جان بول شانيولو، سيدي أحمد سياح

مسألة الحدود

في الشرق الأوسط

عويدات

مسألة الحدود في
الشرق الأوسط

جان بول شانيولو سيدي أحمد شياح

مسألة الحدود في الشرق الأوسط

تعريب

حسين حيدر

عويدات للنشر والطباعة
بيروت ــ لبنان

ص ب 628 بيروت ـ لبنان ـ تلفون 616033 3 961 ـ تلفاكس 853757 1 961
E.mail: oueidat_editions @hotmail.com

جميع حقوق الطبعة العربية في العالم محفوظة لـ
© دار عويدات للنشر والطباعة / بيروت ـ لبنان
بموجب اتفاق خاص مع منشورات هارماتان ـــ باريس
© Editions l'Harmattan

ISBN 9953 - 28 - 072 - x

لا يجوز نشر اي جزء او نص من هذا الكتاب او نقله او اختزال مادته بأي طريقة من الطرق المتداولة إلا بإذن من الناشر وإلا تعرض الفاعل للملاحقة القانونية
رقم التسجيل في الترقيم العالمي 28 ـ 9953 ISBN

الطبعة الأولى 2006

المدخل

في دراسة عن الحدود، يمكن ألا يُطرح السؤال التالي الساذج والأساسي في آن معاً: لماذا أقام البشر هذه الحدود؟ هذه الفكرة التي تعني اقتطاع أجزاء من الأرض للإقامة فيها تحت سيادة هشة في بعض الأحيان، كانت إحدى أكثر الأفكار المفجعة التي استخدمتها البشرية في الواقع، لأنها أوجدت، منذ اليوم المشؤوم الذي رُسمت فيه الحدود الأولى، أشكالاً عديدة ومتنوعة من التوتر وتحولت في الغالب إلى حروب لا نهاية لها، دفاعاً عن تلك الحدود واقتحاماً لها ونقلها واجتيازها وتغييرها وإنكارها أو الاستيلاء عليها . . .

بيد أن المفهوم نفسه، غالباً ما أدى إلى حالات من المواجهات الحربية. فقد بدأ استخدام هذا التعبير في القرن الرابع عشر بالصفة الأنثوية لاسم الجبهة. فكانت تقام الجبهة على تخوم المملكة. فإن كلمة واجه كانت تعني صمد. وأخذ هذا التعبير تدريجياً نوعاً من الحد الفاصل بين دولتين، وكان هذا الحد

حينذاك نوعاً من التنظيم للساحة السياسية إثر حرب معينة وانتظاراً لأخرى. وكما عبرت عنه معاهدات الصلح التي غالباً ما كانت تقرر رسمها ولم تكن إلا «التقاطاً لفترة قصيرة للنتيجة المؤقتة لصمت الأسلحة»[1].

على امتداد التاريخ وحتى اليوم، غالباً ما استُخدم مفهوم الحدود الطبيعية من قبل مسؤولين سياسيين للإيهام بأمر من قبيل الواقع في غير أوانه وإخضاع الناس له. وفي حقيقة الأمر أن الذين يتذرعون بالحدود الطبيعية يعتبرون دائماً من إيديولوجيين خطرين يريدون تمويه الرغبة في الاحتلال والسيطرة المستندة إلى أشكال مغلقة وعنيفة من النزعة القومية. وقد شهدنا مؤخراً تورطاتها التخريبية في البوسنة حيث كانت النتيجة الطبيعية لهذه الأضاليل المأساوية تصفية عرقية دموية لا ترحم، وكانت غايتها المرعبة وغير المعقولة ادعاء تخليص منطقة معينة من جميع عناصرها الغريبة. وفي الحقيقة لم تكن هناك حدود طبيعية، بل هي دائماً خطوط رُسمت وتقررت حسب اعتبارات سياسية متنوعة، استراتيجية أو اقتصادية؛ ويمكن القول أن هذه الخطوط تستند في بعض الأحيان إلى محيط جغرافي طبيعي: باتباع مجرى نهر، وقمة جبل، ومنحدر وادي ومنخفض تصدع أو ضواحي

(1) Monique Chemillier - Gendreau, Humanités et souverainetés, La Découverte 1995.

جزيرة... وحيث تشكل الأرض شاطئاً يمتد في البحر، يمكن الاعتقاد بوجود حد طبيعي، وحتى في حالة مثل هذا الافتراض، يكون الوضع بعيداً جداً عن الاعتبار لأن الشاطئ لا يشكل حداً أبداً لكون ممارسة سيادة الدولة (بدرجة متفاوتة) تمتد إلى البحر بمياهها الإقليمية وعن البحر بالرقابة على موارد الهضبة القارية. وكان لا بد من العديد من المؤتمرات الدولية لتثبيت بعض الأسس، لتحديد مدى هذه المياه ومساحة هذه الهضبة.

وعلى عكس ما يمكن الاعتقاد به، فإن الزمن لا يؤثر على هذا الأمر... ولا تنسى الشعوب ولا قياداتها على الأقل الحدود المفروضة ما دامت معتبرة جائرة. وإن خارطة توحي بالشعور بالاحتيال والإهانة في اللحظة الحاسمة لتقاسم الأرض تكون مصدر نزاعات دائمة وترتبط حدتها بصورة علاقات القوى. فعندما يكون البركان غير فاعل ظاهرياً، يمكن الظن بأنه منطفئ حتى اليوم الذي يؤدي انفجاره إلى تدمير ما اعتُبر مكسباً. ومع ذلك إن هذا التحليل ليس صحيحاً في كل مكان لأن عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على الشعور بالتعرض للضرر. هكذا، فقد ظلت ألمانيا التي اقتُطع جزء من أراضيها لصالح بولونيا غداة الحرب العالمية الثانية، طويلاً ترفض الاعتراف بالحدود الجديدة في أودر ـ نانيس، حتى انتهت مستلزمات أخرى بإقناعها بضرورة القبول. وهنا يمكن للزمن أن يلعب دوره المهدئ، وخاصة لدى الأجيال الجديدة.

لكي تكون الحدود ثابتة ودائمة، لا بد أن تكون مقبولة من الأطراف الموجودة لأنها تعتبرها عادلة. ولا حاجة لتصور معطيات استراتيجية، اقتصادية وسكانية أو حتى ثقافية، إذا لم يتوفر في النهاية، قبول ملائم للاعتراف المتبادل بشرعية تقاسم السيادة. وفي النهاية، يرتبط بهذا الشأن رسم حدود ممارسة سيادة الدولة، وبهذا المعنى لا تكون الحدود، في مفهومها الحديث، منفصلة عن هذا الشكل من السلطة المحددة تاريخياً بالدولة. ولهذا فإن الخطوط الفاصلة التي نعرفها اليوم هي حديثة في مجملها، لأنها في معظمها تعود في تاريخها إلى القرن العشرين؛ وهي لاحقة للكثير من الاضطرابات الجيوسياسية المرتبطة بنهاية امبراطورية، كما جرى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وبالموجات الكبيرة لإزالة الاستعمار لسنوات الخمسينات والستينات، أو كذلك، في زمن أكثر حداثة، بانهيار الكتلة الشيوعية في أوروبا. وفي كل مرة، كان لا بد من رسم حدود تقيم دولاً جديدة تتحدد بدقة، لتأخذ صيغة ويبر الكلاسيكية، كهيئات سياسية تمارس على أرض معينة احتكارها للعنف الشرعي. وقد كتب ريمون آرون[1] حول هذا الشأن يقول: «إن الدول، حتى ولو كانت مرتجلة، يوم إعلان استقلالها،

(1) Raymond Aron, Paix et Guerre entre les nations, Calmann-Lévy. 1962.

تتصرف كسيدة داخل حدودها. وتملك قطعة من القشرة الأرضية، مع البشر والأشياء.. ويكون اجتياز الخط الفاصل بين أراضي الوحدات السياسية، سبباً للحرب بامتياز، ودليل اعتداء».

وتكمن إحدى صعوبات مسار تجذر الفواصل الحدودية في واقع أنها غالباً ما تتقرر من قبل دول خارجية عن المنطقة ودون استشارة الشعوب المعنية، مما كان يؤدي بصورة حتمية إلى الاستعمار والخضوع للقوى الاستعمارية الكبرى.

يعتبر الشرق الأدنى مثالاً نموذجاً لهذه الحالة من الصورة التاريخية. وقد جرى ذلك في الواقع في عشرينات القرن الماضي، لأن مؤتمر السلام في عام 1919 هو الذي اتخذ كل القرارات الكبيرة من أجل إعادة، تشكيل هذه المنطقة بإقامة دول لم تكن قد وُجدت أبداً إثر تجزئة الإمبراطورية العثمانية. وفي ذلك لعب بلدان الدور الحاسم: بريطانيا العظمى وفرنسا اللتان كانتا حينذاك إمبراطوريتين كبيرتين. ولم تكن إيطاليا إلا منطقة هامشية بينما كانت الولايات المتحدة، التي حاولت التأثير على الخيارات الكبيرة المتقذة حينذاك، قد انسحبت نهائياً من شؤون هذه المنطقة، رافضة أن تتولى فيها مسؤوليات انتدابية قبل أن تنكفئ عن المنطقة، ولم تصادق على معاهدة فرساي.

يستهدف هذا الكتاب طموحاً متواضعاً بتقديم بنية تاريخية لهذه الجغرافيا السياسية. فينبغي متابعة الخطوط العريضة

للمسارات التي أدت إلى رسم حدود الدول التي توجد اليوم في الشرق الأوسط من الحدود السورية إلى البحر الأحمر. ولا شك في أن هذا التاريخ معروف جيداً، لكنه من المثير للاهتمام الجمع في بيئة واحدة لجميع التحولات التي أدت إلى هذه التجزئة بقدر ما لهذا العدد من التوترات الحالية، بشكل أو بآخر، من صلة قوية مع هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ المنطقة. ودون العودة إلى هذه المسائل من تجزئة الأراضي التي حددت اتساع الدولة وصورتها الجغرافية، وبالتالي هوية جيرانها، وعدد وبنية سكانها، وطاقات مواردها الاقتصادية وقدراتها على الوصول إلى البحر، ولا يمكن فهم الهيمنة السورية على لبنان المشلول بفواصله الطائفية، ولا المطامع العراقية بالكويت، ولا الانقسامات المستمرة للمجتمع العراقي، ولا الهشاشة الداخلية في الأردن، لا حالات التوتر المتكررة بين العربية السعودية والدول الصغيرة المحيطة بها، ولا تقاسم الموارد النفطية، ولا الشرود المستمر للشعب الكردي، ولا تهميش الأرمن، وبالطبع ولا المأساة الفلسطينية ـ الإسرائيلية.

من المؤكد أن هذه العودة إلى بدايات النشوء لا تفسر كل شيء لأن الكثير من العوامل الأخرى، كانت ولا تزال فاعلة، لكنها تسمح بالإمساك بهذه اللحظة الحاسمة والأساسية، حيث جُمع السكان، الذين لم يكونوا يعرفون بعضهم البعض، ويجهلون

كل شيء عن الدولة ـ هذا الشكل للسلطة المستورد من الغرب ـ خلال أسابيع أو أشهر، للعيش معاً في هذا الإطار السياسي الجديد، بينما كان آخرون، على عكس ذلك، محكوماً عليهم بعدم الحصول على مثل تلك الدولة.

وكما سنرى، خلال صفحات هذا الكتاب، كانت المعايير الأساسية الفاعلة في مسارات الفصل بين الحدود، وبالتالي إقامة الدول، قليلة جداً في الواقع.

بالطبع، كانت سيطرة الإمبراطوريتين الاستعماريتين على المنطقة، عامل الفعل الأساسي في ذلك. فقد فرضت كل منهما خياراتها وقراراتها تبعاً لمصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، علماً أن فرنسا وبريطانيا، في هذا الشأن، لم تكونا على قدم المساواة. فكان البريطانيون أكثر تأثيراً دون شك، لأنهم كانوا يتدخلون على التوالي بجنودهم ودبلوماسييهم. وقد نجحت قواتهم العسكرية، التي كانت موجودة في كل مكان من البصرة حتى القدس، في فرض قانونها عندما كان أصحاب القرار يعتبرون ذلك ضرورياً. لكن البريطانيين عرفوا كذلك كيف يعقدون تسويات وتحالفات فعالة ودائمة مع ممثلين محليين كانوا يستطيعون السيطرة عليهم بسهولة. وفضلاً عن ذلك، يجب أن يُفهم جيداً أن هذه المنطقة بالنسبة لهم، ومنذ زمن بعيد، تتمتع بأهمية استراتيجية بالغة. فبدون السيطرة على الشرق الأوسط، تتعرض الإمبراطورية

كلها لضعف خطير لأن طريق الهند تمر عبر البصرة وقناة السويس. . . ولا شيء يعادل ذلك بالنسبة لفرنسا التي لم ترسل حينذاك قوات عسكرية ذات مغزى أثناء الحرب. وكانت طموحاتها الاستعمارية في مناطق أخرى - في الهند الصينية وأفريقيا والمغرب - بينما لم تكن اهتماماتها الاستراتيجية في بلاد ما بين النهرين أو في لبنان، بل بالطبع في منطقة الراين حيث كان ينبغي أن تحاول احتواء ألمانيا بصورة نهائية.

وفيما وراء هذا النفوذ التمييزي، كانت هاتان الدولتان تقرران رسم الحدود في موقع وساحة القوى المحلية الفاعلة. وقد صح ذلك في كل مكان إلا عندما كانتا مضطرتين للاعتماد على متعهدين سياسيين قادرين على إيقاظ استراتيجيات تعبئة لدى شعوبهم. وكان لافتاً في الواقع أن يتم تقرير كل شيء من قبل لندن وباريس ما عدا في شبه الجزيرة العربية وتركيا حيث ظهرت شخصيتان لشعبيهما وللعالم في رفضهما للإملاءات الإمبراطورية الاستعمارية: عبد العزيز بن سعود ومصطفى كمال. ولا شك في أنهما كانا مختلفين في كل شيء: سواء من الناحية التاريخية والاجتماعية لمجتمعيهما، كما من ناحية الوسائل التي فرضا بها دورهما، لكنهما كانا على الأقل متشابهين في أنهما قد أقام كل منهما دولته إلى درجة ظل الحديث يجري طويلاً معها عن تركيا الكمالية، كما لا زالت إلى اليوم دولة الجزيرة العربية الأساسية تسمى بالعربية السعودية. . .

تؤدي هذه الحالة إلى التشديد على ضعف الاتجاهات الوطنية للشعوب الأخرى التي كانت بنية مجتمعاتها تجعل من الصعب صعود قوة باحثة عن سقف سياسي، لاستعادة صيغة إرنست جيلنر التقليدية. وكانت توجد نخب هنا وهناك، حاولت بناء وعي وطني، لكنها فشلت، في معظم الحالات، في القيام بهذا الدفع التاريخي الذي يحرك شعوباً مجزأة بمشاعرها وانتمائها لأمة واحدة. وفي هذا المعنى كانت البنية القبلية في معظم هذه المجتمعات تشكل عقبة حاسمة في شق الطريق لهذا المسار في بناء الهوية الكيانية. وبقدر ما كانت هذه الشعوب تفتقر في الواقع لوسائل الاتصال والتوجيه الإعلامي من أجل التمكن من التجوال والالتقاء والتعارف، بينما كانت الأمية تسود كل الناس باستثناء بعض الفئات المتميزة. وكان كل فرد منحصراً في نظام من التصورات التي تأخذه وتعيده في بنية اجتماعية بدائية متكونة أساساً في الانتماء لقرية وعشيرة وقبيلة تعطيه حتى اسمه. وتُعتبر خطوة ابن سعود لتجاوز هذا التشتت القبلي في غاية الأهمية لأنها نجحت في إقامة نظام سياسي قوي وطموح في سياق اجتماعي متميز بانقسام قبلي في غاية الشدة.

وتُظهر حالة جماعة اليهود الذين يقيمون في فلسطين منذ عشرينات القرن الماضي ميزات خاصة جداً تخص مجتمعاً في طريق البناء، ولا يمتلك أي تقليد اجتماعي ولا أية بنية اجتماعية،

لكن هذا الضعف هو في الواقع قوة له لأن مشروعه السياسي هو بالدقة التجذر على هذه الأرض بإقامة دولة تشكل بالنسبة لجميع المهاجرين اليهود من أي مصدر جاؤوا، صيغة سياسية مألوفة. وبهذا المعنى فإن الصهيونية تظهر كشكل أولي لاتجاه وطني: استناداً إلى هجرة هي ذاتها مرتبطة إلى حد كبير، بمظاهر الإذلال والاضطهاد التي تحملها في مجتمعات كان يمكن اعتبارها مقبولة ومندمجة فيها، إلى أرض أسطورية لتقيم فيها، ما تبحث عنه من سقف سياسي.

الفصل الأول

منطق الاستعمار والطموحات الوطنية

لم تعد الإمبراطورية العثمانية اليوم أكثر من ذكرى قديمة تلاشت وتحولت على مر الزمن إلى صور بسيطة كان يمتزج فيها الطابع الدخيل البالي لحياة السلطان في قصوره، وتعسف السلطة، والضعف السياسي لمارد لم يكن قد بلغ مرحلة التلاشي، ولا يزال تأثير إشعاعه الثقافي قابلاً للإدراك وخاصة في جميع البلدان الواقعة على الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط... ومع ذلك فليس لهذه التصورات المعاصرة أن تُنسي أن هذا الإشعاع كان يمثل على امتداد عدة قرون، نظاماً قوياً من التوازن على الصعيد الداخلي كما على الصعيد الدولي.

ودون الرغبة في إسباغ نوع من المثالية على واقع معقد، لا بد من القول أن الإمبراطورية العثمانية قد أحسنت ابتكار صيغ ثاقبة أتاحت لأقليات ثقافية أو دينية أن تعيش مستفيدة من شيء

من الاستقلال الذاتي السياسي على أجزاء من أقاليم لم تكن تنافسها بشأنها. وكان بإمكان هذه الأقليات أن تبني ساحة حياتها الخاصة في إطار القيود التي كانت مفروضة عليها من قبل السلطة المركزية. وعلى الصعيد الدولي، كانت الإمبراطورية تؤلف مجموعة ثابتة ونافذة بأشكال عديدة من السلطة المباشرة وغير المباشرة، وكان سلطان اسطنبول يراقب ويضبط، حسب المرحلة والمنطقة، مساحة شاسعة تمتد من البحر الأسود إلى المحيط الهندي. ولكونها واقعة على تخوم آسيا وأفريقيا وأوروبا، ظلت فاعلاً هاماً لزمن طويل، وخاصة بالنسبة للإمبراطوريات الثلاث الأخرى التي كانت لها حدود مشتركة معها: البريطانية والروسية والنمساوية ـ المجرية.

أولاً ـ المنافسة الفرنسية ـ البريطانية

حتى ثمانينات القرن التاسع عشر، ظلت لندن تعتبر استمرار استقرار الإمبراطورية العثمانية حاجة استراتيجية من أجل الدفاع عن مصالح الإمبراطورية البريطانية. ولم يكن لهذه «السياسة القديمة» (كما كان يصفها اللورد ساليسبوري سكرتير الدولة في وزارة الخارجية)، التي كانت تترجم بدعم متنوع للسلالة السلطانية العثمانية، من معنى إلا إذا كانت الإمبراطورية العثمانية تتمتع بحد أدنى من الموارد لضمان الوضع المستقر الذي كان يتعلق به البريطانيون. بيد أنها تعرضت، على مر الزمن، للعديد من

الأزمات الداخلية، ولمظاهر ثابتة من الجمود السياسي، وللمطامع الروسية والألمانية، وكانت قدرتها على المبادرة، وبشكل أوسع كل طاقتها، تتآكل كثيراً إلى درجة أن لندن أخذت تشك تدريجياً بـ «سياستها القديمة»، وبدأت منذ ثمانينات القرن التاسع عشر تعمل لتكون موجودة بقوة في حوض البحر المتوسط الشرقي، وخاصة في قبرص وعلى شواطئ قناة السويس حيث كانت سيطرة لندن قد أصبحت فعلية منذ عام 1882.

وعشية حرب 1914، كانت اتجاهات جديدة ترتسم بين القوى الأوروبية الكبرى، وأصبحت الإمبراطورية تتأرجح أكثر فأكثر بحثاً عن حليف غربي: بريطانيا العظمى أو فرنسا أو ألمانيا: كان كل واحد من البلدان الثلاثة يتمتع بالحظوة لدى واحد أو أكثر من المسؤولين الأساسيين العثمانيين. وفي آخر المطاف، انتصر موقف إينفر باشا ـ المؤيد لبرلين ـ بعقد اتفاق سري، وقع في آب/أغسطس 1914، وموجه بشكل أساسي ضد روسيا التي كانت تطمع بالأناضول. ولم تكن أكثرية مجلس وزراء تركيا الفتاة مؤيدة للدخول في حرب، لكنه اضطر في النهاية للرضوخ أمام تصميم إينفر باشا الذي لعب دوراً حاسماً بعدم التردد في اللجوء للتحدي بمساعدة مسؤولين عسكريين لعقد هذا التحالف، ولم يكن هذا الخيار للباب العالي، بكفالة السلطان محمد الخامس، مجرد حدث في التاريخ مرتبط بنفوذ بضعة رجال

داخل نظام القرار العثماني. ويُفسَّر خاصة بخطورة أن التهديد الروسي يثقل على وحدة أراضي الإمبراطورية وبالاقتناع بأن انتصاراً ألمانياً ـ اعتُبر حينذاك محتملاً ـ لم يكن بإمكانه إلا أن يخدم الإمبراطورية، ومن جهة أخرى، كان هذا الخيار الاستراتيجي يندرج في إطار من التواصل التاريخي القديم. ومنذ زيارة الإمبراطور غليوم الثاني إلى إسطنبول في تشرين الأول/ أكتوبر 1898، كان التحالف مع ألمانيا يعتبر ورقة أساسية في دبلوماسية الإمبراطورية العثمانية. فكانت ألمانيا تتولى احتكار إعداد وتدريب وتجهيز الجيش العثماني، وفي عهدتها كان المشروع المركزي في جميع وجوهه (على الصعيد الاقتصادي كما العسكري) بناء سكة حديد بغداد التي كان هدفها الربط بين إسطنبول والخليج العربي[1].

هذا الشكل الجديد من التحالف دفع البريطانيين لتغيير جذري في موقفهم حيال الإمبراطورية التي كانت تميل إلى المعسكر المعادي. ولم تعد الغاية حينذاك حماية وحدة الأراضي العثمانية: وعلى العكس صار لا بد من الاستعداد للتغلب على ذلك من أجل إقامة نظام جديد إقليمي متوافق مع المصالح البريطانية.

---

(1) Robert Mantran (dir), Histoire de L'Empire ottoman, Fayard, 1998.

الشرق الأوسط والأدنى عشية تقويض الإمبراطورية العثمانية

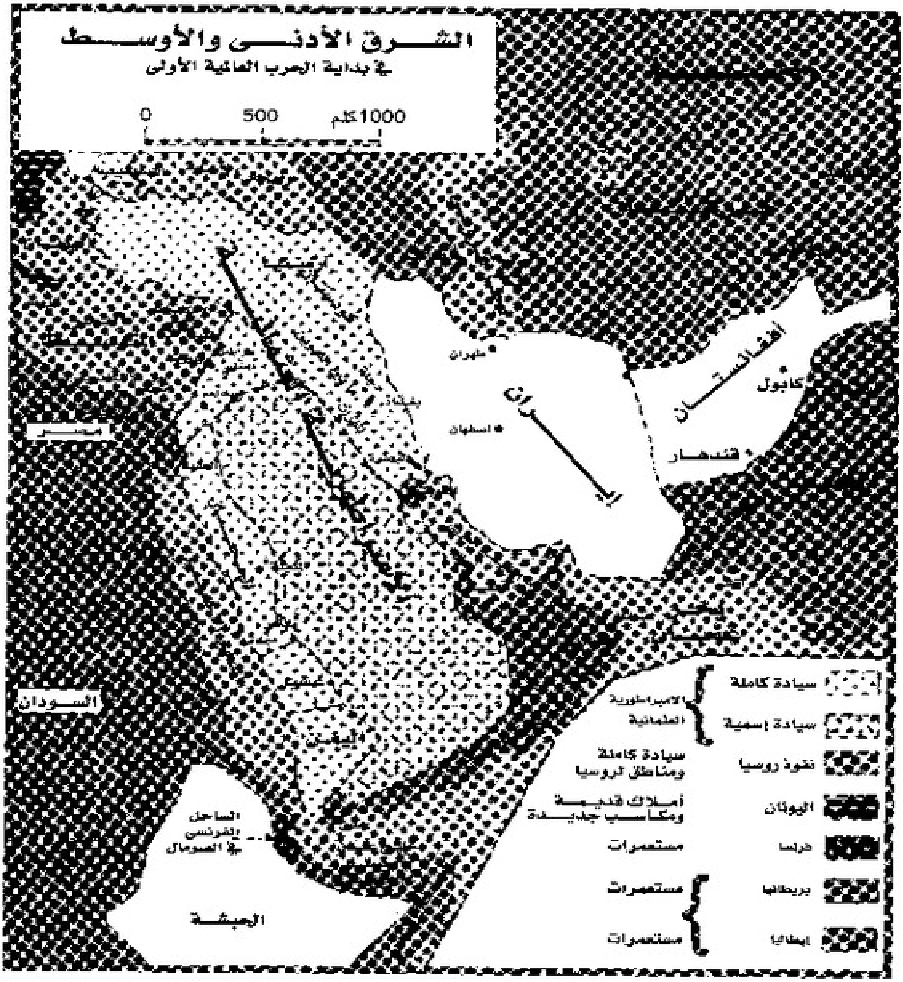

المطامح البريطانية

عندما انفجرت الأعمال الحربية، عين رئيس الوزراء البريطاني رجلاً يعرف العالم العربي والإسلامي جيداً، اللورد كيتشنر، سكرتيراً لشؤون الحرب. فبعد أن كان على التوالي مفوضاً عسكرياً في الهند، وقائداً عسكرياً في السودان ومندوباً سامياً في القاهرة، أصبح يدرك آفاق المخاطر التي كانت تهدد المواقع البريطانية منذ أن دخلت الإمبراطورية العثمانية الحرب إلى جانب قوات المحور، وصارت مناطق الخليج العربي الفارسي وقناة السويس، في نظره، القطاعات الأكثر حساسية، وفضلاً عن ذلك، وتحت تأثير تجاربه السابقة، كان كيتشنر أكثر اهتماماً بنتائج الدعوة للحرب المقدسة التي لم يتورع السلطان العثماني عن إطلاقها بصفته في موقع خليفة المسلمين، ودون أن يتوافق مع نائب ملك الهند الذي كان صاحب الامتياز في الخليج، اختار كيتشنر أن يتحالف مع العرب من أجل الحصول على دعم عاهل الحجاز الشريف حسين في مكة. وكان يعتبر أن هذا الرجل وحده القادر على اجتذاب العرب في ثورة ضد الأتراك، بفضل قوة الشرعية التقليدية التي كان يتمتع بها في موقعه المتحدر من النبي ولقبه كحامي الحرمين الشريفين للإسلام. وبعد اتصالات عديدة غير مباشرة، أرسل له كيتشنر، في تشرين الأول/أكتوبر 1914، رسالة عرض فيها التحالف بالعبارات التالية:

«إذا آزرت الأمة العربية الإنكليز في هذه الحرب، فإن إنكلترا تضمن عدم حصول أي تدخل في بلاد العرب وتقدم للعرب كل المساعدة الضرورية ضد أي عدوان خارجي... وهل يمكن أن يتولى عربي نقي الأصل الخلافة في مكة والمدينة؟»[1].

كانت هذه الملاحظة الأخيرة بشأن الخلافة تترجم إرادة البريطانيين في إيجاد سلطة مضادة إسلامية جديرة بالثقة بقدر كاف لكسر الاندفاع الذي يمكن أن يحرك الدعوات الدينية الموجهة من قبل إسطنبول ضد الإنكليز والفرنسيين والروس. وشكل ذلك المرحلة الأولى الهامة لهذا الموقف البريطاني الجديد وبدأت المرحلة الثانية بعد ثمانية أشهر بتبادل المراسلات بين حسين وماك ماهون.

لجنة بونسن

أثناء ذلك، عيّن رئيس الوزراء هيربيرت هنري أسكيت، في نيسان/أبريل 1915، لجنة برئاسة السير موريس بونسن، وتضم ممثلين للوزارات المعنية، ومنهم السير مارك سيكس الممثل الشخصي للورد كيتشنر، لتوضيح الأهداف السياسية لبريطانيا في المنطقة، وتحضيراً لمرحلة ما بعد الحرب، ودراسة فرضيات

---

(1) George Antonius, The Arab Awakening. The Story of the Arab National Movement, Londres, 1938.

التسويات الإقليمية في تركيا الآسيوية، التي تخدم بشكل أفضل المصالح البريطانية، مع مراعاة مصالح القوى الحليفة بما يتوافق مع مطالبها في هذه المناطق.

وكانت تحليلات أعضاء هذه الهيئة عملية وواقعية جداً: فلما كانت الإمبراطورية البريطانية تتخذ مواقف صلبة في هذه المناطق، كان لا بد قبل كل شيء من تعزيز القوى فيها والحؤول دون تعرضها للتهديد. لذا كانت اللجنة تؤكد في بادئ الأمر الضرورة المطلقة لتعزيز العلاقات مع الخليج والجزيرة العربية حيث عقدت تحالفات عديدة متميزة مع الشريف حسين، وفي هذه الرؤية، كان لا بد من القيام بأي شيء من أجل إنقاذ المصالح الاقتصادية البريطانية المرتبطة بالتجارة، وبالطبع بالنفط، ودون نسيان أهمية الملاحة في الأنهار الكبيرة في المنطقة، وفيها وُجه انتباه لإمكانية تنمية زراعة الذرة في بلاد ما بين النهرين التي يمكنها أن تشكل ساحة هامة للهجرة الهندية، التي تؤدي إلى اهتمامات استراتيجية جاء التعبير عنها بما يلي:

«المحافظة على موقفنا في شرقي البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي، والحفاظ على أمن مواصلاتنا مع زيادة الحد الأدنى في نفقاتنا وفي قواتنا المسلحة».

فضلاً عن ذلك، في حال تعرضت هذه الأقاليم لمخاطر هجوم روسي، ولما كان استقدام التعزيزات العسكرية لا يمكن أن

يتم من الهند في الوقت المناسب، كانت تظهر ضرورة تأمين الاتصال الدائم والأكيد مع شرقي البحر المتوسط، ما كان يستلزم رقابة بريطانية لإقليم يربط بلاد ما بين النهرين بشواطئ البحر المتوسط وامتلاك مرفأ بحري. ورأت لجنة بونسن أن أفضل خيار لهذا المرفأ هو الإسكندرون، ولما كان مثل هذا الخيار لا يحول دون حصول صعوبات جدية مع فرنسا التي كانت تعتبر أن لها مقوماً في هذا القطاع، فقد عرضت حيفا في النهاية.

استندت هذه الحجة الجيو - استراتيجية بشكل أساسي بالنص الصريح إلى ميزات السيطرة على مجمل هذه المساحة من الناحية الاقتصادية، لأنها تسمح بالإمساك بتجارة بلاد ما بين النهرين، ومراقبة حقول آبار النفط الواقعة على امتداد الحدود التركية - الفارسية، وتنظيم المواصلات شرط أن تتم إقامة سكة حديد بريطانية. وكما تؤكد الأوراق الملحقة بتقرير لجنة بونسن، فإن قلب المنطقة التي يجب أن تكون في دائرة النفوذ البريطاني تقع جنوبي خط ينطلق من عكا في فلسطين، لكي يذهب إلى حدود فارس قرب راوندوز، مروراً بجنوبي دمشق، وإلى الشمال من تدمر والموصل ليشمل كل بلاد ما بين النهرين ويصل إلى شرقي البحر الأبيض المتوسط.

وحول أشكال إدارة هذه الأراضي، تساءلت لجنة بونسن

بشأن ثلاثة خيارات ممكنة: حصر السلطة التركية بالأناضول مع تجزئة لبقية الامبراطورية العثمانية (الخريطتان الثانية والثالثة حسب صيغ تنظيم الأراضي المحتجزة)، والمحافظة على الإمبراطورية العثمانية «مستقلة شكلاً»، لكن تحت الرقابة الدقيقة للقوى الأوروبية التي تتقاسم مناطق مصالحها (الخريطة الرابعة)، أخيراً إقامة نظام لامركزي في إطار إمبراطورية مستمرة.

كان يمكن أن يؤدي الخيار الأول إلى إلحاق المناطق المختلفة الموزعة بين القوى الحليفة، والثاني إلى توقيع اتفاقات بين الإمبراطورية العثمانية والقوى الحليفة، والثالث إلى ضرورة إجراء إصلاح عميق للنظام من أجل قيام حكومات محلية (عربية وأرمنية)، وبالطبع فإن الخيارين الأخيرين يفترضان إمبراطورية ذات سيادة محددة. والصيغة المثلى، في نظر لجنة بونسن، إقامة حكومات محلية في إطار الإمبراطورية العثمانية، مما يتيح تحقيق مطالب الشعوب العربية والأرمنية، بإتاحة إمكانية وجود بريطاني قوي دون المقابل الثقيل بالتزام عسكري. كما تُظهر الفرضيتان الأخريان بعض الإيجابيات، لكن التقرير يباعد بينهما بسبب مشكلات صعبة لا بد أن تُطرح. وكانت إقامة مناطق مصالح للقوى الحليفة تحمل خطر إحداث خلافات جدية بين القوى الحليفة، مما كان يموه الفعل الصحيح لنظام لا يستطيع في كل الأحوال إلا أن يكون انتقالياً. أما التقسيم - الخيار الذي سيختاره

مؤتمر السلام، بعد أربع سنوات ـ فقد استُبعد لثلاثة أسباب رئيسية:

1) لكي يمكن تنفيذه، كان يقتضي أن تكون الإمبراطورية العثمانية قد هزمت بصورة تامة على الصعيد العسكري، بيد أن الوضع على مسرح العمليات في عام 1915، لم يكن لصالح الجيش البريطاني. وكان لدى اللجنة ـ التي لم تشك بانتصار الحلفاء ـ شعور بأن الهزيمة التامة للإمبراطورية تتطلب الكثير من الوقت، الأمر الذي كانت لندن ترغب في تجنبه.

2) كانت اللجنة تخشى ـ مع الإلحاقات التي تفترضها ـ أن يصدم التقسيم المسلمين ويدفعهم للاعتقاد بأن بريطانيا العظمى تعارض أن تكون هناك دولة إسلامية مستقلة عن مركز الخليفة. ويمكن أن يوجد هنا اهتمام أساسي للبريطانيين يميل لمراعاة مشاعر وشكوك جماعة المسلمين في العالم بشكل عام وفي الهند بشكل خاص. ويفسر ذلك إلى حد كبير ـ ما بعد المبررات التكتيكية والظرفية المرتبطة بالحرب ضد العثمانيين ـ الدعم الذي منحوه إلى الشريف حسين في مكة.

3) يتعلق السبب الثالث الأخير بالتنافس مع فرنسا. وكانت اللجنة تخشى كثيراً ألا تدرك الإمبراطورية البريطانية أن قدراتها في العمل والتأثير قد ضعفت كثيراً في المناطق المسندة إلى حليفتها فرنسا.

ولما كان أعضاء اللجنة يرغبون في تجنب أية مخاطرة بالصدام مع روسيا، فقد اقترحت أن توضع الأماكن المقدسة في القدس في نظام دولي وألا تكون المنطقة البريطانية مجاورة للمنطقة المسندة إلى سان ـ بترسبورغ، ومن هنا وجود منطقة عازلة كان كيتشنر شديد التمسك بها في هذه المخططات.

كانت هذه الاستنتاجات تعزز التغيير الجذري الذي حصل في الموقف البريطاني حيال الإمبراطورية العثمانية: فقد غدا الهدف المنشود بوضوح ضعفاً يقارب التجزئة التي تجد فيها القوى الحليفة الأخرى حصتها، وكانت الخرائط المدرجة في تقرير اللجنة تبين بوضوح مناطق النفوذ المتوقعة وتأخذ في الاعتبار مواقف الحلفاء ولا تترك لتركيا إلا وسط الأناضول، حتى أنها كانت تتكهن، في إحدى فرضياتها، منطقة في الشرق لتكون تحت سيطرة الأرمن الذين كانوا ضحايا الإبادة العنصرية بشكل منظم من قبل السلطة التركية.

وبينما كانت الحكومة البريطانية تعد وسائل التحضير للمستقبل، فقد اضطرت لمواجهة وضع في غاية الصعوبة لأن الالتزامات العسكرية الأولى ضد الإمبراطورية العثمانية انتهت إلى أوجه مرعبة، وهكذا فشل الجيش البريطاني كلياً في الدردنيل وانقلب الإنزال الفرنسي ـ البريطاني على شبه جزيرة غاليبولي إلى كارثة 1915. وكان العنصر الإيجابي الوحيد خلال هذه المرحلة،

بالنسبة للبريطانيين إفشال الهجوم العثماني ضد قناة السويس في شباط/ فبراير 1915.

في مثل هذه الظروف، ظهر البحث عن تحالف مع العرب بقدر ما هو ضروري، هو ملحّ أيضاً. وذهب السير هنري ماك ماهون إلى درجة إقامة علاقة مباشرة بين هزيمة الدردنيل وقرار تشجيع الثورة العربية: «كانت شأناً عسكرياً صرفاً»[1]، كتب في ما بعد. ولا شك في أن هذا الربط مبالغ فيه قليلاً لأن لورد كيتشنر كان يرغب في هذا التحالف قبل هذه المظاهر الفاشلة، لكنها سمحت بفهم مسار الإسراع في المناقشة الأنكلو - عربية، وكان العرب من جهتهم أكثر رغبة في مثل هذا التقارب. ففي نظرة الشريف حسين، كانت الأحوال العامة قد تغيرت كثيراً في بضعة أشهر: فلم يكن يتحدث في عام 1914 إلا بصفته ملك الحجاز، بينما أصبح بعد ذلك في موقع التحدث باسم القوميين العرب في دمشق، الذين قاموا بالاتصال به، وفي رده عليهم أوفد إليهم أحد أبنائه فيصل، الذي وقع معهم، بعد مفاوضات مطولة، في دمشق في آذار/ مارس 1915 صيغة أولية لتعيين الحدود للدولة العربية المستقلة في المستقبل.

(1) Cité par Gary Troëller, The birth of Saudi Arabia, Frank Cass, Londres, 1976.

ويعني هذا الاتفاق أن القوميين العرب كانوا يقبلون بالتسلح ضد العثمانيين. وعاد فيصل إلى مكة في حزيران/ يونيو، مقتنعاً بضرورة وإمكانية اتخاذ هذه المبادرة الأهم.

المراسلة بين حسين وماك ماهون

منذ الرابع عشر من تموز/يوليو، بعث حسين برسالته الأولى إلى ماك ماهون لإطلاعه على أهدافه، وبالتالي على شروطه لعقد تحالف مع البريطانيين.

«أن تعترف الحكومة البريطانية باستقلال البلدان العربية التي تعتبر حدودها التالية: في الشمال، مرسين ـ أضنة، على مستوى خط العرض 37، وبالتالي خط بيرجك ـ أورفا ـ مردين ـ ميديا ـ جزيرة أماديا حتى الحدود الفارسية. وفي الشرق، الحدود الفارسية حتى الخليج. وفي الجنوب، المحيط الهندي (باستثناء عدن). وفي الغرب، البحر الأحمر والبحر المتوسط حتى مرسين».

يبين هذا النص في آن معاً طموحات حسين الذي استعاد المطالب الإقليمية المعبر عنها من قبل الوطنيين السوريين، وعن مخاوفه من التهديد الداخلي من قبل ابن سعود؛ وتؤكد الرسالة في نقطة ثانية أن «في حالة وقوع تمرد داخلي بدافع الحسد والمكائد، فإن إنكلترا تساعد الحكومة الجديدة بصورة كلية». وقد

أظهر المستقبل بعد ذلك إلى أي حد كانت هذه المخاوف مبررة لأن من لم يكن يحكم حينذاك إلا منطقة نجد انتهى إلى طرد حسين من الجزيرة العربية قبل زمن قليل من أن تصبح «سعودية». وكان لا بد من انتظار جواب البريطانيين. وجاء هذا الرد بعد عدة أسابيع: كان مداورة. من الواضح أن ماك ماهون لم يكن يريد الالتزام بتعهدات لا تلتقي مع مصالح الإمبراطورية.

في التاسع من أيلول/سبتمبر شدد حسين على الدخول في جدل فوري حول الحدود الدولية للدولة العربية المستقبلية، بينما كان ممثله الشخصي في القاهرة يشدد على أن الاحتلال من قبل فرنسا لمحافظات عربية صرفة في حلب وحماه وحمص ودمشق، يصطدم بمقاومة مسلحة من جانب العرب، لكن إذا استثنيت هذه المقاطعات، فإنها ستقبل بعض التغييرات في الحدود الشمالية ـ الغربية».

في مواجهة هذه المطالب المحددة والضاغطة خاصة، ليَّنت لندن موقفها، خوفاً من عدم وقوف الشريف حسين إلى جانبها مفضلاً في النهاية تحالفاً مع الأتراك، وبعث له ماك ماهون رسالة جديدة في 24 تشرين الأول/أكتوبر عام 1915، كانت أكثر تعهداً رغم تنوعها:

«إن مقاطعتي مرسين والإسكندرون، والأجزاء من سورية الواقعة غربي مقاطعات دمشق وحمص وحماه وحلب لا يمكن

الأرض المطالب بها من قبل الشريف حسين في الرسالة الموجهة إلى السيرماك ماهون

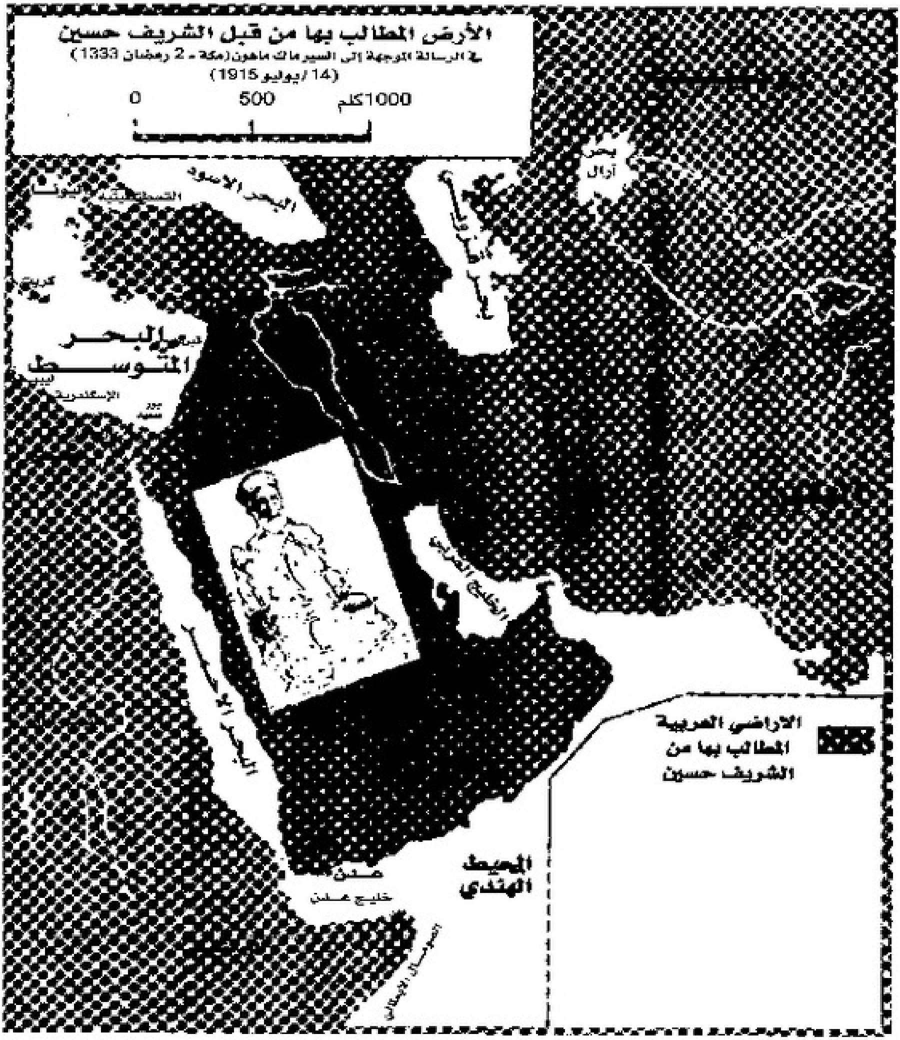

اعتبارها عربية صرفة ويجب استبعادها عن الحدود المتوقعة. ومع التغييرات الواردة أعلاه، نقبل هذه الحدود والتخوم. وفي ما يخص داخل هذه الحدود، فإن أجزاء الأراضي التي تُعتبر بريطانيا حرة التصرف فيها دون أن تنال من مصالح حليفتها فرنسا، وإنني مكلف من قبل الحكومة البريطانية بإعطائكم الضمانات التالية: «مراعاة للتغييرات الواردة أعلاه، إن بريطانيا العظمى مستعدة للاعتراف ودعم الاستقلال للعرب داخل الأراضي المحصورة في الحدود المقترحة من قبل شريف مكة. أما ما هو من ولايتي بغداد والبصرة، فيجب على العرب الاعتراف بأن وضع بريطانيا العظمى ومصالحها ترغمها على أخذ تدابير خاصة لتنظيم إدارتها، وحمايتها ضد أي هجوم خارجي وجعلها تزدهر».

سارع الشريف في الإجابة مؤكداً: «إننا نعدل عن الإلحاح على ضم ولايتي مرسين وأضنة إلى المملكة العربية، لكن ولايتي حلب وبيروت كما ساحلهما، فهما ولايتان عربيتان بصفاء». وفي وجه صلابة الموقف العربي؛ قام ماك ماهون باختيار موقف واضح جداً بالتشديد على أن مصالح فرنسا متضمنة في ما يتعلق بحلب وبيروت؛ و«لا بد أن تُحل المسألة لاحقاً»، الأمر الذي رد عليه حسين رافضاً لفرنسا أو لأية قوة أخرى «مقدار شبر من الأرض العربية». ورد ماك ماهون بجواب مهدئ، دون التنازل عن شيء أساسي، وانقطعت المراسلة عند هذا الحد.

وخلال تلك المرحلة، وبينما كان الشريف حسين يحاول الحصول على تعهدات رسمية من بريطانيا العظمى، تابع الإبقاء على علاقاته مع الإمبراطورية العثمانية. ولم يقرر تجاوز خطوة الاختلاف في عام 1916، إلا عندما استُنفدت جميع إمكانات الحوار مع اسطنبول، بينما لم يكن قد حصل على كل ما كان يريده من البريطانيين.

المطامح الفرنسية

الفارق مع الفهم البريطاني كان فيه القدر الكافي من الحساسية لأنه لم يكن أحد في الأوساط الرسمية الباريسية، يهتم بالتفكير برؤية شاملة وخاصة عملية، كما كان يفعل البريطانيون. ولا يعني ذلك أن فرنسا لم تكن تبالي بالشرق الأدنى. بل كانت تقيم علاقات وثيقة مع مسيحيي لبنان وكانت عازمة على الدفاع عن مواقعها المكتسبة في سوريا على الصعيد الاقتصادي. لكن هذه العناصر لم تكن كافية لتعبئة سياستها الخارجية بشكل أولي. فالمصالح الحيوية للإمبراطورية الفرنسية كانت تقوم في البدء مع المغرب، وفي أفريقيا الناطقة بالفرنسية، وفي الهند الصينية. وفوق كل شيء، ما كان يسيطر على السياسة الفرنسية، هو بالطبع مستقبل علاقاتها مع ألمانيا.

ومنذ العديد من السنوات، كانت عدة مجموعات منظمة

وشخصيات ذات نفوذ نجحت في إظهار اعتبار المصالح الثقافية والاقتصادية الأساسية التي كانت لفرنسا في هذا الجزء من العالم والخاص بالنسبة للتصور المسيحي مع جميع الذكريات والأساطير التي وفرتها له. وفي هذه التبعية المتنافرة، يمكن تمييز الذين لهم مصالح خاصة تجارية ومالية والذين يقيمون مع الشرق الكثير من العلاقات الدينية والثقافية. وفي عداد الفئة الأولى، المصارف والشركات التي تملك مساهمات في المرافئ والمواصلات وغرف التجارة (من باريس وليون ومرسيليا بشكل خاص). وقد وفرت الحرب للمقاولين، بتصفية الإمبراطورية العثمانية، الفرصة التاريخية لتستقر بشكل دائم في هذه المناطق الغنية بطاقة اقتصادية قوية، والمدعوة «سوريا المتكاملة»، والتي تضم، فضلاً عن، الجبل اللبناني وفلسطين وسيليسيا، ما يؤدي بشكل معين إلى ما كان ينادي به القوميون السوريون من الاستقلال في إطار إقليمي متماثل جداً. وكان هؤلاء المقاولون يستفيدون من الدعم النشيط لمثقفين مشهورين كانوا يبذلون الجهد لإظهار أهمية سوريا بالنسبة للإمبراطورية الفرنسية التي كانت يمكن أن تمتد إلى المشرق.

فضلاً عن ذلك، كان هذا التيار الفكري والعملي يلقى التشجيع من الكنيسة الكاثوليكية والهيئات الدينية مثل اليسوعيين والفرنسيسكان الذين كانوا قد أقاموا، منذ زمن بعيد، علاقات وثيقة مع هذه الأرض، إلى درجة ترسيخ قدر من هويتهم فيها.

وبالطبع إضافة لكونهم قد رفضوا طردهم من أملاكهم من قبل السلطات العثمانية في بداية الحرب، فقد كشفت المجازر المرتكبة ضد الأرمن ولم تؤد إلا إلى تعزيز تصميمهم على استعادة النفوذ الذي كانوا يتمتعون به هناك. وكان يبدو لهم أن سيطرة فرنسية على هذه المناطق المحررة من العثمانيين الوسيلة الوحيدة القادرة على حماية المسيحيين من سيطرة المسلمين وضمان استمرار نشاطاتهم التربوية والخيرية والدينية.

من أجل تغليب تحليلاتهم، أحسن هؤلاء الفاعلون إقامة علاقات مثمرة مع عدد كبير من رجال السياسة الذين كانوا قادمين، من مواقعهم الشخصية، على الضغط على اتجاهات السياسة الخارجية الفرنسية. وفي هذا الإطار أُنشئت لجنة المصالح الفرنسية في الشرق، التي كان رؤساؤها على التوالي مسؤولين سياسيين نافذين، وفي عداد أعضائها أو أنصارها رجال مثل بوانكاريه وبرياند وفرانكلين ـ بويون وتارديو وديشانيل، أو هيريو... ومنهم عضو مجلس الأعيان، بيار إتيان فلاندين، الذي وضع في عام 1915 تقريراً عن سوريا، يعتبر بياناً للحركة، ويبرر فيه المطالب الفرنسية حول هذا البلد بالمهمة التاريخية المخولة لفرنسا بالحماية التقليدية لمسيحيي الشرق ووجودها القديم لعدة قرون في الشرق. كما كان كثيرون من أعضاء اللجنة ناشطين جداً داخل لجنة آسيا الفرنسية التي كانت تضم كذلك شخصيات

سياسية ذوي شأن مثل ألكسندر ميليران وبول دومر أو لويس مارين القريب من الدوائر الكاثوليكية، وضباطاً كباراً من الجيش الفرنسي. وكان لدى هذه المجموعة الوسائل لممارسة تأثير على قرارات السياسة الخارجية، وكانت مواقفها تنشر في نشرة ظل يديرها لمدة تقرب من عشرين عاماً (حتى عام 1919) صحافي مشهور، روبير كايكس، وكانت تُسمع آراؤه أكثر مما لو كان مستشاراً في كيه دورساي، في أوقات حاسمة - خلال المفاوضات مع فيصل في عام 1919 مثلاً - وحتى كمعاون للجنرال غورو، المندوب السامي الفرنسي في الشرق بين تشرين الأول/أكتوبر 1920 ونيسان/أبريل 1923.

فضلاً عن ذلك، كان بعض الدبلوماسيين من المهتمين بتجزئة الإمبراطورية العثمانية، يتمنون في هذه المناسبات الخاصة جداً، أن تضمن فرنسا لنفسها مكاسب إقليمية ثابتة. ومن هؤلاء كان القنصل الفرنسي العام في بيروت، فرنسوا جورج بيكو المنتمي لعائلة شديدة التعلق بالإمبراطورية الفرنسية، وهو الذي كان مكلفاً، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 1915، بالتفاوض مع بريطانيا العظمى من أجل إيجاد أسس تسوية تأخذ في الاعتبار مصالح كل من القوتين الاستعماريتين.

التسوية: اتفاقات سايكس ـ بيكو

بدأت المفاوضات الفرنسية ـ البريطانية في لندن، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1915، بعد بضعة أيام من إرسال ماك ماهون آخر رسالة لشريف مكة، ليحدثه عن الأهمية التي كانت تعلقها حكومته على الأخذ في الاعتبار لمصالح حليفتها في الحرب، فرنسا. والتقى وجهاً لوجه شخصان ـ فرنسوا جورج بيكو والسير مارك سايكس ـ يعتبر كل منهما مخلصاً ليس فقط لدولته التي يعمل في خدمتها. وكان هذا الأمر هدف المناقشة بينهما: فكانا يمثلان إمبراطوريتين سيتقاسمان مخلفات آخر محكوم عليه بالزوال، وكانت مهمتهما بالتالي إيجاد تسوية بين إرادة السيطرة المنشودة من قبل كل منهما، وضرورة المحافظة على توازن تحالف حيوي. وكان سايكس يعرف الشرق الأدنى جيداً، كان قد جاء إليه بموجب مهمة رسمية لعدة أشهر، وكان إطار تفكيره تقرير لجنة بونسن. أما بيكو فكان يستند إلى توجيهات أريستيد بريان الذي كان يترجم بتعابير جيوسياسية المطالب المعبر عنها من قبل أنصار الرقابة الفرنسية على سورية الكبرى. وكانت المساحة المطلوبة لفرنسا تمتد إلى الجنوب حتى الحدود المصرية وإلى الشمال، كما حدده رئيس مجلس الوزراء قائلاً: «كل القسم من ولاية أضنة الواقعة جنوبي جبل طوروس، إلى شرق هذه المنطقة لتمتد الحدود تبعاً لخط قمة طوروس في ولايات ماميرات العزيز، ومن

ديار بكر نزولاً إلى الجنوب تبعاً للجبال التي تجد حوض دجلة وتقطع هذا النهر تحت الموصل. . . لتصل إلى الفرات عند حدود منطقة زور، ولتبقى في حصتنا». هكذا كانت فرنسا تطالب بإقليم يشمل سورية الكبرى (سوريا الحالية ولبنان وفلسطين)، وسيليسيا وكردستان العثمانية، بما في ذلك منطقة الموصل النفطية.

اعترض البريطانيون على هذه المطامع خاصة لأنها لم تكن تسمح بإرضاء مطالب شريف مكة، التي كان يرغب بإدارتها للأسباب المختلفة التي ذكرناها آنفاً. وفي هذا الشأن، كانوا يتمسكون بأن توضع المدن السورية الكبيرة ـ حمص، حماه، حلب، دمشق ـ تحت سلطته. وإضافة إلى كونهم حقاً بحاجة لدعم العرب وبالتالي لتأييد الشريف حسين، لم يكونوا راغبين بالتأكيد في ترك فرنسا تستولي بشكل كامل على هذا الجزء من الشرق الأوسط، ذي الموقع المركزي من جميع الوجوه. ورداً على هذه الاعتراضات، قبل أريستيد بريان (في كانون الأول/ ديسمبر 1915) التمييز بين مناطق ملكية مباشرة ومناطق نفوذ تكون فيها السيادة العربية محترمة. وفي عداد المناطق الأولى لا بد أن تأتي سيليسيا ولبنان، وكل الشاطئ حتى غزة، وفي عداد المناطق الأخرى، القطاعات التي كان الشريف حسين يمسك بها. وكانت الصيغة بارعة: كانت تقدم للبريطانيين إمكانية متابعة التعاقد مع العرب دون إنكار حق الفرنسيين بسلطة ذات «نفوذ»

يُحرص على تعيين حدودها. وبعد عدة أسابيع من المساومات الصعبة، توصل الوفدان إلى اتفاق يمتد بموجبه القطاع الفرنسي إلى شمالي مدينة عكا حتى يصل إلى بحيرة طبريا وشاملاً منطقة الجليل الأعلى. ورُسم الحد الجنوبي منخفضاً قليلاً عما كانت رسمته لجنة بونسن، وكان يمر ليس فقط جنوبي دمشق، بل جنوبي تدمر كذلك، وخاصة جنوبي الموصل، وتاركاً لفرنسا هذه الولاية المعتبرة من قبل الإنكليز، أساسية من الناحية الاستراتيجية.

وفي فلسطين، حصل الإنكليز على حيفا وعكا، وبالتالي على المنفذ البحري على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط الذي كان يشكل أحد مفاتيح نظامهم الاستراتيجي في الشرق الأوسط. وفضلاً عن ذلك، كانت حيفا تتحول إلى مرفأ حر لتجارة فرنسا، كما لتجارة إنكلترا، وتُرك مرفأ الإسكندرون للفرنسيين. أما بقية الأراضي الفلسطينية (من الشاطئ إلى مسافة خمسة عشر ميلاً إلى الشمال من حيفا، وحتى بحيرة طبريا والأردن والبحر الأحمر وغزة) فتصبح حيادية تحت رقابة إدارة دولية تتألف من ممثلين لفرنسا وإنكلترا وروسيا وإيطاليا ومسلمين. وفي الواقع لم يكن بإمكان هذه الاستعدادات حيال فلسطين لحماية مصالح البعض والبعض الآخر، إلا أن تكون مؤقتة لأن الفرنسيين والإنكليز، كل فريق لأسباب مختلفة، كانوا

يحاولون ممارسة رقابتهم التامة. ومن المفيد أن نذكر هنا أن تقرير بونسن كان في الاتجاه نفسه ملحاً على حياد هذه المنطقة التي لا بد أن يجري التفاوض حولها بشكل منفصل.

بعد وضع الاتفاق، انتقل الوفدان إلى بتروغراد لمناقشة الأمر مع الوزير الروسي للشؤون الخارجية سازونوف الذي أشار لهم أن حكومته كانت مستعدة لقبول التسوية الفرنسية - البريطانية؛ إذا حصلت روسيا على الموافقة على مطالبها الإقليمية الخاصة في شمال الأناضول. وسرعان ما تم الاتفاق الإضافي بتحويل قسم من المنطقة الفرنسية إلى المنطقة الروسية إلى الجنوب الشرقي من تركيا الحالية والواقعة إلى الشرق من خط موس - سيزني حتى بحيرة أورمية. مقابل ذلك امتدت المنطقة الفرنسية نحو الشمال لتشمل سيفاس.

أخذت اتفاقات سايكس - بيكو صيغتها النهائية عبر تبادل الرسائل بين السفير الفرنسي في لندن بول كامبون، والسير إدوارد غري، الوزير البريطاني للشؤون الخارجية. وكانت التعابير الدقيقة لهذه المراسلة هامة لأنها تكشف كذلك، إلى حد معين، ما لم يرد له نص في الاتفاق. وفي ما يلي مقتطفات من النقاط الأولى من رسالة بول كامبون (في 9 أيار/مايو 1916)، ومن الرد النهائي للسير غري (16 أيار/مايو).

ويبقى متفقاً عليه أن:

1) فرنسا وبريطانيا مستعدتان للاعتراف بدولة عربية مستقلة وحمايتها أو اتحاد دول عربية في المناطق أ و ب في الخريطة المرفقة، وتحت سلطة رئيس عربي. ولفرنسا في المنطقة أ، ولبريطانيا في المنطقة ب، أن توفر كل منهما مستشارين أجانب بناءً على طلب الدولة العربية أو اتحاد الدول العربية.

2) كانت فرنسا في المنطقة الزرقاء، وبريطانيا في المنطقة الحمراء، مخولتين بإقامة الإدارة المباشرة أو غير المباشرة التي ترغبان بها...

3) وفي المنطقة السمراء (فلسطين) تقام إدارة دولية لا بد أن يتقرر شكلها بالاتفاق مع الحلفاء الآخرين وممثلي شريف مكة...

4) تُخول بريطانيا برعاية مرفأي حيفا وعكا... ويكون مرفأ الإسكندرون حراً..».

وأجاب السير غري، على هذه الاقتراحات، قائلاً: «أتشرف بإعلام سيادتكم أن قبول المشروع بكامله، كما يشتمل عليه الآن، ينطوي على إهمال لمصالح بريطانية كبيرة. ولما كانت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية تقر الإيجابية الواجب استخلاصها من أجل القضية العامة للحلفاء بإقامة أفضل وضع سياسي في تركيا، فهي مستعدة لقبول التسوية التي تم التوصل لها

في كون تعاون العرب مضموناً وكون العرب سينفذون الشروط ويحصلون على مدن حمص وحماه ودمشق وحلب. وقد تم التوافق بين الحكومتين الفرنسية والإنكليزية..». وهنا أعاد الوزير البريطاني التعابير الحرفية لكلام بول كامبون.

كانت المفاوضات الأخيرة قد جرت مع إيطاليا التي كانت لا تزال مستبعدة، لأنها تأخرت في إعلان الحرب على الإمبراطورية العثمانية. وكان هدف مؤتمر سان ـ جان ـ موريين، في نيسان/أبريل 1917، الذي أعلنت إيطاليا في نهايته قبول الاتفاقات مقابل منطقة ذات استعداد حر، ومنطقة نفوذ تمتد من مرسين إلى إيليدجا على خليج ميتيلين وتوفر لهذا البلد حقل عمل هام في أداليا وسميرن وفي ولايتي عيدين وكونيا. وفضلاً عن ذلك يمكنها أخذ دور في تنظيم الإدارة الدولية لفلسطين.

في الواقع، لم تكن لندن راضية عن هذه الاتفاقات، لأنها تؤدي، كما كتب السير غري إلى «إهمال المصالح البريطانية الكبيرة». بيد أنه، لما كانت بريطانيا تملك الوسائل العسكرية لطموحها، فقد احتل جيشها جميع القطاعات الرئيسية للمناطق التي كانت تريد مراقبتها لتكون في عام 1918 سيدة فيها. ومنذ تموز/يوليو 1918، وضعت قيادة البحرية البريطانية مذكرة لاحظت فيها «أن القوة التي تراقب الحقول النفطية في فارس وبلاد ما بين النهرين، ستراقب مصدر التموين بأكثرية مواد

الهيدروكربور في المستقبل»، وكان لا بد لبريطانيا بالتالي من «الاحتفاظ بسيطرتها بأي ثمن، على هذه الحقول النفطية . . . دون أن تسمح بدخول أي شكل من المصالح الخارجية تحت أي تنكر». وفي إطار هذه النظرة الاستراتيجية وجهت لندن الأوامر لجيوشها باحتلال الموصل، الأمر الذي جرى منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 1918.

حينذاك كان قد بقي إقناع فرنسا بتعديل اتفاقات سايكس ـ بيكو. وقد سوي ذلك، في ظروف خاصة جداً، خلال جولة محادثات كان فيها كليمنصو ولويد جورج وحدهما وجهاً لوجه في لندن، في الأول من كانون الأول/ ديسمبر 1918، ولا وجود لأي محضر رسمي عن هذا اللقاء، ولم ينقل ما نوقش إلا بصورة غير مباشرة. ومع ذلك، فقد كان هذا التفاوض المختصر حاسماً للتوازن السياسي في الشرق الأدنى، لأن رئيس الوزراء البريطاني لم يكن يطلب أقل من إلحاق ولاية الموصل بالعراق والرقابة على فلسطين. وقبل رئيس الوزراء الفرنسي التخلي عن صيغة الإدارة الدولية لفلسطين وترك الموصل لبريطانيا العظمى، ففي نظرته الاستراتيجية لمرحلة ما بعد الحرب، أن الأساسي في المصالح الفرنسية كان في موقع آخر: فكان يجب كسب تأييد بريطانيا العظمى لسياسته حيال ألمانيا والحصول على الضمانات في مسألة التموين النفطي. ولهذا بعد هذا النقاش في المفاوضات الفرنسية ـ

البريطانية تعاهدوا وتوصلوا في أيار/مايو 1919، لاتفاق لونغ ـ بيرانجيه، الذي تطلع لمشاركة فرنسية بنسبة 25% في استثمار الثروات النفطية في الموصل. وقد شكل حوار لندن في الأول من كانون الأول/ديسمبر 1918 حدثاً رمزياً بالشكل الذي أعيدت فيه تجزئة الشرق الأدنى غداة انهيار الإمبراطورية العثمانية، وفي بعض الأحيان كان مصير الأكراد والعرب في فلسطين يتأرجح، لأن الإطار الجيوسياسي الذي سيعبرون فيه عن مطالبهم الخاصة، بدأ يتحمل في الواقع، تغيراً جذرياً.

ثانياً ـ الطموحات الوطنية لشعوب المنطقة

وأبعد من هذا الحدث الهام، هو أن كل تاريخ ظهور الصورة السياسية الجديدة للشرق الأدنى إنما يعود إلى هذه المواجهة بين الطموحات الاستقلالية لشعوب المنطقة وإرادة السيطرة لدى الحلفاء. وقبل دراسة الطموحات الأرمنية والكردية والعربية، يجب في البدء عرض المسألة الوطنية التركية التي، بقوة التزامها، ستعيد إقحام قسم كبير من البنيان الجديد للمنطقة إلى ما كان الحلفاء قد تصوروه.

الوطنية التركية

وُقعت معاهدة فرساي في 28 حزيران/يونيو 1919، وانفض مؤتمر السلام دون حل مسألة المعاهدة مع تركيا،

وتتابعت المفاوضات في النصف الثاني من عام 1919، ووجب انتظار مؤتمر سان ريمو، في نيسان/أبريل 1920، لكي يتوصل الحلفاء إلى اتفاق مبدئي حول جميع المشكلات الناشئة عن تجزئة الإمبراطورية التركية. وعلى أساس هذا الاتفاق، تمت بلورة مشروع معاهدة ثم وُقع في سيفرس، في العاشر من آب/أغسطس 1920. وقسمت هذه الوثيقة، المؤلفة من أكثر من أربعمئة بند، تركيا إلى مناطق احتلال ونفوذ ببتر ما يقرب من ثلثي أراضيها.

وانتُزعت منها جميع الولايات العربية على أساس خط ينطلق من جنوبي أضنه إلى شمالي الموصل. وفضلاً عن ذلك، وضعت سيليسيا تحت سيطرة فرنسا كامتداد شمالي لسيطرتها على الأراضي السورية التي أصبحت شاملة إثر معركة ميسلون (24 تموز/يوليو 1920). واضطُرت تركيا للتنازل عن حقوقها في مصر وقبرص لصالح بريطانيا، وعن ولاية أداليا وجزر بحر إيجه لصالح إيطاليا.

وفي الشرق، اعتُبر قسم كبير من شرقي الأناضول أرمينيا مستقلة، وبناءً على المادة 88 «أعلنت تركيا اعترافها بأرمينيا كدولة حرة ومستقلة»، وكان لا بد من إخضاع مسألة الحدود بين تركيا وأرمينيا في ولايات إرزروم وتريبيزوند وڤان وبيتليس لتحكيم رئيس الولايات المتحدة (المادة 89). وفضلاً عن ذلك، وحسب تعابير الفصل الثالث من المعاهدة المتعلقة بكردستان (المواد 62 و63 و64)، «في شرقي الفرات، إلى جنوبي الحدود الجنوبية لأرمينيا،

كما سيمكن تحديدها لاحقاً وإلى شمالي الحدود التركية مع سوريا وبلاد ما بين النهرين»، يؤهل للأكراد تحقيق حكم ذاتي محلي يكون قادراً، في بعض الظروف على أن يؤدي إلى الاستقلال.

وفي الغرب، كانت دولة اليونان المستفيدة الكبرى التي تحصل على تجزئة ملائمة جداً لمصالحها في تراس Thrace وفي نظام متميز في سميرن، Smyrne يعادل نوعاً من وعد بالإلحاق، لأنه، حسب المادة 69، إذا بقيت المدينة صراحة تحت السيادة التركية «تُحول تركيا إلى الحكومة الإغريقية ممارسة حقوقها السيادية على المدينة والأراضي» بينما تترقب المادة 83، في نهاية خمس سنوات، أن «يستطيع البرلمان المحلي أن يطالب عصبة الأمم بالانضمام النهائي لمدينة سميرن إلى المملكة اليونانية».

تؤلف المضائق مجموعة عهدت إدارتها إلى لجنة دولية تتمثل فيها القوى الكبرى. فضلاً عن ذلك، فإن نصوصاً عسكرية دقيقة جداً، كانت تمنع تركيا من امتلاك جيش جدير بهذا الاسم، بينما فُرضت قيود عديدة على اقتصادها ومؤسساتها المالية. باختصار، تحول هذا البلد الكبير إلى وجوب قبول كل شيء وبالتالي، التنازل النهائي عن سيادته وعن مناطق أساسية من أراضيه.

كان هذا الإملاء يرتكب خطأ خلق الطريق المسدود أمام الانتفاضة الوطنية التي كانت قد بدأت في الظهور بقوة خلال المؤتمر الوطني الذي اجتمع في إرزروم، في تموز/يوليو 1919،

بمبادرة من الذي سيلعب دوراً حاسماً في يقظة الأمة التركية: مصطفى كمال. وبعد ذلك، لم تتوقف هذه الحركة عن النمو بإدارته، وأن تتكون خاصة، في هذه الفترة الأساسية لانعقاد الجمعية الوطنية التركية (23 نيسان/أبريل 1920)، كتعبير حقيقي عن الأمة، ولتضم مئات الشخصيات القادمين من آفاق مختلفة جداً وقبولهم الالتقاء بقيادة مصطفى كمال. وتبنت جمعية هذا اللقاء ميثاقاً وطنياً طالب بالاستقلال التام لتركيا ورفض التنازل عن أي شكل من السيادة على الأرض. وجرت ترجمة هذا التصميم السياسي بهجوم عسكري قوي وواسع على جميع الجبهات، وخاصة ضد اليونانيين في منطقة سميرن، والفرنسيين في سيليسيا. وفي ربيع 1922، كسب عصمت باشا جملة انتصارات حاسمة ضد الجيش اليوناني الذي أُلحقت به هزيمة كاملة، في شهر أيلول/سبتمبر، إلى درجة اضطر معها إلى الإبحار مهزوماً في سفن بريطانية. وتوضحت النتائج في الهدنة الموقعة في مودانيا، في 11 تشرين الأول/أكتوبر 1922.

أما الفرنسيون، فقد أدركوا أنهم لا يستطيعون مواجهة الأتراك في الشمال والسوريين في الجنوب، في الوقت نفسه. ومن أجل الاحتفاظ بسوريا، كانوا مضطرين للنظر في التخلي عن سيليسيا التي كانت مرتبطة بولاية حلب، في التقسيمات الإدارية العثمانية. ورغم توقيع هدنة أيار/مايو 1920، تتابعت المعارك

القتالية عدة أشهر قبل أن تُعقد مفاوضات جديدة، في شباط/ فبراير 1921، على هامش مؤتمر لندن بين أريستيد بريان وبكير سامي بك، ممثل مصطفى كمال، لتنتهي بتوقيع اتفاق ينقل نحو الجنوب الحدود بين تركيا وسوريا: فألحق بتركيا كامل سيليسيا وخليج الإسكندرون والأماموس والسهل الواقع عند سفوح جبال الأناضول. وتبعت الحدود الجديدة الخط الحديدي من بغداد إلى تركيا. وبسبب بعض الشروط وأشكال الوجود الفرنسي، رفض مصطفى كمال التصديق على هذا الاتفاق، مما فرض استئناف المناقشات التي قادها هذه المرة عن الجانب الفرنسي، فرانكلين بويون، الوزير السابق والصديق الشخصي للزعيم التركي، وجاء إلى أنقرة في حزيران/ يونيو 1921 لمدة خمسة عشر يوماً لإعادة الاتصالات، وعاد إلى باريس، ثم رجع في أيلول/ سبتمبر مع صلاحيات موسعة لكي يوقع في النهاية، في تشرين الأول/ أكتوبر اتفاقاً نهائياً، حمل اسمه، وبموجبه تم تثبيت رسم الحدود التركية ـ السورية المقررة في شباط/ فبراير، حيث تمت الاستجابة لجميع المطالب التركية؛ مما أدى بفرنسا إلى التراجع عن البنود السياسية والاقتصادية المندمجة في اتفاق لندن. ونظم النص المعدل في حوالي اثني عشر بنداً قضايا المنازعات الفرنسية ـ التركية، مع وقف حالة الأعمال الحربية، وتثبيت الحدود التركية ـ السورية وإقامة نظام إداري خاص لسنجق الإسكندرون، على

أساس «أن يتمتع السكان الأتراك في هذه المنطقة بجميع التسهيلات لتنمية ثقافتهم. . . وتكون اللغة التركية فيه لغة رسمية». ولم يسو النظام النهائي لهذا الإقليم الذي كان يزيد عدد سكانه عن 200 ألف نسمة، إلا في عام 1939 لصالح تركيا على حساب سوريا.

ومن أجل استخلاص العبرة والنتائج من هذه الاضطرابات الكبيرة الناتجة عن الحرب، عقد مؤتمر جديد في سويسرا في تشرين الثاني/نوفمبر 1922، وبعد مفاوضات صعبة جداً بين الحلفاء والأتراك والسوفيات، انتهى في 24 تموز/يوليو 1923، إلى توقيع معاهدة جديدة في لوزان، أدت على الأقل في ما يخص الأراضي التركية، إلى إلغاء اتفاق سيفر.

وسرعان ما سويت المسألة اليونانية ـ التركية: كانت اليونان قد هزمت على صعيد الواقع، وكان لا بد أن تتنازل أمام المطامح الإقليمية في آسيا الصغرى، ولم يتم التمسك بالوضع الذي كان قائماً، لأن الاتفاق اليوناني ـ التركي الموقع في 30 كانون الثاني/يناير 1923، كان يتطلع إلى تبادل سكاني بين الدولتين: فيونانيو تركيا (باستثناء من هم في اسطنبول) مقابل الأتراك الأقل عدداً الذين كانوا مقيمين في الأراضي اليونانية منذ الحروب البلقانية. وهكذا أُغرق مئات الآلاف من الأشخاص بقسوة في مأساة النفي والانتقال المرغم.

وفي ما تبقى وهو الأساسي، من التحرير النهائي للإقليم ومسألة المضائق، فقد حصلت تركيا عملياً على جميع ما كانت تطلبه.

كانت القوى «تعلن قبولها، كل واحدة في ما يخصها، الإلغاء التام للامتيازات الأجنبية في تركيا، حسب جميع وجهات النظر» (البند 28). وعلى الصعيد الإقليمي، كرست المعاهدة، الإطار التاريخي لتركيا الذي كان يطالب به مصطفى كمال، مصير سيليسيا التي كان قد سُوي وضعها باتفاق فرانكلين ـ بويون. وبقيت قضية الموصل وحدها معلقة، وسيتم بتها من قبل عصبة الأمم SDN في عام 1925 لصالح العراق.

أما مبدأ حرية الإبحار في المضائق فقد طرح بوضوح في هذه التعابير: «تتوافق القوى في الاعتراف بحرية المرور والإبحار بحراً وجواً، في زمن السلم كما في زمن الحرب، في المضائق والدردنيل، وبحر مرمرة والبوسفور» (المادة 23).

أخيراً، عالجت بعض البنود المنسية من قبل الحكومة التركية، مسألة الأقليات على الأرض التركية باشتراط أن تكون «مصانة»، وأن «يتساوى جميع سكان تركيا، دون تمييز، أمام القانون» وفي نهاية المطاف تكون هذه الحقوق مكفولة من قبل عصبة الأمم.

هكذا، فقد ظهرت معاهدة لوزان كوثيقة أساسية من التاريخ

المعاصر، لتكرس في آن معاً السيادة والوحدة الإقليميتين لتركيا وانحلال الإمبراطورية التركية. وكان هذا التعارض بين الإقليم التركي والأقاليم العربية أساسياً من أجل مصير الشعوب الأخرى التي كانت هي كذلك تطمح إلى الاستقلال. وكانت نسبة القوى التي أقامها مصطفى كمال تعني أن طموحات الشعوب التي كانت تطالب بدولة على الأراضي التركية قد أصبحت محكومة بالانحناء أمام قوته. ولهذا، من أجل تحليل هذه الطموحات الوطنية، كان من الضروري التمييز بين معركة الأرمن والأكراد من جهة ومعركة العرب والحكومة الصهيونية من جهة أخرى.

الطموحات الأرمنية والكردية

الأرمن

بينما كانت القوى الكبرى تبدأ مساوماتها الأولى من أجل تقاسم أقاليم الإمبراطورية العثمانية، وقع الأرمن الذين كانوا يعيشون في تركيا ضحايا مأساة حقيقية. ففي شهر أيار/ مايو 1915، أمرت الحكومة العثمانية بـ «انتقال» جميع الأرمن المقيمين في الولايات الشرقية. فكان هذا الإبعاد الذي سرعان ما طال أرمن سيليسيا وأرمن الأناضول الغربي، نوعاً من التطهير العرقي بمواكبه المخيفة من أعمال القتل والإعدامات المنتظمة، والسلب والحرائق لكي لا يبقى شيء من الحضور الأرمني بعد الاقتلاع العنيف لهؤلاء

الرجال والنساء من بيوتهم. وقد أُرغم الكثيرون، في شروط مرعبة، على السير مئات الكيلومترات للوصول إلى سوريا أو بلاد ما بين النهرين. وكان الكثيرون منهم منهكين مذعورين من عصابات الجيش التركي، ولم يظهروا فيما بعد أبداً.

وتبقى النتيجة موضع جدال لكن هناك حالة إثبات لا ترد: فقد كان في تركيا 1,5 مليون أرمني عشية الحرب العالمية الأولى، ولم يبق فيها أكثر من سبعين ألفاً بعد عدة سنوات. فقد تحول بعضهم إلى لاجئين مشردين في الشرق الأوسط، لكن الأكثرية منهم قتلوا. وبالتأكيد كانت هذه المرحلة من التاريخ أكثرها ظلاماً مما شهده العالم: في هذه المنطقة كما في أوروبا، كانت سنوات 1915 و1916 و1917 سنوات الرماد، حيث جال الموت في كل مكان. لكن ما جرى حينذاك في تركيا ذهب إلى ما هو أبعد من النتائج غير الإنسانية للحرب: كانت تجري إبادة عنصرية تسببت بموت عدة مئات الآلاف من القتلى في ظروف شديدة الرعب. وكانت روايات الشهود (خاصة الصادرة عن الدبلوماسيين الغربيين) لا سند لها لأنها كانت تصف الرعب التام حيث كان احتقار الإنسان قد دُفع إلى درجة لا يمكن تصورها، بالمعنى الحرفي للكلمة. ولا يمكن الامتناع هنا عن التفكير بالصيغة المرعبة للمدعو دافيد روسيه، الذي خرج حياً من معسكرات الاعتقال حين قال: «الرجل العادي لا يدرك أن كل شيء ممكن».

تطور إقليم أرمينيا

(أرمينيا الموحدة والحدود الدولية العثمانية ، تحكيم ويلسون وأرمينيا الحالية)

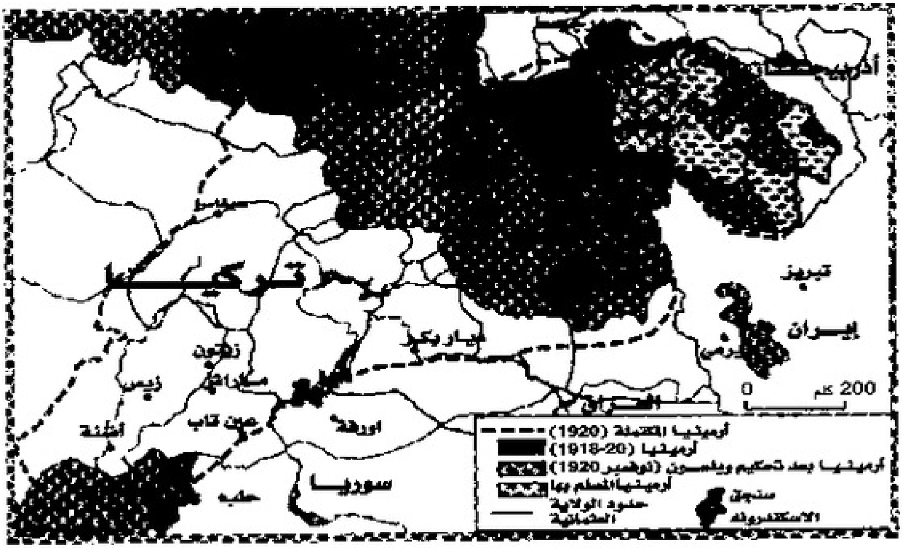

حتى وإن كانت هذه الأعمال الوحشية قد عرفت من قبل المسؤولين السياسيين للقوى الكبرى، فلم يكن ذلك إلا عندما احتلت جيوش الحلفاء المناطق المختلفة في الإمبراطورية، لكي يتمكن هؤلاء من إدراك ضخامة الكارثة التي كانت قد وجهت للأرمن. فقد اعتبر السفير الأميركي في اسطنبول مثلاً، أن ما جرى كان «قتلاً لأمة». ولهذا السبب لم يؤثر إدراك هذا «القتل» في شيء على الخيارات التي وضعت في مؤتمر باريس عام 1919. وإضافة لكون الحرب ربما تكون قد جرّت كبار الزعماء السياسيين إلى عدم التأثر بالخسائر الوطنية. وكما سنرى، لم يُمنح الأرمن شيئاً مما تمكنوا من المطالبة به ـ حتى في ما يخص مسألة اللاجئين ـ باستثناء مساعدة إنسانية هامة وثمينة استخدمت بديلاً عن دعم سياسي عاجز كلياً.

في هذه المرحلة الطافحة بالأزمات النفسية واليأس والضنى، عرف الأرمن لحظة قوية بالرضى والأمل بإقامة الجمهورية الأرمنية الصغيرة في ما وراء القوقاز، في أيار/مايو 1918، وعاصمتها يريفان، وقد أُعلنت في الفترة نفسها لإعلان جمهوريتي جورجيا وأذربيجان[1]. وجاءت هذه الدولة نتيجة لمعركة حركة وطنية أرمنية تكرست غداة مؤتمر برلين (1878)،

(1) Anahide Ter Minassian, La République d'Arménie 1918-1920, Complexe, 1989.

وكان هدفها تحرير الأرمن من الإمبراطورية العثمانية، ممثلة حينذاك لثلثي جماعة الأرمن، وفي الواقع، لم يكن لهذه الدولة إدارة ولا قانون أساسي ولا أراضي محددة بوضوح. وكانت حكومتها غير مستقرة، وكان عليها أن تأخذ في الاعتبار معارضة جذرية ثابتة العزم. وكان سكانها في حالة متنافرة، وثلثهم من المسلمين الذين لم يتعارفوا في ما بينهم في هذه الدولة الخاضعة للأرمن الذين كان قسم كبير منهم لاجئين هربوا من تركيا. أما الوضع الاقتصادي فقد كان كارثياً إلى درجة مخاطر الجوع الذي لم يتم تجنبه إلا بفضل المساعدة الدولية التي قُدمت لها من الولايات المتحدة خاصة.

وفي مؤتمر باريس، تمثل الأرمن في البداية بوفدين قبل أن يتفقا على تشكيل وفد واحد. فكان الأول بقيادة بوغوس نوبار باشا وضم محافظين وليبراليين، وكان يتكلم باسم الشتات وبالتالي باسم لاجئي تركيا. أما الثاني برئاسة أفيديس أهارونيان، فكان يتكلم باسم جمهورية يريفان، وكان مرتبطاً بالحزب الثوري دشناق. وكانت المطالب المطروحة من قبل الوفد الأول تبدو أكثر طموحاً مما كان يدافع عنه ممثلو يريفان الذين كانوا يحملون توجيهاً ينادي بتوسيع إقليمهم في ما وراء القوقاز، بضم ست ولايات شرقية ومنفذ على البحر الأسود عبر تريبيزوند. وفي الواقع، كان بوغوس نوبار باشا ينادي بدولة أرمينية أوسع من

القوقاز إلى سيليسيا، معتبراً أنه بدون هذا الإقليم فإن دولة أرمنية لن تكون قابلة للحياة. وعندما اندمج الوفدان، شكلياً على الأقل، كانت هذه القضية هي التي تمّ التمسك بها في المذكرة التي قُدمت من أجل «أرمينيا متكاملة»، في شباط/فبراير 1919 إلى مؤتمر باريس. وكانت هذه الوثيقة تطالب بإقامة دولة تشمل:

1) ولايات ڤان وبيتليس وديار بكر، وكربوت، وسيڤاس، وإرزوروم، وتريبيزوند باستثناء مناطق واقعة جنوبي نهر دجلة، وإلى الغرب من خط يمتد من أوردو إلى سيڤاس.

2) السناجق الأربعة السيليسية، ماراش، وسيس، وجبل بيريكيت، وأضنة مع الإسكندرون.

3) مجمل إقليم جمهورية يريڤان، التي لا بد أن تشمل كل منطقة يريڤان، والجزء الجنوبي لحكومة تيفليس، والجزء الجنوبي الغربي لحكومة إليزابتبول، وإقليم كارس باستثناء المنطقة الواقعة إلى الشمال من أردهان.

غير أن المذكرة، بعد أن ذكرت بالتزام الأرمن بالحرب (عبر الدور الذي قامت به فرقة الشرق المشكلة في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1916 لتضم المحاربين الأرمن) طالبت بأن توضع أرمينيا تحت الضمانة الجماعية للقوى الكبرى وعصبة الأمم التي كانت تتمنى أن تصبح جزءاً منها.

بالطبع كانت هذه المطالب الإقليمية الطموحة قد استقبلت بالترحيب من قبل الجماعات الأرمنية التي كان بينها قليلون يعتبرونها طوباوية بل خطرة إلى درجة أن بإمكانها تغذية النزعة القومية التركية التي كانت حينذاك في طور الدعوة المتشددة للعودة إلى الأصل العرقي.

وأظهرت فرنسا وبريطانيا قدراً أكبر من التحفظ حيال ما كانت تذهب إليه بعض هذه المطالب لملاقاة بعض الطموحات الإقليمية الخاصة في المنطقة. وفي النهاية، وحدها الولايات المتحدة منحتها بعض الاهتمام حيث قبلت أن تفكر بتدخلها المباشر لصالح دولة أرمنية، مما لا يعني أنها لهذا السبب كانت متفقة مع المشروع الإقليمي الذي عرض عليها. وعلى كل حال، في هذا التصور أرسل الرئيس ويلسون إلى أرمينيا في أيلول/ سبتمبر عام 1919، بعثة بقيادة الجنرال هاربور من أجل دراسة إمكانية انتداب أميركي على أرمينيا.

وفي بضعة أشهر، خلال سنة 1920، تحطمت كل الآمال التي كان يغذيها الأرمن تحت عبء المنطق القاسي لنسب القوى السياسية والعسكرية. وجاء أكبر تحول عكسي من البلد الذي كانوا ينتظرون منه الكثير: الولايات المتحدة. وكان تقرير بعثة هاربورد، رغم تحفظاتها وتبايناتها، قد ساهم في إقناع الرئيس ويلسن بإخضاع مسألة الانتداب الأميركي على أرمينيا إلى مجلس

الشيوخ. لكن الخشية من الكلفة السياسية والمالية لمثل هذه الصيغة، أرغمت الشيوخ على رفض هذا الالتزام بأكثرية كبيرة (حزيران/يونيو 1920). وهكذا فقد الأرمن، في مهلة التصويت، الدعم الوحيد الهام الذي كان يمكنهم الأمل به في اللعبة المعقدة التي كانت تجري بين القوقاز والأناضول مع فاعل حاسم الحركة القومية التركية بقيادة مصطفى كمال ذي التصميم العنيد على الدفاع بجميع الوسائل الممكنة، وقبل كل شيء بقوة السلاح، عما كان يعتبره تكامل أراضي تركيا. وفي الشرق أيضاً، وغير بعيد عن يريڤان، كان الوضع يصبح أكثر خطورة لأن الجيوش البلشفية كانت تنتظم لتفرض هيمنتها على مناطق القوقاز وأذربيجان مهددة الجمهورية الأرمنية غير الثابتة.

في مثل هذه الصورة الاستراتيجية، كانت معاهدة سيفر تظهر أكثر بعداً عن الواقع كما لو كان هناك من جهة، عالم الدبلوماسيين المقطوع عن الوقائع الملموسة، ومن جهة أخرى، عالم العسكريين الذين ينتزعون أجزاء من الأراضي بالقوة وبناء على أوامر توجه لهم بذلك. وكان يمكن لبنود هذه المعاهدة أن ترضي الأرمن، وفي حد معين الأكراد، لكن ذلك لم يكن له نتيجة فعلية لأن تلك البنود كانت قد أصبحت غير مألوفة حتى لحظة توقيعها. والجميع يعرف، بدءاً بالغربيين الذين يدركون أن سلام سيفر قد ولد ميتاً. ومع ذلك أراد الأرمن أن يصدقوه وأن

يبتهجوا بالاعتراف الذي وفرته لهم هذه الوثيقة. وفي بعض البنود، كان الحلم الوطني يظهر كأنه أصبح واقعاً: فاعترفت تركيا بأرمينيا (التي شاركت في التوقيع) كدولة حرة ومستقلة (المادة 88) وقبل الطرفان إحالة الأمر إلى تحكيم الرئيس ويلسون لوضع الحدود في ولايات إرزوروم وتريبيزوند وڤان وبيتليس (المادة 89)، بالمقابل، لم يكن في الوثيقة شيء عن سيليسيا، ما كان يخيب أمل الكثيرين من الأرمن الذين كانوا يرون أنه لا يمكن استبعاد هذه المنطقة عن الإقليم الأرمني، وكان لا بد من انتظار أكثر من ثلاثة أشهر لكي يصدر الرئيس الأميركي تحكيمه (22 تشرين الثاني/نوفمبر 1920) لصالح أرمينيا ويعيد لها معظم ولايات ڤان وإرزوروم وبيتليس وقسماً كبيراً من تريبيزوند لتحصل على منفذ واسع على البحر الأسود.

خلال كل هذا الوقت، لم يتوقف تدهور الوضع على الأرض بالنسبة للأرمن الذين كان عليهم المواجهة في ظروف مأساوية للحملات التركية في الأناضول، وللمطامع البولشيفية في شرقي أراكس، وفي أقل من سنة، تميزت بهزائم عسكرية كانت تعبر عنها معاهدات مفروضة، كان الأرمن يخسرون كل شيء في الواقع.

وتسارعت الأحداث مع قرار مصطفى كمال (23 أيلول/ سبتمبر 1920) بمهاجمة أرمينيا. ورغم مقاومة المقاتلين الأرمن،

احتلت جيوشه بسرعة منطقة كارس (30 تشرين الأول/أكتوبر 1920) ثم ألكسندروبول (السابع من تشرين الثاني/نوفمبر) قبل أن تتوقف على شواطئ أراكس، على بعد بضع عشرات الكيلومترات من يريڤان. وكان على المسؤولين الأرمن حينذاك مواجهة خيار مؤلم: إما أن يتفاوضوا مع البلاشفة مع المغامرة بمخاطر أن يصبحوا من السوفيات ويفقدون بالتالي استقلالهم وينقطعون عن الغرب. وإما أن يخوضوا معركة لاحقة، وخاسرة مسبقاً، ضد الجيوش الكمالية التي لم تتردد في القيام بمجازر وأعمال السلب في المدن المحتلة. ووجدوا أنفسهم، كما عبر عن ذلك، أناشيد تيرميناسيان[1] «بين المطرقة الكمالية والسندان السوفياتي».

كانت مناقشات حكومة يريڤان حينذاك مؤثرة حقاً. وكان عليها في آن معاً مقاومة الشيوعيين الأرمن القليلي العدد والناشطين كثيراً بحيث لم يترددوا في أيار/مايو 1920، في إعلان حالات انتفاض في مختلف مدن البلاد، ومحاولة التفاوض مع ممثلين (أتراك وبلاشفة) كانت لهم مصلحة في التفاهم على تقاسم المنطقة، وكانوا قد وقعوا اتفاقات بينهم، في هذا المعنى، كما حصل في إرزوروم في نيسان/أبريل 1920. وفي النهاية،

---

(1) Anahide Ter Minassian, La Republique d'Arménie 1918-1920, Complexe, 1989.

قررت دعوة الجيش الأحمر الذي دخل إلى أرمينيا فور ذلك وبلا قتال، لأن السكان اعتبروه من الحلفاء، وبسبب العجز عن التصرف بشكل آخر، قبلت التفاوض مع الأتراك، في وضع في غاية الضعف.

في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر 1920، وُقّع اتفاق بين موسكو ويريفان أصبحت أرمينيا بموجبه جمهورية اشتراكية مستقلة. وسرعان ما ظهر أن الاستقلال شأن وهمي لأنه حتى لو اعترفت روسيا بسيادة أرمينيا على جميع أراضيها التي كانت تحت سلطتها القانونية قبل الغزو التركي (بما في ذلك قسم من إقليم كارس)، كان على الحكومة أن تخلي موقعها لهيئة جديدة يكون فيها الشيوعيون أكثرية...

وبدأ التفاوض الآخر، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1920، في ألكسندروبول، ومن موقع القوة أملى الأتراك شروطهم: فطلبوا من الأرمن التخلي عن معاهدة سيفر - وبالتالي عن القرار التحكيمي حول الحدود، الذي أصدره الرئيس ويلسن قبل ذلك بعدة أيام - والاكتفاء بإقليم مصغر ذي مساحة أقل من 30 ألف كلم^2، وبدون تريبيزوند وإرزوروم وڤان وحتى بدون كارس. ودفع الأتراك إلى أقصى حد منطق استراتيجيتهم بإعادة احتلال الأرض، رافضين فكرة عودة اللاجئين إلى هذه المناطق. وأمام الحيرة الكاملة والخطر الداهم بتقدم الجيش التركي، لم يكن لدى

الأرمن خيار آخر إلا الانحناء لهذه القيود التعسفية، وبقدر ما كان واضحاً أن الغربيين لن يتدخلوا، رغم تصريحات عصبة الأمم، لتطبيق نص إلا لأنهم كانوا يريدونه. ولم يبق أمامهم إلا توقيع معاهدة ألكسندروبول (الثاني من كانون الأول/ ديسمبر 1920) التي بددت كل آمالهم.

ولم تقف محنتهم عند هذا الحد، لأن روسيا وتركيا اللتين وقعتا، في آذار/مارس 1921، معاهدة صداقة وأخوة، وكانتا تتفاهمان على حساب أرمينيا في اتفاق كارس (الذي وقعته أرمينيا رسمياً) في 13 تشرين الأول/أكتوبر 1921، وبموجبه حصلت تركيا على إقليم إغدير الواقع بين أراكس وجبل أرارات، وكذلك على مدينة كارس ومنطقتها. هكذا بددت الأحلام الأرمنية في بضعة أشهر في صخب المعارك حيث فرض الأقوياء قانونهم بينما أدرك مئات الآلاف من اللاجئين أن المنفى هو مصيرهم.

الأكراد

دون الرغبة في العودة إلى الماضي البعيد، ومن أجل البقاء في إطار التاريخ المعاصر، لا بد من تثبيت أن الأكراد لم يكونوا أبداً قادرين على إثبات هويتهم السياسية بشكل مستقل.

وسبب ذاك الوضع، الذي يستمر دفع ثمنه غالياً، يعود بشكل أساسي إلى طبيعة انتظامهم الاجتماعي المؤسس على

القبلية وعلى أسلوب إنتاج كان حصراً على الزراعة حينذاك، لا سيما تربية الحيوانات في بيئة غالباً ما كانت قاسية في مناطق جبلية منعزلة بعضها عن بعض. وفي مثل هذه الصورة لم يكن الفرد موجوداً بصفته فرداً دون القبيلة أو العشيرة التي ينتمي إليها بروابط الدم وبالتالي هذا الخضوع الثابت لنظام القبيلة الذي هو نظام انتظام القبائل. هكذا عاش الأكراد دائماً في حالة انطواء على الذات دون امتلاك إمكانية الظهور في تكوين سياسي مختلف يسمح لهم بتجاوز هذه الأساليب المحدودة لتمثيل الناس.

يعني هذا، أن فكرة التحرر الوطني ذاتها لم يكن لها أدنى معنى في أذهان أناس اعتادوا على التفكير فقط كأعضاء في فريق صغير يبدو له قانونه الاجتماعي وحده الملائم. وفي هذه الظروف يبدو من الصعب أن تستطيع النخبة المرتبطة هي نفسها بهذا النظام، تعبئة هذا الشعب لصالح إقامة دولة لم تكن حينذاك شيئاً آخر غير هدف سياسي مستورد من الغرب، يعني مفهوماً بعيداً، بالمعنى الحرفي للتعبير، لا يمكن تصوره. وخلال القرن التاسع عشر، وكذلك في بداية القرن العشرين حيث اتُخذت قرارات أساسية، لم يستطع الأكراد، لأنهم يعيشون في مجتمع مجزأ ومفتت ومفكك بالقبلية، صياغة مطلب وطني حقيقي، رغم أن بعض الزعماء وفي بعض الأوقات قد حاولوا فعل ذلك دون جدوى. ولما كانت هذه القبائل توجه مصيرها بشكل منفصل

وتبعاً لمصالحها وبناءً على تقلبات علاقات القوى، فإنها شكلت فرائس سهلة للقوى السياسية الكبيرة التي يمكن أن تكون بحاجة لاستخدامها. وعلى هذا الأساس فالإمبراطورية العثمانية في الغرب وفارس في الشرق، غالباً ما كانتا تحركان مواجهاتهما على الأراضي الكردية باستخدام هذه القبائل التي كانت تتحمل هذه المواجهات الطاحنة أكثر مما كانت تسيطر عليها بنتائجها الثقيلة عليها نفسها إلى درجة أن أوضاعها، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، كانت أسوأ مما في القرن السادس عشر مع اقتصاد منكوب، ومستوى صحي واستشفائي منخفض جداً وأمية معممة.

هذه الوقائع، في السنوات بين 1914 و1920، تفسر إلى حد بعيد الفشل التاريخي للشعب الكردي في هذه المرحلة الأساسية من إعادة البناء السياسي للشرق الأوسط.

فلم تكن اتفاقات سايكس ـ بيكو تحدد أي موقع لكردستان التي تم تقاسمها بين القوتين وروسيا، فحصلت إنكلترا على كركوك، وفرنسا على الموصل وروسيا على أقاليم إرزوروم وبايازيت وفان وبيتليز، أي على جزء كبير من كردستان تركيا. وإذا كانت هذه القوى الكبرى ستهتم قليلاً بالأكراد، فذلك لأنهم يستطيعون أن يشكلوا ورقة رابحة لكل طرف في تقوية مواقعه. ويصح هذا بشكل خاص بالنسبة للبريطانيين الذين يدركون بسرعة

أن المناطق الكردية غنية بالنفط. ومنذ بداية عام 1918، قاموا بالبحث عن إقامة صلات مع زعماء الأكراد، وفي شهر حزيران/ يونيو أقيم أول اتصال بين السير بيرس كوكس والجنرال الكردي شريف باشا من أجل مناقشة مسألة كردستان مستقلة أو ذات حكم ذاتي.

هذا الجنرال هو الذي سيقود وفداً كردياً إلى مؤتمر فرساي ويدافع في آذار/ مارس 1919، عن مذكرة حول «مطالب الشعب الكردي». وطالب هذا النص «بفضل مبدأ ويلسون... بتأسيس دولة كردية حرة ومستقلة بصورة تامة» على الأراضي التي يشكل الأكراد فيها أكثرية، وهكذا: «إن حدود كردستان تركيا تبدأ حسب النظرة العرقية: في الشمال من زيڤن على حدود القوقاز، وتتوالى الحدود إلى الغرب في إرزوروم وإرزيندجيان وأرابكير وبيهيسمي وديڤيك، وإلى الجنوب في حاران وهضاب سيندجهيار، وتل أصفر، وأربيل وكركوك وسليمانية وأكلمان وسينا؛ وفي الشرق في راواندوز، وباش كاليه، وڤيزير - كاليه، يعني إلى الحدود الفارسية حتى جبل أرارات». بعد هذا يرجع النص إلى الأهمية الحيوية للأراضي الضرورية لانتجاعات هؤلاء السكان من مربي الحيوانات: «كادت الثروة الوطنية لدى الأكراد أن تكون حصراً على تربية الحيوانات التي كانت تقتضي بسبب المناخ مرعى اصطياف وإشتاء، ومن أجل حماية هذا الشعب من

البؤس الاقتصادي، نطالب بإلحاح ألا تبقى هذه المراعي خارج خط الحدود التي يجب تحديدها لكردستان».

وتتأكد هذه المستلزمات ضد «المزاعم» الأرمنية التي اعتُبرت «إمبريالية بشكل مفرط» و«غير مبررة» إلى درجة أن هذه الوثيقة شبه مكرسة لرفض مطالبهم أكثر مما هي لتبرير مطالبها... ومع ذلك، كما كانت تتقاطع المطالب الإقليمية الكردية والأرمنية، كان يتضح أن التفاوض بين الأكراد والأرمن ضروري. وفي النهاية تحقق وتم التوصل إلى اتفاق في باريس، في كانون الأول/ ديسمبر 1919، بين شريف باشا عن الجانب الكردي وبوغوس باشا عن الجانب الأرمني، وقدم الأكراد حينذاك مذكرة ثانية، في آذار/ مارس 1920، وكانت مطالبهم فيها أكثر تواضعاً، فكانوا يطالبون حينذاك بإقامة دولة كردية ذات حكم ذاتي تضم ولايات ديار بكر وخربوت وبيتليس والموصل إضافة إلى سنجق أورفا مع منفذ على خليج الإسكندرون.

كانت معاهدة سيفر، في آب/ أغسطس 1920، تخلق لديهم الوهم بأن مطالبهم قد أخذت في الاعتبار لأنها قدمت لهم «حكماً ذاتياً محلياً للمناطق التي يسيطر فيها العنصر الكردي، والواقعة إلى شرقي الفرات، وإلى جنوبي الحدود مع أرمينيا وإلى شمالي الحدود مع تركيا وسوريا والعراق» (المادة 62). وتنص المادتان 63 و64 إلى أبعد من منح هذا الحكم الذاتي لأنهما تنصان على

أنه إذا أرادت أكثرية سكان هذه المناطق بلوغ الاستقلال وإذا اعتبر مجلس عصبة الأمم أنه قادر على الاضطلاع بذلك، فإن تركيا (المرغمة على توقيع المعاهدة) تقبل التوافق مع هذه التوصية، وفي هذه الفرضية يعترف الحلفاء بالدولة الكردية المستقلة.

وكما رأينا، سرعان ما تحطمت بنود هذه المعاهدة بعلاقات القوى على الأرض حيث استطاعت جيوش مصطفى كمال فرض نفسها بسرعة. وكرست معاهدة لوزان الموقعة في تموز/يوليو 1923 هذا الانتصار التركي، وبالتالي اختفاء أية إمكانية لحكم ذاتي، وبالأحرى أي استقلال للأكراد. فأقصى ما ورد في النص توقع ضمان اللغة للرعايا «الأتراك ذوي اللغة غير التركية». وكانت المادة 39 تنص على «ألا يُفرض على أي فرد من الرعايا الأتراك أي تقييد للاستخدام الحر لأية لغة في محادثة خاصة، والتجارة والدين والصحافة، أو في نشر أو اجتماع عام». ولما كان هذا النمط من الضمان غير منسق مع أي نظام للعقوبات إذا جرت مخالفتها، فإن السلطة التركية كانت في الواقع حرة في التصرف حسب إدراكها للأمور. وفي إطار إرادتها المتصلبة لبناء دولة ـ الأمة التركية، كان مستبعداً كلياً أن تكون لديها لغة أخرى غير التركية، وفي بضعة أشهر جرى تنظيم التعليم مع منع تعليم اللغة الكردية ونفي العديد من المثقفين.

ولايات الإمبراطورية العثمانية في عام 1914 والمطالب الكردية

في مؤتمر السلام في شباط/فبراير 1919

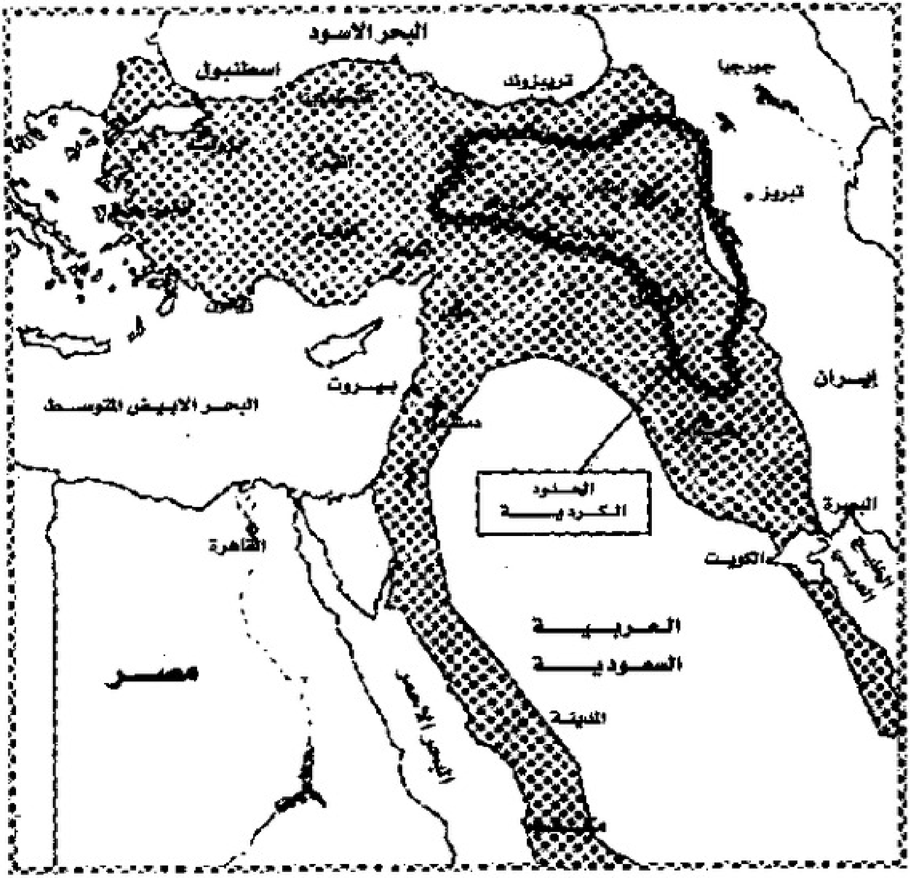

وإذا كان مصير كردستان التركية قد ختم هكذا، فقد كان بإمكان الأكراد تغذية بعض الآمال من جهة الموصل التي كانت قد تحولت إلى السيطرة البريطانية. وكانت عصبة الأمم قد أوفدت لجنة تحقيق إلى هذه المنطقة للاطلاع على طموحات السكان الذين كانوا يعيشون فيها؛ وشدد تقريرها على أهمية الشعب الكردي وخاصة بهذه التعابير: «هذا الإقليم... لم يكن أبداً جزءاً من العراق. وكان الأكراد يشكلون أكثرية السكان. وهم ليسوا أتراكاً ولا عرباً ويتكلمون لغة آرية... ولا وجود لشعور وطني عراقي، ويوجد بين الأكراد وعي وطني متنام هو كردي بوضوح وليس عراقياً» وإذا كان لا بد من استخلاص نتيجة للدليل العرقي، فإنها تؤدي إلى النصح بإقامة دولة كردية مستقلة».

ولم يكن هذا التقرير يثقل أبداً على تصميم الإمبراطورية البريطانية التي كانت تريد إبقاء هذه المنطقة في المجال العراقي، وقرر مجلس عصبة الأمم بالتالي (في كانون الأول/ ديسمبر 1925) ربط ولاية الموصل بالعراق. ولم يكن موضوعاً للبحث، في الهيئات الدولية، إمكانية إقامة دولة كردية في المجالات المطروحة للرقابة في تركيا والعراق.

طموحات العرب

عندما كانت الحرب العالمية الأولى في مرحلة أيامها الأخيرة، كان من الخطأ الاعتقاد بأن عرب المشرق كانوا في

مستوى الظهور في مجموع متماسك من الطموحات القومية المتقاربة. كان العالم العربي في بداية هذا القرن مماثلاً في الواقع وبقدر معين، لما هو قائم اليوم: فكانت تتجاذبه تناقضات قوية وثابتة يحركها مسؤولون سياسيون مندمجون في لعبة مركبة من التنافسات من كل نوع، وإذا كان الشريف حسين يحتل في عام 1919 موقعاً مركزياً، فإن الطموحات التي كان يريد الدفاع عنها أمام مؤتمر السلام بواسطة ابنه فيصل لم تكن مشتركة بين الوطنيين السوريين ولا اللبنانيين. وفضلاً عن ذلك، لم تكن تتعلق باليمن الذي كان يشكل مساحة سياسية خاصة، ولا بشبه الجزيرة العربية حيث كان العدو المتصلب للشريف حسين عبد العزيز بن سعود، ينتظر ساعته لمهاجمة الحجاز، ولا بالطبع إمارات الخليج التابعة كلياً للبريطانيين.

حين كان فيصل يعرض مطالبه، كانت تبرز عدة عناوين: إضافة إلى كونه قائد الثورة العربية، كان باستطاعته الكلام في آن معاً باسم والده الحامل لشرعية تقليدية، وباسم الوطنيين العرب. ومن هذا الموقع القوي، كان يقصد الاستناد إلى ما كان يؤكده الحلفاء أنفسهم وخاصة في تصريحهم المشترك المعلن في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1918: «... إن فرنسا وبريطانيا العظمى متفقتان على تشجيع ومساعدة إقامة حكومات محلية في سوريا والعراق، اللتين حُررتا في الواقع من قبل الحلفاء... والاعتراف

بهما عندما تصبحان مستقرتين بشكل نهائي...». كما كان يستطيع المطالبة بأن تكون الوعود المقدمة من قبل بريطانيا محترمة، وبتطبيق المبادئ الأساسية لحقوق الشعوب المدعومة من قبل وودرو ويلسون رئيس أكبر قوة معاصرة.

مذكرة فيصل

توجهاً إلى مؤتمر باريس، قدم فيصل، في الأول من كانون الثاني/يناير 1919، مذكرة أكد فيها أن «هدف الحركة الوطنية العربية كان توحيد العرب احتمالاً في أمة واحدة» على مساحة تمتد من «خط من الإسكندرون إلى فارس، ويمتد نحو الجنوب، إلى المحيط الهندي»؛ هذه الوحدة، التي كان يراها حول شريف مكة «العائلة العربية الأكثر شهرة» كانت تبدو له «أسهل لتتحقق بفضل تنمية الخطوط الحديدية، والتلغراف والخطوط الجوية التي كانت تسمح بحركة انتقال حقيقية بين مختلف أجزاء المجتمع العربي الموزعة على هذه المساحة الشاسعة. ورغم أن فيصل كان يتمنى هذه الوحدة من أعماقه، حرصاً على تدبير شؤون مصالح وحساسيات حلفائه (العرب والبريطانيين) لكنه كان يستبعد فكرة وضع أقاليم العالم العربي في أجل قصير في إطار حكومي واحد. لهذا فقد حرص على التمييز بين الشروط التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في هذه الأقاليم المختلفة: فسوريا معتبرة «متقدمة بقدر كاف على الصعيد السياسي»، ويجب أن تحظى

بحكومتها الخاصة، والعراق توفرت له حكومة «مدعومة بالموارد الثقافية والمادية من قوة أجنبية». والحجاز «الذي هو مجتمع قبلي بشكل رئيسي» لا بد أن يبقى خاضعاً لسلطته الحالية التقليدية، وكذلك اليمن ونجد. وأخيراً فلسطين» حيث الأكثرية الساحقة هم العرب «يمكن أن تدار مؤقتاً من قبل ولي أمر مهمته الأساسية تجنب تفاقم التوتر بين اليهود والعرب. وقد عقد فيصل مذكرته حاثاً الحلفاء على الأخذ في الاعتبار للواقع في البلاد العربية وليس لمصالح الدول الخارجية في المنطقة. وفي رأيه أن على مؤتمر السلام الاعتراف باستقلال العرب لكي يتمكنوا من بدء مسارهم في التوحيد السياسي مع حكومة ذات سيادة: «إذا أُقر استقلالنا وأقيمت حكوماتنا المحلية، تؤدي بنا التأثيرات الطبيعية للنسل واللغة والمصالح لكي لا نكوّن إلا أمة واحدة».

في وجه هذه الطموحات الوحدوية العربية كانت ترتفع في الوقت نفسه طموحات الوطنيين السوريين الذين لم يكونوا قادرين على قبول التحول إلى «إقليم» مرتبط بـ «الأمة العربية»، انطلاقاً من النظر إلى سورية كما هي. وكانوا يتمنون عكس ذلك، دولة مستقلة تشمل الأقاليم المعتبرة تاريخية في نظرهم: لبنان، فلسطين وحتى سيليسيا، وكان هذا التيار السياسي الذي كان يحلم بإقامة سورية كبرى مستقلة وسيدة، يظهر داخل مجموعات مختلفة ومنظمة إلى حد معين، ومنها اللجنة السورية في باريس، وكان في

داخلها رجال مثل شكري غانم وجورج سامنيه وجميل مردم بك الذي لعب، بعد عدة سنوات، دوراً سياسياً من الدرجة الأولى ضد الانتداب الفرنسي الذي كان يصفه بغضب كظيم «المستهجن»[1]. وكما كتب إدمون رباط «كان هذا التناقض حينذاك، الذي ارتدى لاحقاً طابعاً أحيائياً، بين الشعور العربي الضارب جذوره في الإسلام والتاريخ، وحركة سورية خصوصية مطبوعة بعمق بميول علمانية»[2].

المطالب اللبنانية

لقد وجد تيار فكري آخر كان يعبر عن إحساس مختلف جذرياً عن الإحساسين السابقين، لأنه كان يستند إلى الاعتقاد بأن على لبنان أن يحقق استقلاله التام عن سوريا، ولكي يكون قابلاً للحياة يجب أن تتجاوز أراضيه الحدود الضيقة للجبل الذي جعله التاريخ بموقعه مساهماً بإعطاء لبنان هوية متينة. وتطورت هذا الفكرة اللبنانية بشكل خاص في بداية القرن الماضي، ليس في لبنان بسبب القمع الذي كان يستهدفه، بل في مصر والولايات

---

(1) Salma Mardam Bey, La Syrie et La France, Bilan d'une équivoque, L'Harmattan, 1994.

(2) Edmond Rabbath. La formation historique du Liban politique et constitutionnel. Publication de L'université libanaise, Beyrouth, 1973.

المتحدة وفرنسا، عن طريق جمعيات لبنانية مختلفة تكونت خاصة من مسيحيين موارنة. وحسب إدمون رباط، فقد ظهر البيان الأول في هذا الاتجاه في القاهرة، في الأول من كانون الثاني/يناير 1918؛ وكان يطالب باستقلال لبنان بـ «حدوده الطبيعية»، وبضمانة قوى الوفاق. وبعد ذلك «تدفقت» الكثير من النصوص المماثلة من كل صوب تقريباً، وفي بداية 1919، كانت فكرة لبنان الكبير قد أصبحت مشروعاً سياسياً حقيقياً، شمل المشاركون فيه مجموع الدوائر الرسمية اللبنانية إلى درجة أن المجلس الإداري المؤلف من ممثلين لست طوائف تبنى في 20 أيار/مايو 1919 بالإجماع إعلان الاستقلال على هذه الأسس السياسية. وبعد بضعة أسابيع، قرر أن يرسل إلى مؤتمر السلام وفداً برئاسة البطريرك الماروني إلياس الحويك، الذي قدم له مذكرة دفاع عن هذه المطالب.

وإنه لذو مغزى أن قسماً هاماً من هذه الوثيقة كان مكرساً قبل كل شيء للبرهان على أن لبنان لم يكن أبداً هو سوريا: «بمفهوم مخالف للمعنى اللغوي، جرى الخلط بين لبنان وسوريا أو بالأحرى دمج لبنان بسوريا، هذا هو الخطأ، فقد شكل اللبنانيون دائماً كياناً وطنياً مميزاً عن المجموعات المجاورة بلغته وعاداته وتجانسه وثقافته الغربية». وارتبطت الحجة بعد ذلك بتوضيح جملة اعتبارات تخدم المعنى ذاته؛ إنها اعتبارات

تاريخية، داخل الإمبراطورية العثمانية، تمتع لبنان دائماً بنوع من نظام الحكم الذاتي، بل المستقل؛ فسياسياً: كان للبنان دائماً تنظيم خاص؛ وثقافياً: كان التعليم والتثقيف الأوروبيان ينتشران بشكل واسع في لبنان، بينما لم يكونا كذلك في سوريا «حيث كان يشكل العنصر البدوي جزءاً هاماً من السكان». وتأكدت هذه الهوية الخاصة بسهولة، وعرضت المذكرة أيضاً الموضوع الأساسي الآخر: التوسيع الإقليمي الذي طرح بهذه التعابير كأنه نوع من «إعادة التكوين»: «هذه الإعادة الإقليمية للبنان في حدوده التاريخية تستجيب لكيانية جغرافية كانت قديماً هي فينيقيا، وشكلت في العصور الحديثة، حتى عام 1840، الإقليم اللبناني. وبرزت هذه الحدود: في الغرب بالبحر الأبيض المتوسط، وفي الشمال بالنهر الكبير، وفي الشمال الشرقي، بخط يمتد من هذا النهر ويلتف حول سهل البقاع والشاطئ الشرقي لبحيرة حمص؛ وفي الشرق، بقمم الجبل الشرقي وقمم جبل الشيخ (جبل حرمون)؛ وفي الجنوب الشرقي، بخط يمتد من السلسلة الأخيرة لجبل حرمون ويلتف حول حوض الحولة، وفي الجنوب، بخط يمتد من الجبال إلى الشرق من هذه البحيرة ويلتف حولها لكي يصل في الغرب إلى رأس الناقورة».

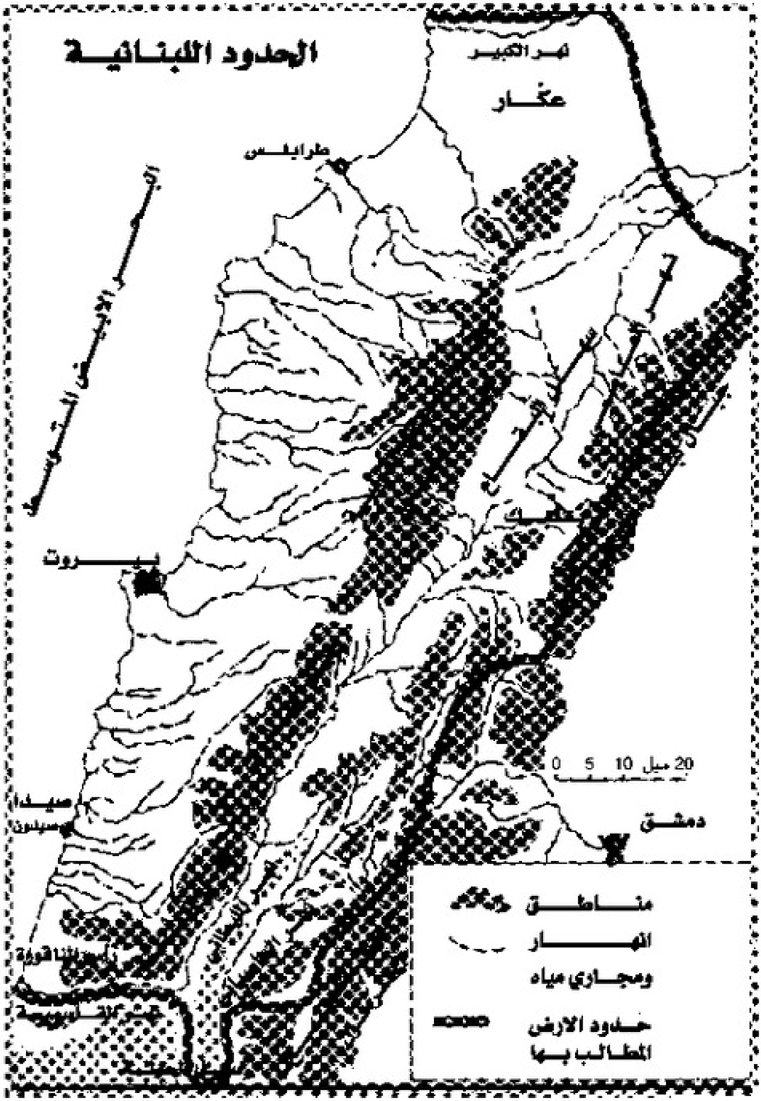
الحدود اللبنانية
نهر الكبير
عكار
طرابلس
البحر الابيض المتوسط
بيروت
صيدا
دمشق
0 5 10 20 ميل
مناطق
ومجاري مياه
حدود الارض
المطالب بها

لقد بذل الوفد اللبناني كل جهد لتبرير هذه المطالب، ليس فقط لأنها تشكل ترميماً «لجملة مظالم وأسلوب كان لبنان ضحيتها من جانب تركيا»، وخاصة لأنها وحدها تسمح بتوفير الإنتاج الضروري لحياة السكان وتأمين المنافذ الضرورية لنشاطه الاقتصادي. فتوجد الموارد الزراعية في سهول الشمال (عكار) والشرق (البقاع)، والمنافذ في صور وصيدا وبيروت وطرابلس.

أخيراً، وخارج هذه المسائل الأساسية، يلح النص على ضرورة معاقبة جميع الذين ـ أتراك وألمان ـ ارتكبوا الكثير من التجاوزات في البلد، وإنصاف طلبات التعويض الصادرة عن عائلات الضحايا. ويختم الوفد مذكرته بالتعبير بوضوح عن قبوله المبدئي لانتداب يعهد فيه إلى قوة خارجية محدداً بنوع من التفخيم: «هذه القوة التي اختارها لبنان بحماس في جزئه السابق وأجزائه المطالب بها، هي فرنسا».

وقبل أن تؤخذ قرارات مؤتمر السلام التي أقامت ساحات سياسية جديدة لاحقة لتفكك الامبراطورية العثمانية (المعلن رسمياً في عام 1919) كان الممثلون العرب منقسمين بين ثلاثة اتجاهات لم يكن ممكناً عقد اتفاق دائم بينها، وكانت مواقعها متباعدة جداً. وكان هذا صحيحاً بالنسبة لأنصار الفكرة اللبنانية الذين كانوا يعودون في تاريخهم إلى الفينيقيين، مع اعتبار أنفسهم في إطار عربي، وكذلك بالنسبة للقوميين العرب، رغم أن نقاط

تقارب تكتيكية يمكن أن تجعلهم يعملون معاً. وفي هذا التشكل العربي، لا بد من الإشارة إلى أنه لم تكن فيه مطالب فلسطينية خاصة. وكانت تلك المطالب متضمنة ومندمجة في ما عبر عنه السوريون أو فيصل. ولم تكن فلسطين إلا إقليماً لم تكن أكثرية سكانه تدرك أنها تنتمي إلى مجموعة سياسية ستكون فلسطينية خاصة. وقد ظهر الوعي الوطني في ما بعد، وتكون بهدوء في إطار مساحة محددة من الخارج عن طريق الانتداب البريطاني وفي المعارك القتالية ضد الإنكليز والصهاينة.

الحركة الصهيونية

كانت المشكلات المرتبطة بهذا التعدد من المطالب الإقليمية المتشابكة والمتناقضة تجعل الوضع الجيوسياسي للشرق الأوسط في غاية التعقيد. وكان هذا كافياً لتغذية العديد من مراكز التوتر بين شعوب المنطقة والقوتين الكبيرتين اللتين ستخضعانها لسيطرتهما (فرنسا وبريطانيا العظمى)، وبين الشعوب نفسها وبين الجماعات الدينية (في لبنان خاصة)، وأخيراً بين الحساسيات السياسية المختلفة لدى البعض والبعض الآخر. وإلى هذا التشكل المثقل بالتمزقات العميقة والنزاعات الخطرة أضيف عنصر آخر ذو أهمية بالغة سيؤدي إلى قلب أوضاع الشرق الأدنى، في كل الاتجاهات، ليس فقط لهذه السنوات الأساسية التي شكلتها عشرينات القرن الماضي، بل لكل القرن العشرين والآن لقرن

الواحد والعشرين: المشروع الصهيوني لإقامة بيت وطني يهودي في فلسطين. ولأجل المنظور المحتجز في هذا الكتاب، أقتصرُ بالتذكير بأن حاييم وايزمن كان قد نجح بصفته ممثلاً للمنظمة الصهيونية العالمية، أثناء الحرب، بالتعريف عن نفسه كممثل سياسي وجدت الإمبراطورية البريطانية من الملائم التفاوض معه من أجل الوصول إلى تصريح بلفور الشهير في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر الذي وُجه إلى لورد روتشيلد وجاء فيه «إن حكومة صاحبة الجلالة تنظر بعطف إلى إقامة بيت وطني للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل كل جهودها لتسهيل تحقيق هذا الهدف، ومن المفروغ منه بوضوح ألا يحصل شيء يمكن أن يطال حقوق المدنيين والدينيين للجماعات غير اليهودية والموجودة في فلسطين، ولا الحقوق أو النظام السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر!».

قبل أن يأخذ هذا المشروع شكله المحدد، كان السكان اليهود الموجودون في فلسطين، حتى عام 1880 قليلين جداً: حوالي 24 ألف شخص متحدرين من حركة هجرة غير منتظمة. واعتباراً من عام 1880، تغيرت الأمور عندما بدأ يهود أوروبا يتعرضون للإجراءات القمعية وللوقوع ضحايا الأعمال العدائية ضدهم. ونزح الكثير منهم نحو أوروبا الغربية والولايات المتحدة، لكن عدداً منهم اختار فلسطين، وفي عام 1882، تأسست أول مستوطنة زراعية من قبل المنظمة اليهودية أحباء

المشروع الصهيوني من خلال مطالب عام 1919

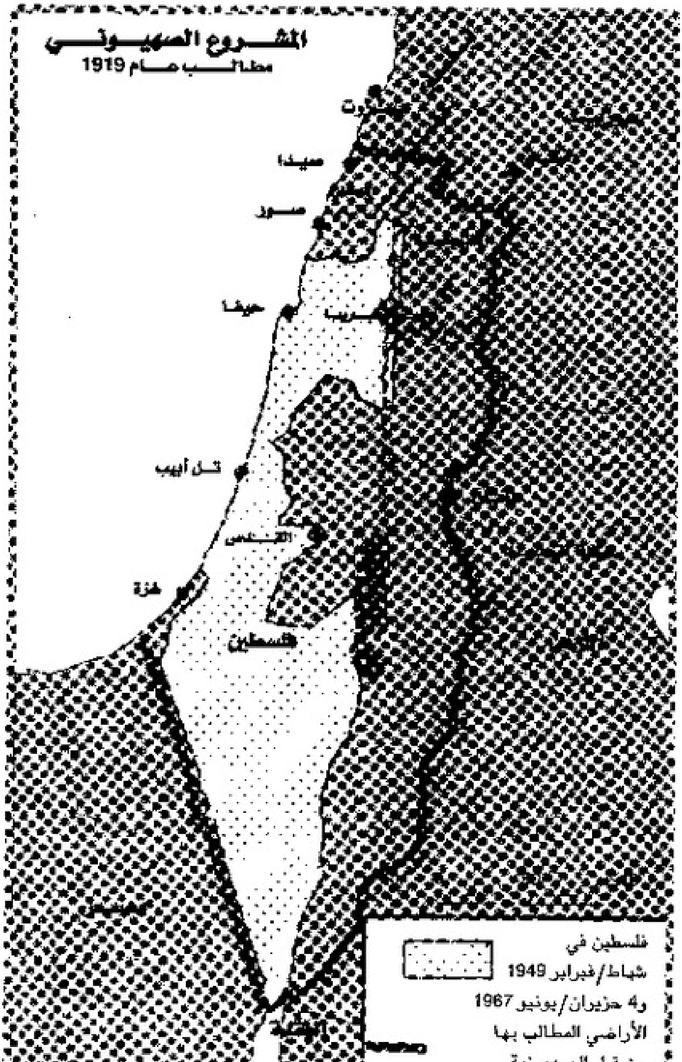

صهيون، ورغم سياسة الباب العالي الذي كان يحاول الحد من هذه الهجرة الجديدة، لم يتوقف عدد اليهود عن التزايد لكي يصل إلى حوالي 80 ألف عشية الحرب العالمية الأولى و100 ألف تقريباً في بداية عشرينات القرن الماضي. كانوا في القدس وحبرون، وأكثر فأكثر على السهل الساحلي حيث كانت قد أقيمت حوالى ثلاثين مستوطنة.

في نظر الصهاينة، أن واقع كون السكان اليهود الذين كانوا يعيشون في فلسطين حينذاك، يمثلون 10% تقريباً من مجمل السكان، فهم مرحلة أولى في إقامة البيت الوطني بالدعوة لجمع أكبر عدد ممكن من اليهود. وهذا ما كان يقلق العرب الذين كانوا يرفضون فكرة أن تستطيع هذه الأقلية أن تصبح يوماً أكثرية تتمتع بدولتها الخاصة السيدة على ما كانوا يعتبرونه أرضاً لهم. إنه بداية نزاع ينقلب إلى العنف منذ بداية الانتداب البريطاني.

لجنة كينغ - كرين

خلال انعقاد مؤتمر السلام، حاولت الولايات المتحدة الضغط على اتجاه القرارات الأساسية التي كانت ستشكل الشرق الأوسط. وكان الرئيس الأميركي وودرو ويلسون المتشوق لتتمكن شعوب المنطقة من اختيار مستقبلها، معارضاً جداً لما يمكن أن يؤدي إليه تفكك الإمبراطورية العثمانية من تقاسم تقليدي استعماري بين فرنسا وبريطانيا. وفي هذا المنظور - وبعد الكثير

من التحولات ـ أُرسلت لجنة تقصي أميركية بقيادة هنري كينغ وشارل كرين إلى المنطقة لتفحص الوضع العام، ومحاولة فهم ما كان يتمناه حقاً الفاعلون السياسيون المحليون. وبعد أن أقامت اللجنة عدة أسابيع في المناطق المختلفة من الشرق الأوسط والتقت بالعديد من الشخصيات، أصدرت تقريرها في 28 آب/ أغسطس 1919. ولأسباب عديدة، لم يكن لهذه الوثيقة، التي وضعت في الأدراج، أي تأثير على القرارات. ولم تُنشر إلا بعد عدة سنوات، في صحيفة «نيويورك تايمز». ورغم أن وجهتها الأخيرة كانت المحفوظات الرسمية في واشنطن، كانت هذه الوثيقة مثيرة للاهتمام لأنها توفر تحليلاً قام به حريصون قبل كل شيء على فهم الوضع من أجل تقديم التوصيات الملائمة. وبالطبع، كان لهم تفضيلهم كذلك، وكانوا حريصين على الدور الذي يمكن لبلدهم أن يقوم به. لكن لم تكن مهمتهم وضع حلول سياسية قابلة لخدمة مصالح الدولة التي تقوم بهذه المهمة باسمها، باختصار، لا تشبه لجنة كينغ ـ كرين لجنة بونسن في شيء: من هنا فائدة معرفة استنتاجاتها الأساسية.

أما التحليل الذي جرى بصدد مستقبل سورية فقد دفع اللجنة لاستنتاج ضرورة الحفاظ على وحدتها. وفي رأيها أن سورية تشكل في الواقع مجموعاً متجانساً ومتماسكاً من ناحية الثقافة والدين واللغة؛ ومن الملائم بالتالي إقامة دولة سورية واحدة تمتد أراضيها إلى الشرق والجنوب لتشمل الجبل اللبناني وفلسطين،

والمنطقة الوحيدة التي كان يطالب بها الوطنيون السوريون واستبعدت من تقرير اللجنة هي سيليسيا لأنها تقع بشكل لا جدال فيه في منطقة الجذب التركي، ودفع هذا المبدأ بوحدة الدولة والأراضي السورية اللجنة للإلحاح على الحكم الذاتي الضروري للبنان، نظراً لهويته التاريخية. ورأت اللجنة أن حكماً ذاتياً واسعاً في سوريا يسمح للمسيحيين اللبنانيين لتثبيت وجودهم وللدلالة على اختلافهم عن حكومة دمشق. وكان هذا الحل يأتي في اتجاه مصالح السوريين كما اللبنانيين الذين لا يكسبون شيئاً بتشكيل كيان سياسي منفصل، يخاطر حينذاك بأن يكون مهدداً بقوة المسلمين في سورية: «لبنان بصفته بلداً ذا أكثرية مسيحية، يكون في موقع ممارسة تأثير أقوى وأكثر فائدة إذا كان داخل الدولة السورية فيدرك من الداخل صعوباتها وحاجاتها بالمشاركة في كل حياتها بدل أن يكون خارجها ويهتم بمصالحه الخاصة».

أما بشأن فلسطين، فقد ظهرت لجنة كينغ ـ كرين شديدة التحفظ حيال المشروع الصهيوني الذي، حسب رأيها، يطرح طموحاً حقيقياً لإقامة دولة يهودية وليس فقط لإيجاد بيت وطني، بيد أن التقرير يضيف: «بيت وطني ليس هو المرادف لدولة يهودية في فلسطين، إن مثل هذا المشروع لا يمكن أن يتحقق دون أن يُهزأ بشكل خطير بالحقوق المدنية والدينية للسكان غير اليهود الذين يعيشون في فلسطين. . . من الواضح أن الصهاينة يحاولون نزع ملكياتهم بشكل تام تقريباً». وفي هذه الظروف رأت اللجنة

«مع التعاطف الكبير مع قضية اليهود، أنها مرغمة على التوصية بتعديلات جدية في البرنامج الصهيوني من أجل أن تكون الهجرة اليهودية محدودة والتخلي عن مشروع جعل فلسطين كومنولثاً يهودياً.

ليس هناك أي مبرر لكي لا تكون فلسطين داخلة في الدولة السورية الموحدة، مع التوافق على أن تكون الأمكنة المقدسة للأديان الثلاثة تحت رعاية لجنة دولية تضم ممثلين للمسلمين واليهود والمسيحيين».

وفي رأي اللجنة أن هذه الوحدة لسوريا كان رمزها الأمير فيصل. فلا بد إذن من أن يكون هو على رأس هذه الدولة الجديدة: «هذه الرغبة عبّر عنها بالإجماع مؤتمر دمشق باسم الشعب السوري، ولا مبرر للشك في أن الأكثرية الساحقة من سكان هذا البلد تتمنى رؤية الأمير فيصل يحكمها». وأخيراً، عرض التقرير مسألة خيار القوة المنتدبة. واقترحت اللجنة تولي الولايات المتحدة لهذه المسؤولية، لأن أكثر من 60% من العرائض التي وجهت إليها حملت هذا الاتجاه؛ لكن إدراك اللجنة لتحفظات الأميركيين على هذا الحد من الالتزام في الشرق الأدنى، وبسبب تعذر ذلك أوحت بأن تكون بريطانيا، فأشارت في النهاية إلى أنه كان من المستحيل عليها أن توصي بتكليف فرنسا بالانتداب، بعد أن تبين لها الحذر الشديد حيال ذلك.

في بلاد ما بين النهرين، كان التقرير الأكثر إيجازاً، لأن اللجنة لم تبحث بعمق في المسألة الكردية، ولا في وضع الآشوريين. فاكتفت ببضعة أسطر أكدت فيها: «نوصي بأن تكون وحدة بلاد ما بين النهرين مصانة، وتبقى الحدود الدقيقة لتعيّن في ما بعد عندما يتم تطبيق الانتداب، لكن أراضي هذه الدولة الجديدة، يجب أن تضم على الأقل البصرة وبغداد والموصل، ويمكن أن تُربط بها المناطق الكردية والآشورية، وفي حالة بلاد ما بين النهرين، فإن وضوح وحدة البلد لا يستلزم أية حجة».

أما في اختيار القوة المنتدبة، كما بالنسبة لسوريا، فقد لاحظت اللجنة أن السكان المعنيين يميلون أكثر نحو الولايات المتحدة، بينما كانوا يعبرون عن بعدهم عن بريطانيا العظمى، ولما كان يبدو من المستبعد أن تلتزم الولايات المتحدة بالعراق، فقد أوصت اللجنة أن يعهد بالانتداب لبريطانيا حتى «وإن كان من المفضل للبلد وللعالم في آن معاً ألا يضاف أي إقليم إضافي للامبراطورية البريطانية. . . وبقدر ما كان يخشى العراقيون من رؤية جالية هندية تقيم على أرضهم وتهدد حضارتهم العربية حتى ولو كانت مسلمة». وينتهي تقرير لجنة كينغ ـ كرين بهذه الملاحظات التي كغيرها تسمح بتكوين فكرة دقيقة عن طموحات ومخاوف الشعوب المختلفة والمعنية في ذاك العصر.

وقد عبرت هذه الشعوب عن طموحاتها الوطنية، لكن مع

الأخذ في الاعتبار لنسبة القوى، وتلك كانت المناهج الإمبريالية التي فرضت نفسها بتحقيق نظام إقليمي جديد متوافق مع مصالحها.

الفصل الثاني

عوامل الضعف والتناقض في النظام الإقليمي الجديد

خلال أشهر من المناقشات الدبلوماسية المكثفة بين القوى الكبرى الأربع في مؤتمر السلام، كانت الخريطة السياسية للشرق الأدنى قد انقلبت بصورة جذرية. فقد ظهر تقسيم جديد للأقاليم التي أصبحت تحت سيطرة المنتصرين بعد أن كانت تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية منذ قرون. وقد رأينا كيف سويت مسألة السيادة على الأراضي التركية، وما كانت طموحات شعوب المنطقة. وينبغي الآن دراسة الأسلوب الذي قرره الفرنسيون والبريطانيون لمصير الأراضي العربية التي فُصلت عن الإمبراطورية العثمانية أمام مطالب العرب والحركة الصهيونية. وتسهيلاً لذلك، يمكن القول أن بناء هذا النظام الإقليمي الجديد قد جرى في فعلين مرتبطين جدلياً.

الأول أخرج القوى الأربع الكبرى في مؤتمر باريس؛ ولما

كان الواقع أن إيطاليا لم يكن لها وزن أبداً في المناقشة والولايات المتحدة أصبحت في وضع الاعتكاف - الرئيس ويلسون كان يعرف جيداً تحفظات رأيها العام حيال الالتزام في هذا الشرق البعيد - فقد وضعت الذراع الحديدية الفرنسيين في التقابل مع البريطانيين الذين كانوا يتابعون في هذا الإطار الدبلوماسي مواجهاتهم التقليدية التي ستدوم طيلة هذه المرحلة للدفاع عما يعتبرونه مصالحهم الاستراتيجية الاقتصادية والثقافية.

والثاني هو التطبيق الملموس على الأرض لقرارات وخيارات مقررة من قبل الدبلوماسيين واضطرار الجنود لمحاولة تنفيذها، في أغلب الأحيان ضد إرادة الشعوب المعنية. ويجب التشديد هنا على التفوق الكبير للبريطانيين على الفرنسيين: فكان عديد جيوشهم خلال الحرب يصل إلى عدة مئات من آلاف الرجال بينما لم يكن لدى فرنسا أبداً قوات ذات مغزى.

أولاً - خيارات فرنسا

بعد انتهاء الحرب، كانت فرنسا عازمة على أن تأخذ في الشرق الموقع الذي كانت تعتبره من الواجب أن يؤول إليها؛ وكان لدى الحكومة بالتالي مطامع كبيرة في هذه المنطقة، حتى وإن لم تكن متأكدة من أن لديها رؤية واضحة لوضع متقلب للغاية. هكذا عبرت عن نفسها، في 29 كانون الأول/ ديسمبر

1918، أمام مجلس النواب من قبل وزير الشؤون الخارجية، ستيفن بيشون: «لدينا في الإمبراطورية العثمانية حقوق لا جدال في ضرورة الحفاظ عليها، لدينا منها في سورية، في لبنان، في سيليسيا، وفي فلسطين. وهي مستندة إلى صكوك تاريخية واتفاقات وعقود... إننا نسعى بكل حزم لإبرازها. ونعتبر أن هذه الاتفاقات المعقودة مع إنكلترا مستمرة في الربط بيننا وبين إنكلترا».

في الواقع، لم يكن هذا الموقف المخصص في بادئ الأمر لإظهار ثبات الحكومة الفرنسية في المناقشات المقبلة، يعكس بدقة سياسة فرنسا، لأن كليمنصو كان قد قبل في لندن قبل ذلك بعدة أيام، كما رأينا، مطالب لويد جورج المستهدفة مراجعة اتفاقات سايكس ـ بيكو في نقطتين حاسمتين: أن تندمج منطقة الموصل مع منطقة الانتداب البريطاني وأن تكون فلسطين تحت السيطرة البريطانية، ودون الخضوع لنظام دولي. كانت هذه هي التنازلات المقبولة، ولم يكن مطروحاً أمام الحكومة أن تتنازل أكثر أمام الشهوات الإمبريالية لبريطانيا العظمى، وعندما بدأت المناقشات، في بداية 1919، كانت الحكومة مصممة على تطبيق المبادئ المحددة في اتفاقات سايكس بيكو كما كانت تفهمها.

وأثناء مؤتمر السلام، عقد في باريس اجتماع سري، في آذار/مارس 1919، بين القوى الأربع الكبرى بمشاركة بعض

المسؤولين السياسيين والعسكريين الكبار[1]. وقد كشفت المناقشات الكثير من مواقف كل طرف: كان لويد جورج مدعوماً من الجنرال اللنبي، يعمل قبل كل شيء لاحتواء متطلبات الفرنسيين بمحاولة الحد من مساحات رسوخهم. وإدراكاً منه بأنه لم يكن يستطيع إقناعهم، كان ملحاً على مطلب احترام حرفية اتفاقات سايكس ـ بيكو التي كانت تسير في اتجاه أهدافها.

وكانت هذه الاتفاقات في الواقع، تحدد بوضوح التمييز ـ لفرنسا وبريطانيا ـ بين مناطق الإدارة المباشرة والمناطق التي تستطيع القوى المنتدبة ممارسة «نفوذها» فيها، وفي رأي فرنسا حينذاك، أن المناطق الأولى متناسبة مع الساحل إلى الشمال من عكا حتى شمالي سيليسيا؛ فلم تكن تشمل بالتالي داخل سورية مع مدنها الأربع الكبرى: دمشق وحمص وحماه وحلب. وفي هذه المنطقة، لم يكن لفرنسا إلا منطقة نفوذ في ما كان يجب أن يصبح دولة عربية مستقلة، وكان دورها الوحيد، يذكر لويد جورج، تقديم مستشارين وموظفين حسب ما تطلبه سلطات الدولة. وكان رئيس الوزراء يلح مشدداً على أنه لا يعترض أبداً على حقوق فرنسا في سورية لكنه يتمسك بالتذكير ببنود الاتفاق المعقود بين البلدين، والذي يتضمن أن يكون قيام دولة عربية ممكناً. وكل صيغة أخرى كانت تؤدي إلى عكس هذا الاتفاق

---

(1) في عشرين آذار/مارس في منزل لويد جورج الباريسي.

وتصبح أكثر ضرراً من أن يؤدي ذلك إلى خرق الالتزام المتخذ من قبل لندن حيال الشريف حسين في وعده بالاستقلال. أما لويد جورج فكان يرى أن مثل هذا الالتزام يربط فرنسا كذلك، وفي براهينه، ذكر رئيس الوزراء البريطاني بقوة إلى أية درجة كان التزام الجيش البريطاني حاسماً في إلحاق الهزيمة بالأتراك، وشدد الجنرال اللنبي على أن دعم الفرق العربية كان «لا يقدر بثمن». وأكد كليمنصو وبيشون، بعد التذكير بأهمية الإنجازات الفرنسية في سورية ولبنان منذ عشرات السنين، رغبتهما بالتمسك باتفاقات سايكس ـ بيكو مع رفض الدخول في طبيعة الانتداب الذي يقصدان تطبيقه في سورية.

وفي هذا التفاوض تدخل الرئيس ويلسون بتعابير حازمة ومتزنة في آن معاً. وقدم نفسه صديقاً لهؤلاء وللآخرين، ولم يبد رغبته في المشاركة في المناقشة، لكنه في الوقت نفسه وسع طروحاته حول القبول الضروري للسكان المعنيين. ورأى في الواقع أن المسألة الرئيسية هي معرفة ما إذا كان سكان ما بين النهرين يقبلون البريطانيين، وسكان سورية إذا كانوا يقبلون الفرنسيين، وهي مسألة رئيسية بقدر ما تؤسس لمبدأ الانتداب نفسه. وتابع الرئيس ويلسون إذا استمرت فرنسا في عزمها على احتلال دمشق وحلب، ضد رغبة السكان، فإن مخاطر النزاعات تكون حقيقية؛ وهذا يعني أن على فرنسا إرسال جيوش كثيرة

لفرض آرائها في مواجهة جيش فيصل. بالطبع كانت هذه الحجة تلقى الدعم من الجنرال اللنبي الذي شرح بعزم أن تفاصيل معرفته للواقع أقنعته بأن عرب سورية لا يريدون الفرنسيين على الساحل ولا في المناطق التي لا بد أن يُحترم فيها الحكم الذاتي للعرب. وفي الواقع، ظل كل فريق عند مواقفه وتحول الرئيس ويلسون لاقتراح إرسال لجنة تقصي مكونة من ممثلين من القوى الأربع الكبرى لتكوين فكرة واضحة عن مشاعر السكان. واستقبل هذا الاقتراح ببرود، وفي النهاية، لم تضم اللجنة إلا أميركيين بقيادة شارل كرين وهنري كينغ. ما يعني أن هذه السياسة الويلسونية المستندة إلى مشاورات مع السكان قد فشلت. وفي شهر حزيران/ يونيو 1919، عاد الرئيس إلى الولايات المتحدة، ومنذ شهر تشرين الأول/أكتوبر بدأت حالته الصحية تحول دون متابعة المعركة التي كان يريد أن يخوضها. ويُعرف ما جرى بعد ذلك: لم ترتبط الولايات المتحدة بعصبة الأمم ولا بالتسويات الإقليمية للشرق الأدنى، وكانت نتائج هذا التحول قد أثقلت العبء على العالم وبالتالي على المنطقة أيضاً. فقد أمل العرب طويلاً، كما الشعوب الأخرى في المنطقة، أن توضع هذه المبادئ موضع التطبيق لتسمح لهم ببلوغ الاستقلال حتى ولو بشكل تدريجي. وقد اعتقدوا طويلاً أن الرئيس ويلسون يستطيع تشكيل عون فعال يساعدهم على الدفاع عن مطالبهم، ولهذا فقد وضعوا آمالاً كبيرة

في لجنة كينغ ـ كرين التي جالت في المنطقة كلها من العاشر من حزيران/يونيو إلى الواحد والعشرين من تموز/يوليو 1919. وذهب كل ذلك سدى، كما رأينا سابقاً، ولم تُعرف حتى استنتاجاتها التي أُنجزت منذ خريف ذاك العام، لكنها لم تكشف إلا بعد ذلك بزمن متأخر.

سياسة كليمنصو

في خريف عام 1919، حرك كليمنصو عمله السياسي في عدة اتجاهات متناقضة لأنه أراد في آن معاً، أخذ المواقع على الأرض لضمان البديل للجيوش البريطانية، وإرضاء المطالب المعبر عنها من قبل اللبنانيين المسيحيين والبحث في أسس اتفاق مع الأمير فيصل لأجل تأسيس قانوني للانتداب على سورية.

وعلى الأرض، كان اختلال التوازن بين فرنسا وبريطانيا، من الناحية العسكرية، كبيراً جداً، وكان البريطانيون هم الذين حققوا الانتصار على الإمبراطورية العثمانية حيث كان تدخلهم كثيفاً؛ وكان قد تم نشر مئات الألوف من الرجال فيها خلال سنوات الحرب. أما الجيش الفرنسي، وإن كان حاضراً على عدة جبهات، فلم تكن له فرق في الشرق الأدنى. وهكذا مثلاً، عندما دخل الجنرال اللنبي منتصراً إلى القدس، في 11 كانون الأول/

ديسمبر 1917، لم يكن لفرنسا[1] إلا تمثيل رسمي. وفي كل مكان من المنطقة ـ بما فيها المناطق «الموعودة» لفرنسا في اتفاقات سايكس ـ بيكو ـ كانت الجيوش البريطانية هي التي تحتل النقاط الاستراتيجية، وكان الجيش الفرنسي غائباً تقريباً: في عام 1918، كان عديده الأساسي (10 آلاف رجل تقريباً) متمركزاً في سيليسيا. وغداة الأعمال الحربية، وفي منظور تسويات السلام الخاضعة للجدل، كان الملح إرسال جيوش تؤمن الرقابة في هذه المناطق، وقلق الكثيرون في فرنسا من ذاك الوضع الضعيف، وحاولوا ممارسة الضغط على الحكومة لمعالجة ذلك. كان هذا هو همُّ أعضاء لجنة آسيا الفرنسية، الذين ضاعفوا المذكرات الموجهة إلى السلطات، مثل ما أرسل في نهاية 1917 إلى وزارة الشؤون الخارجية تذكيراً بأهمية المصالح الفرنسية في سورية وفلسطين، واعتبروا «أن التجربة أكدت أن قوة الوقائع تتجه بعناد لإبطال قوة النصوص، وأن غياباً ملموساً كبيراً لفرنسا عن المناطق التي سيتحرك فيها الجيش البريطاني، يمكن أن يدفع الإنكليز ليطلبوا منا ولتقبل حكومتنا التنازلات... (لهذا) أعربت اللجنة عن رغبتها بأن تعمل الحكومة لإيجاد القوات... لترسل إلى فلسطين، وأن تُعدَّ حملة فرنسية محدودة في أهميتها وكافية

---

(1) قبل الجنرال اللنبي أن يرافقه مسؤولان فرنسيان، فرنسوا بيكو ولويس ماسينيون، خلال دخوله القدس على قدميه.

لإثبات حقنا، وجمعها من أجل إبحارها إلى سورية عندما تصبح مطمئنة لتكون مدعومة من الجيوش البريطانية، ولكن أن تكون متقدمة عليها بقليل»...

ولما كانت لدى الحكومة أولويات أخرى، لم يتم شيء في هذا الاتجاه، وفي عام 1919، طرحت هذه المسألة من جديد بكل حدتها، وقامت الحكومة بمناقشات صعبة مع الحكومة البريطانية حول هذا الموضوع من أجل أن يكون الجيش الفرنسي البديل عن القوات البريطانية في المناطق المخصصة لفرنسا في الاتفاقات المعقودة بين البلدين، وخلال عدة أشهر ظهر لويد جورج شديد التحفظ أمام فكرة قبول هذه العملية التي تحرمه من ورقة رابحة مهمة.

وفي النهاية لم يتم التوصل إلى قرار بهذا الشأن إلا في أيلول/ سبتمبر 1919[1]، ولعدة أسباب. ففي هذا التاريخ حصلت الحكومة البريطانية على الكثير من التنازلات من باريس، وأصبح من الصعب عليها بعد ذلك الذهاب إلى ما هو أبعد دون التنكر كلياً لاتفاقات سايكس ـ بيكو؛ وفضلاً عن ذلك، لم يكن لدى الإمبراطورية البريطانية رغم قوتها وسائل غير محدودة: فكانت الحاجة للقوة العددية كبيرة جداً في البلدان التي تسيطر عليها (في

---

(1) في تشرين الثاني/ نوفمبر 1919، جرى تبديل القوات البريطانية في سيليسيا وسوريا بالجيش الفرنسي.

مصر، والعراق وفلسطين)، وبات من الضروري أخذ خيارات بقدر ما يستدعي توازن ميزانية الدولة من تخفيض قوي للنفقات العسكرية من أجل العودة إلى التوافق السوي للإدارة في بلد لم يعد في حالة الحرب. وفي هذا السياق ظهر تركيز الجيوش في المناطق التي تعتبرها الحكومة رئيسية، شأناً أكثر واقعية: في فلسطين وبلاد ما بين النهرين.

أما العمليات العسكرية المرتبطة بالتبديل فقد كانت بقيادة الجنرال غورو الذي عينه كليمنصو مفوضاً سامياً للجمهورية الفرنسية في سورية وسيليسيا وقائداً عاماً لجيش الشرق. وعهد إليه حينذاك بتعزيزات تصل تباعاً اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 1919 إلى نيسان/أبريل 1920. ومن أجل هذا الانتشار كانت فرنسا تحترم التمييز المثبت في اتفاقات سايكس - بيكو بين الأراضي السورية الممتدة إلى الغرب من الخط الواصل بين المدن الأربع حلب وحماه وحمص ودمشق وسيليسيا، والأرض المحاذية للشاطئ من الإسكندرون إلى فلسطين؛ فكانت المنطقة الأولى وحدها موضوعة تحت نفوذها، بينما كان يمكن إدارة الثانية بصورة مباشرة، وبعد أن أصبح كليمنصو طليق اليد في هذه المنطقة ولديه الوسائل العسكرية للتصرف، تابع التفاوض مع فيصل، وتعهد للبنان كاتباً إلى سيادة المطران إلياس الحويك، في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1919، بالتعابير

التالية: «رغبة اللبنانيين في الحفاظ على حكومة ذات حكم ذاتي ونظام وطني مستقل يتوافق بصورة تامة مع التقاليد الحرة لفرنسا... والحدود التي سيمارس فيها هذا الاستقلال لا يمكن إقرارها قبل تولي الانتداب على سورية وتحديده. لكن فرنسا التي قامت بكل شيء في عام 1860 لتأمين مساحة أوسع من الأرض للبنان، لم تنس أن تضييق الحدود الحالية كان نتيجة الاضطهاد الطويل الذي عانى منه لبنان، ورغبة منها في تسهيل أكبر قدر من العلاقات الاقتصادية بين جميع البلدان المنتدبة عليها، فإنها تتمسك بالاعتبار الأكبر في تعيين حدود لبنان، وضرورة إلحاق أراضٍ سهلية بـ «الجبل» ومنفذ إلى البحر ضروري لازدهاره». هذه الكلمات الأخيرة تذكر بتعابير المذكرة التي وجهها البطريرك إلى مؤتمر السلام، وطالب فيها بـ «عكار والبقاع ومدن صور وصيدا وبيروت وطرابلس»، وتقاس هنا أهمية الروابط الثقافية التي ساهمت في صياغة التصورات المؤدية إلى تميز عامل أكثر من آخر. وفي الواقع أن كليمنصو رأى في بادئ الأمر الشرق الأدنى عبر الأقليات المسيحية في لبنان دون شك، لأنها كثيراً ما عانت في الماضي وكانت فرنسا تتدخل لحمايتها. لكن ربما لهذا السبب، لا شيء نهائي إلى الآن حول المسألة الأساسية للحدود. هذا التحفظ ذو أهمية أكبر أنه ظهر في الفترة نفسها

التي كان التفاوض مع الأمير فيصل[1] يدخل في طور حاسم. وفي هذا المنظور، قبل كليمنصو، بناءً على طلب من فيصل، ألا يحتل سهل البقاع بشكل مباشر من قبل الجيوش الفرنسية. وكان ينبغي في الواقع، إظهار رغبته بإجراء تفاوض حقيقي دون أن يكون ملوثاً بما يمكن أن يظهر كعرض للقوة، مع الأخذ في الاعتبار للتوتر الذي يسود في الواقع وخاصة بسبب هذا التبديل للجيوش الذي فسره الوطنيون السوريون كمظهر ملموس لتقاسم المصالح بين فرنسا وبريطانيا على حساب الطموحات الوطنية. أما قرار تعليق احتلال البقاع فقد قُبِلَ على مضض من قبل الجنرال غورو الذي كتب إلى كليمنصو معلناً له عدم موافقته، ما دفع رئيس الحكومة ليجيب على الفور شارحاً الأسباب السياسية لقراره وخاصة ما يلي: «كل تفاهم مع فيصل يضمن لنا موقفاً قانونياً لا جدال فيه في شأن سورية. ولا يستطيع الإنكليز ولا القوى الأخرى منذ الآن الاعتراض على الانتداب... (وإذا كنا نحاول) إرغام العرب بالقوة... سيكون موقفنا المادي والأخلاقي والسياسي مزعزعاً جداً»[2].

---

(1) انظر تفاصيل هذا التفاوض في كتاب جيرار خوري، فرنسا والشرق العربي، ولادة لبنان الحديث، Armand Colin 1993.

(2) ذكر ذلك فيليب غورو عن الجنرال غورو في لبنان وسورية (1919، 1923) في Harmattan . 1993.

بعد ذلك، في 6 كانون الثاني/يناير 1920، توصل فيصل وكليمنصو لتوقيع اتفاق سري و. . . مؤقت. وقبل فيصل في المقدمة مبدأ الانتداب، لأنه كان يعرف «أن للسكان السوريين مصلحة كبيرة. . . في طلب النصائح والمساعدة من قوة كبرى - فرنسا - من أجل تحقيق وحدتهم وتنظيم مسار الأمة». ويكون هناك بالتالي «مستشارون فرنسيون في الإدارات المدنية والعسكرية وتعهد سورية إلى ممثلي فرنسا الدبلوماسيين في الخارج بمصالحها الخارجية». وفضلاً عن ذلك «اعترف الأمير باستقلال ووحدة أراضي لبنان تحت الانتداب الفرنسي. وستثبت الحدود في مؤتمر السلام مع الأخذ في الاعتبار لحقوق ومصالح ورغبات السكان». ومن جهتها تلتزم فرنسا بتقديم مؤازرتها إلى سورية وضمان استقلالها ضد أي اعتداء في الحدود التي سيعترف بها في مؤتمر السلام. وحول هذه النقطة يستعيد النص، لكن بتعابير غامضة جداً، مطلباً أساسياً للأمير: «في تعيين هذه الحدود، ستبذل الحكومة الفرنسية جهدها للحصول على جميع التصحيحات العادلة حسب النظرة العرقية واللغوية والجغرافية».

ربما كان فيصل يفكر في فلسطين التي تشكل، في رأيه، جزءاً من سوريا، لكن كما سيؤكده غداة الاتفاق في رسالة موجهة إلى كيه دورسي: «بشأن دروز حوران. . . وبيروت التي هي المركز الثقافي الأهم في سوريا والمرفأ الطبيعي لدمشق» وأخيراً «بشأن

الإسكندرون، المرفأ الطبيعي لمركزين هامين، حلب والموصل، المدعو للعب دور متفوق في ازدهار سورية»[1].

المواجهة

في الواقع، سيتم تجاوز هذا الاتفاق بسرعة عبر علاقات القوة المتفوقة على الأرض، وتم ذلك بقدر من السرعة التي غادر بها كليمنصو السلطة (في كانون الثاني/يناير 1920) ومعه جميع الذين كانوا ينادون بسياسة التنسيق مع الأمير. وبالعودة إلى دمشق، فقد أُرغم فيصل نفسه على تبني خط أكثر تشدداً حيال فرنسا وتحت ضغط من الوطنيين السوريين الذين لم يكن مسار سياستهم الجذرية قابلاً للانفصال عن المعارك التي خاضها القوميون الأتراك بقيادة مصطفى كمال ضد الجيوش الفرنسية في سيليسيا، فضلاً عن ذلك فقد جرت اتصالات بين السوريين والأتراك رغم أنها لم تسفر عن أي شيء ملموس.

في هذا السياق الشديد التوتر تبنى المؤتمر السوري المنعقد في دمشق في آذار/مارس 1920، قراراً يعلن الاستقلال التام لسوريا ووحدتها الكاملة الشاملة للمناطق الثلاث: الداخلية والساحلية والجنوبية. وأصبح فيصل «ملكاً دستورياً» وأكد تصميمه على تشكيل حكومة تمارس سلطاتها على كل سورية المتضمنة

(1) جيرار خوري، المرجع السابق.

بالتالي فلسطين ولبنان، ويث قرار المؤتمر في جميع المدن الكبيرة: في سورية الداخلية وعلى الساحل (حيث تتركز الجيوش الفرنسية) وفي فلسطين (المحتلة من قبل الجيش البريطاني).

واعتباراً من ذلك، بدأت الأحداث تتسارع، لأن الإنكليز والفرنسيين لم يكونوا عازمين على القبول بهذه المبادرة السياسية، وأرسل البريطانيون احتجاجاً شديداً مستندين إلى أن المؤتمر السوري «لم يكن يمثل هيئة شرعية وأنه لا يستطيع التصرف خلافاً لرغبات الحكومتين البريطانية والفرنسية»، ومنكرين عليه حق التحدث باسم فلسطين، كما كان جواب الجنرال غورو حازماً وعمله العسكري أيضاً... وبعد عدة أيام، في نيسان/أبريل 1920، نظم مؤتمر سان ريمو مسألة تعيين قوى الانتداب، ومنذ ذاك الوقت أصبح مصير سورية مكرساً ومملكة فيصل محكوم عليها.

تجمّع الوطنيون السوريون على رفض هذه السيطرة المعلنة، لكنهم أصبحوا في حالة انعزال: فتركت بريطانيا أيدي فرنسا حرة ورفضت الولايات المتحدة تصديق معاهدة فرساي. ولم يستطيعوا بالتالي الاعتماد على هاتين القوتين لمعالجة اختلال نسبة القوى الذي كانوا فيه أمام فرنسا. وتفاقم الوضع غداة الهدنة التي وقعت في أيار/مايو 1920 بين الوطنيين الأتراك والحكومة الفرنسية، التي سمحت للجنرال غورو بتركيز جيوشه في سورية حيث تلقى

كذلك تعزيزات جديدة[1].

وفي مواجهة مع الجيش الفرنسي، لم يكن جيش فيصل رغم تصميمه ذا وزن يذكر. فكسب الجنرال غورو المعركة الحاسمة في ميسلون في 24 تموز/ يوليو 1920. وأُرغم فيصل على مغادرة البلاد. وحيث كان العرب يرون مملكة واسعة، فرضت القوى المنتدبة خياراتها. وفي الواقع كان تأثير الجنرال غورو في السياسة هاماً جداً، وفي النهاية وضعت هذه السياسة موضع التنفيذ.

وقد سبق له أن اعترض، دون نجاح، على قرار كليمنصو بعدم احتلال البقاع، لكنه بعد مجيء حكومة الكسندر ميليران، نجح في تغليب معظم أهدافه السياسية التي فرضها خاصة في برقية موجهة إلى رئيس الحكومة الفرنسية، في 6 آب/أغسطس 1920: «لقد صارعتُ كثيراً الفكرة البريطانية التي تحالفتْ معها حكومة كليمنصو، بأن أرسلتْ لي أميراً عربياً كان قد وقع معها اتفاقاً، من أجل ملاقاة جميع تلك الصعوبات التي كلفتني إياها تصفية هذه السياسة... (اقتراحي) الذي يتضمن لبنان الكبير بأكثرية مسيحية، ودولتين مسلمتين في دمشق وحلب... لا بد أن يتيح للمفوضية العليا موازنة التنافسات التي يمكن استغلالها

---

(1) كانت أعداد ما كان يسمى جيش الشرق قد بلغت 35 ألف جندي في عام 1919، وبلغت 70 ألفاً في نهاية عام 1920.

لصالح سلطتها وبالتالي لصالح فرنسا»[1].

إقامة الدول

دون تضييع للوقت، بين 18 آب/ أغسطس والأول من أيلول/ سبتمبر، طبق طروحاته المستندة إلى مبدأ تقسيم المنطقة من أجل السيطرة عليها بشكل أفضل، بإقامة ثلاث دول: دولة لبنان الكبير، ودولة دمشق ودولة حلب، وإقليماً ذا حكم ذاتي (جبل النصيرية) للعلويين. وفي السنة التالية، أنشئ كيان خامس بدولة جبل الدروز، على أساس اتفاق وقع في آذار/ مارس 1921 بين المفوضية العليا ومشايخ الدروز. وفي عام 1923، جمع الجنرال غورو بين دول دمشق وحلب والعلويين في نوع من الاتحاد. وقام خلفه الجنرال ويغان بتوحيد (في كانون الأول/ ديسمبر 1924) دولتي دمشق وحلب في دولة واحدة أخذت اسم سورية. ولم ينضم كل من جبل الدروز وجبل النصيرية إلى الدولة السورية إلا في مرحلة الاستقلال. وهكذا فقد ولدت الدولتان الحاليتان بقرارين من القوة المنتدبة وضد رغبة قسم كبير من السكان.

في لبنان، كانت النتيجة الأولى لهذين القرارين التغير الكامل للتوازنات السكانية. ففي عهد ولاية جبل لبنان، كان الموارنة يمثلون أكثر من 60% من السكان، والدروز أقل من

---

(1) فيليب غورو، المرجع السابق.

15%، والكاثوليك 10% تقريباً، وفي الدولة الجديدة، حسب إحصاء 1922، لشعب قدر بـ 629 ألف شخص، شكل الموارنة فيه نسبة 32,7%، والسنة 20,5% والشيعة 17,2% والأرثوذكس 13,3%، والكاثوليك 7%، والدروز 7,2% والطوائف الأخرى 2,1%. وإذا كان الموارنة والدروز قد عاشوا معاً، أو على الأقل جنباً إلى جنب في جبل لبنان، مع الشعور بالعيش المشترك، فكان تعلقهم بالجبل كملجأ لهم، وكان السنة والشيعة مختلفين عقائدياً، ولم يكونوا، في أكثريتهم، راضين عن ارتباطهم بالدولة الجديدة. وكان كثيرون من السنة يعيشون في المدن بشكل أساسي مبعثرين حول الجبل اللبناني، وكانوا يدعمون الحركة القومية العربية، وإلى حد معين بالتالي، الملكية الهاشمية التي أقيمت في دمشق. ومنذ سقوط فيصل، ظلوا قريبين من سورية حيث كان يؤلف شركاؤهم في الدين أكثر من ثلثي السكان الذين قُدروا حينذاك بما يقرب من 1,300 مليون شخص (دون احتساب 212 ألف كانوا يعيشون في سنجق الإسكندرون)[1]. مقابل ذلك، قلّ ما توضح وضع الشيعة، ولا شك في أن بعضهم كان مستعداً للتوافق مع

---

(1) حسب إحصاءات المفوضية العليا لسنتي 1921 ـ 1922، كان توزع السكان كما يلي: لبنان الكبير 628863، منطقة العلويين: 261162، دولة حلب: 392507، دولة دمشق: 594322 (منهم 227 ألف من دمشق ذاتها)، دولة جبل الدروز 50328، سنجق الإسكندرون: 212 ألف.

الدولة الجديدة التي رغم ذلك لم تترك لهم مكاناً حقيقياً بإبعادهم طويلاً إلى الأحياء المحيطة بالمدن على الصعيد السياسي والاجتماعي. باختصار، كما كتب إدمون رباط، «في لبنان، فرض الانتداب تلقائياً، وأيده، بل طالب به اللبنانيون، من الطوائف المسيحية على الأقل، إن لم يكن من المسلمين الذين ظلوا متمردين حتى النهاية»[1]، وقد شكل إعلان دولة لبنان الكبير بالتالي انتصاراً للمسيحيين اللبنانيين؛ لكنه انتصار مثقل بالتناقضات الحادة لأنهم كانوا يفقدون في الواقع الأكثرية السكانية التي كانوا يتمتعون بها ولم يأخذوا في الاعتبار حرمان الكثيرين من المسلمين الذين كان لديهم الشعور بأنهم ألحقوا بالدولة رغماً عنهم. وللعقيد كاترو، الذي عرف الواقع جيداً، لأنه كان مكلفاً، حينذاك، بالمسائل السياسية والإدارية لدولة دمشق، حول هذه المسألة، رأي لا غموض فيه: «إن الإلحاق بلبنان الكبير بالتفوق المسيحي لمناطق معلنة سورية ومسلمة أرهق علاقاتنا مع سوريا برهن نفسي ثقيل. وإن هذه المستندات تسيء في آن معاً إلى الشعور الوطني والحساسيات الدينية للسكان وتدفعهم للتفكير أن فرنسا تحت غطاء الانتداب، تقصد مساعدة الطوائف المسيحية لكونها الحامية التقليدية لهم، على حساب المسلمين».

(1) إدمون رباط، النشوء التاريخي للبنان السياسي والدستوري، إصدار الجامعة اللبنانية، بيروت 1973.

لم يكن الانتداب في النهاية مقبولاً من السوريين. وهزيمة فيصل في عام 1920 لم تُخمد إرادتهم في المقاومة، بدلالة انفجار الثورة الدرزية بقيادة سلطان باشا الأطرش[1] الذي سرعان ما بعث فيها بعداً وطنياً في الوقت نفسه، بالأهداف التي حددها لها وبالامتداد لتشمل كل أراضي البلاد. ومنذ بيانها في تموز/يوليو 1925، كان مطلبها: «الاستقلال التام لسورية العربية الواحدة، وغير القابلة للتقسيم، بساحلها كما في الداخل... (و) إخلاء البلاد من الجيوش الأجنبية...». أما ساحات المعارك، فإنها سرعان ما امتدت إلى ما بعد جبل الدروز، إلى دمشق وإلى سورية الجنوبية كلها.

وفي مرحلة أولى، لقي الجيش الفرنسي الكثير من الصعوبات في مواجهتها نظراً لأن قسماً منه كان في حالة تعبئة ضد المقاومة التي كان يقودها عبد الكريم في الريف المغربي. وانتهى بالكسب النهائي في خريف 1927، بفضل تفوق وسائله المادية بالطائرات والرشاشات والمدافع. هذا الانتصار العسكري دفعت سورية ثمنه غالياً جداً: على الأقل 10 آلاف ضحية، وتدمير قرى عديدة، واقتلعت أشجار ومزروعات، وقصفت مدينة دمشق[2].

(1) سلطان لم يكن سلطاناً بل زعيم قربة أحسن فرض نفسه في معركته الوطنية.

(2) لينكابوكوفا، المواجهة الفرنسية ـ السورية في مرحلة الانتداب، 1925 ـ 1927 Harmattan 1991.

كان لا بد من الانتظار حتى نيسان/أبريل 1946، لكي تغادر الجيوش الفرنسية البلد بشكل نهائي، ويتكرس الاستقلال، وكان انفصال لبنان قد أقر في المعاهدتين الفرنسية ـ اللبنانية والفرنسية ـ السورية لعام 1936، حتى وإن لم يتم تصديقهما من قبل فرنسا، بينما كان سنجق الإسكندرون قد أفلت بشكل نهائي، لأنه في نهاية مساومات طويلة صممت فرنسا على التخلي عنه إلى تركيا في حزيران/يونيو 1939.

سنجق الإسكندرون

لقد أخذ هذا الإقليم سنجق الإسكندرون[1]، موقعاً خاصاً في تاريخ هذه المنطقة منذ عشرينات القرن الماضي. وقد جعله موقعه الجغرافي رهاناً استراتيجياً، بينما جعلت بنيته السكانية غير المتجانسة ـ أتراك (أكثر من الثلث)، وعرب وأرمن وأكراد ـ من الصعب إقامة نظام موحد. وبعد اندماج سنجق الإسكندرون في الانتداب السوري، وبعد ذلك في دولة حلب، تمتع بنظام خاص أقر في الاتفاقات الفرنسية ـ التركية، في عام 1921، التي كانت تعتبر أن اللغة التركية معترف بها، مثل العربية كلغة رسمية. واستمر هذا الوضع الخاص عدة سنوات دون صعوبة خاصة،

(1) لوسين بيترلين، الإسكندرون: ميونيخ الشرق، منشورات جان بيكولك، باريس 1999.

لكن كل شيء كان يتأرجح عندما كان يجب تقرير الخيار النهائي، عند عقد المعاهدة الفرنسية ـ السورية في عام 1936. ورفضت تركيا إلحاق السنجق بسورية وطلبت باسم حماية الأقلية التركية أن يستمر السنجق في التمتع بنظام خاص قادر على التحول إلى الاستقلال في حين أنه حسب تعابير المعاهدة الفرنسية ـ السورية، كانت دمشق قد تعهدت بالمحافظة على الحكم الذاتي الإداري والمالي واحترام الحقوق الثقافية واللغوية للأتراك الذين يعيشون فيه. في هذه الأثناء رفضت فرنسا، عن طريق وزير شؤونها الخارجية، إيفون ديلبوس، المطالب التركية بجلاء، برفض ما سماه «تقسيم سوريا». وسرعان ما ساء الوضع في السنجق، وأصبحت الحياة فيه تخضع لارتفاع الاحتجاجات ومظاهر التمرد، والصدامات العنيفة بين الجماعات التركية والعربية. ومنذ كانون الأول/ ديسمبر 1936، حددت تركيا موقفها الذي أصبح لصالح جعل السنجق دولة مستقلة. وجرت مناقشات بين أنقرة وباريس ذكرت بأنه من الضروري رفع القضية إلى عصبة الأمم، لأنها تتعلق بإقليم تحت الانتداب. وفي كانون الثاني/ يناير 1937، بعد مناقشات طويلة، على قاعدة اتفاق فرنسي ـ تركي، تبنت عصبة الأمم نظاماً معقداً يحاول بذل الجهد لاستجابة المطالب التركية، مع الحفاظ على المصالح السورية، لكن في هذا الشأن، لم يكن السوريون والأتراك على صعيد واحد؛

فالسوريون كانوا لا يزالون تحت السيطرة الفرنسية طالما أن المعاهدة الفرنسية ـ السورية لم تصدق بصورة نهائية من قبل فرنسا، بينما كانت للأتراك دولتهم التي فرضت نفسها كقوة أساسية في المنطقة، بدفع من مصطفى كمال. وسرعان ما أصبحت المواجهة الثنائية بين فرنسا وتركيا غير متوازنة: فالحكومات الفرنسية التي توالت كانت تنشغل أكثر فأكثر بصعود قوة ألمانيا، وبالتالي، أقل فأقل تصميماً على القتال لأجل هذا الإقليم في وجه قوة إقليمية قررت ألا تتخلى عما تسميه «المنطقة المستقلة في هاتاي»، وستضاعف أنقرة الوقائع المنجزة على الأرض لتقوى أكثر في المفاوضات للحصول على ما تريد: ليس استقلال السنجق، بل الانضمام إلى تركيا. وبينما كانت أوروبا تتهيأ للدخول في حرب، وقع اتفاق فرنسي ـ تركي في حزيران/ يونيو 1939، قبلت فرنسا بموجبه ربط السنجق بتركيا، مما أحدث انفعالاً عميقاً في سورية واضطرابات مرعبة لقسم من سكان السنجق المرغمين على أخذ طريق المنفى. وفسر تحول الموقف الفرنسي بشكل واسع بالسياق الدولي: كانت لتركيا علاقات هامة جداً مع ألمانيا، وخاصة على الصعيدين الاقتصادي والتجاري؛ ولفصلها عن ذلك والحصول على حيادها في الحرب التي ترتسم، يجب تقديم رهانات لها، كما كتب جاك توبيه «لتعويض استحالة تزويد تركيا بما كانت هي بحاجة كبيرة إليه، لم

يبق لفرنسا إلا أن تدفع ثمن وعد التحالف مع إقليم لا يعود لها. . .»[1].

وإذا قورنت طموحات الوطنيين السوريين كما كانوا يعبرون عنها في بداية عشرينات القرن الماضي مع واقع ما وصلت إليه سوريا بعد عشرين سنة، يمكن فهم مرارتهم وقضايا حرمانهم: الأرض التي سيعبرون عليها إلى الاستقلال، بعيدة جداً أن تتشابه مع سورية الكبرى التي كانوا يحلمون أن تشمل لبنان وفلسطين وما سيصبح شرقي الأردن وبالطبع سنجق الإسكندرون.

ثانياً ـ خيارات بريطانيا العظمى

فلسطين

كما هو معروف، وكما يذكر بها واقعها الحالي في هذه البداية للقرن الواحد والعشرين بشكل مأساوي كل يوم، فإن المشكلة الرئيسية التي تشكل الخصوصية غير القابلة للاختزال لفلسطين إنما هي وجود شعبين على أرض واحدة. ففي هذه المرحلة تعقدت المأساة بين الصهيونية التي أصبح وجودها وفعلها شرعيين على صعيد القانون الدولي بواسطة معاهدة سيفر (المادة 95) والانتداب المُعهد به لبريطانيا، وعرب فلسطين الذين يجدون

---

(1) المسار الجديد للعلاقات الفرنسية ـ التركية وقضية لواء الإسكندرون ـ حوليات الشرق، رقم 7، 1985.

أنفسهم منعزلين عن بقية العالم العربي منذ أن مُنحت مسائل الانتداب من قبل عصبة الأمم، وحتى منذ تولي السير هيربرت صموئيل في القدس لمهام المفوض السامي في فلسطين في حزيران/ يونيو 1920، بدلاً من الإدارة العسكرية. (للإدارة الإقليمية للعدو المحتل) التي كانت قد أقيمت في أيلول/ سبتمبر 1918. وفي مسألة الحدود، القضية الكبرى ليست هي قضية الحدود الخارجية، خلافاً لدول أخرى في مرحلة البناء في المنطقة، بل هي قضية ظروف تقسيم هذا الإقليم الذي يعود تاريخ أول صيغة هامة إلى تقرير بيل عام 1937.

وعندما كان لا بد من تقسيم ساحة الشرق الأدنى لإقامة هذه الأقاليم الجديدة، بالطبع طرحت مسألة الحدود الخارجية لفلسطين، لكنها لم تشكل أبداً رهاناً كبيراً مثل الرهان المتعلق بالنظام الأساسي ثم تقسيم هذا الإقليم. لذلك فإن لهذه الحدود، التي تحال كل مرة إلى علاقات قوى محددة، أهمية كبيرة في الجنوب، كما في الغرب والشمال. °

الحدود الخارجية

في الجنوب، يعود أصل الحدود الفاصلة لفلسطين عن مصر إلى عام 1906؛ في هذا التاريخ، جرى تحديد جديد أدخل تعديلاً أساسياً في البنية الإدارية والسياسية لهذه المنطقة، ومنذ

ذاك الوقت أصبحت شبه جزيرة سيناء مندمجة مع مصر، بينما كانت بموجب فرمان أمبراطوري لعام 1841، مرتبطة بالإدارة التركية للحجاز. والحد بين مصر والحجاز يمتد من قناة السويس إلى رفح بينما يمتد خط الحدود بين فلسطين والحجاز إلى الشمال: على خط من رفح إلى بحر الميت شاملاً بالتالي جزءاً كبيراً من صحراء النقب. هذا الخط الجديد لعام 1906 هو نتيجة مواجهة كادت تنقلب إلى صدام عسكري بين الإمبراطورية البريطانية التي كانت تحتل مصر منذ عام 1882 والإمبراطورية العثمانية. ولأسباب استراتيجية مرتبطة خاصة بالسيطرة على شبه جزيرة سيناء، أصبحت العلاقات بين لندن واسطنبول شديدة التوتر. فكان البريطانيون راغبين في حماية أفضل لقناة السويس وبالتالي لطريق الهند، ولم يكونوا يرغبون في اقتراب الجيوش التركية من القناة. في هذا المنظور طالبوا بخط حدود جديد يمتد من رفح إلى العقبة. وبعد الكثير من الحوادث العرضية، اضطر السلطان العثماني للرضوخ للإنذار البريطاني الذي أدى إلى وضع خط الحدود الجديد في عام 1906. واستناداً إلى هذا «الاتفاق» المبدئي، نوقشت مسألة خط فاصل محدد وأقر في النهاية في تشرين الأول/أكتوبر من السنة نفسها. وأصبح ينطلق من رأس طابا (إلى عشرة أميال إلى جنوب غرب العقبة) ليسحب في خط مستقيم إلى رفح دون الأخذ في الاعتبار للعناصر الطبغرافية ولا

للمناطق التي تتردد إليها القبائل، وبعد ذلك لم يشكل هذا الخط موضوع خلاف رغم أنه غالباً ما جرى نقاش حوله خاصة في وزارة الخارجية غداة الحرب العالمية الأولى.

وفي الغرب، قام البريطانيون الذين كانوا يسيطرون على المنطقة بكاملها، في عام 1922، بتثبيت الحدود مع شرقي الأردن (في شروط سنراها فيما بعد) على خط يتبع نهر الأردن، ويتجاوز البحر الميت في وسطه ثم يمتد مع وادي عربة حتى خليج العقبة.

أما مشكلة الحدود الشمالية فكانت أكثر تعقيداً للحل لأنها تمثل تعارضاً بين المصالح البريطانية والفرنسية، ونقطة الانطلاق في الخلاف تعود إلى اتفاقات سايكس - بيكو في أيار/مايو 1916 التي وضعت الخط الفاصل بين منطقتي النفوذ بين بحيرة طبريا والبحر الأبيض المتوسط مروراً بنقطة تقع قرب جنوبي صفد. وأثناء الاحتلال العسكري لهذا القطاع، لم يُحترم هذا الخط لأن الجيش البريطاني، بقيادة الماريشال اللنبي فرض سلطته على منطقة أوسع تضم صفد صعوداً نحو الشمال إلى خط يمتد من بحيرة الحولة حتى البحر المتوسط؛ وكانت هذه المنطقة جزءاً من الإدارة الإقليمية الجنوبية للعدو المحتل مع سناجق القدس وعكا ونابلس، بينما تشمل الإدارة الإقليمية الشمالية للعدو المحتل المنطقة الخاضعة لسيطرة الفرنسيين: جبل لبنان والساحل

حتى الإسكندرون. هذا الدفع نحو الشمال لعدة كيلومترات كانت نتائجه عبئاً ثقيلاً على المفاوضات النهائية بشأن الحدود الفاصلة بين المنطقة البريطانية (فلسطين) والمنطقة الفرنسية (سوريا ولبنان).

أما بالنسبة للحركة الصهيونية، فقد كان لهذا القطاع أهمية رئيسية لأن فيه مصادر مائية لا تنضب؛ ولهذا السبب كانت قد أقيمت مستوطنات يهودية حول بحيرة الحولة وحتى ميتولا وبانياس.

وفي مؤتمر باريس، كانت المذكرة الصهيونية قد طالبت بكل هذه المنطقة حتى المطالبة بالليطاني وجزء من الأرض يضم مدينة صور حتى جنوبي نهر الأولي ومدينة صيدون. هذا الموقف طرح جزئياً من قبل البريطانيين الذين ترافعوا من أجل إقليم فلسطيني يمتد حسب لويد جورج، آخذاً «صيغة توراتية» من دان (الواقعة في بانياس) إلى بئر السبع». وأدى اقتراحهم في أيلول/ سبتمبر 1919، في الواقع، إلى حدود كانت تتبع الليطاني إلى المكان الذي يصعد نحو الشمال ليتوجه بعد ذلك نحو نقطة واقعة فوق بانياس بقليل. واعترضت فرنسا بشكل حازم جداً وبتصميم من الجنرال غورو استناداً إلى اتفاقات سايكس ـ بيكو على هذه المطالب، دعماً لموقف اللبنانيين الذين لا يستطيعون تصور بتر منطقة مندمجة كلياً في تاريخهم من أرضهم.

وبعد الكثير من تبادل الاقتراحات والاقتراحات المضادة بين باريس ولندن قبل فيليب برتيلو، وزير الشؤون الخارجية الفرنسية، في حزيران/ يونيو 1920، بعد استبعاد أي تنازل يؤدي للوصول إلى الليطاني، أن يمر الحد الفاصل إلى الشمال قليلاً مما كان قد تقرر في اتفاقات سايكس ـ بيكو لإدخال ميتولا وبانياس ووادي بحيرة الحولة إلى الأسفل من هضبة الجولان حتى بحيرة طبريا في فلسطين تحت الانتداب، ولتشكل إقليماً له إصبع تمتد إلى الداخل اللبناني.

وعُقد اتفاق على هذه الأسس، في 23 كانون الأول/ ديسمبر 1920، تحسباً لتشكيل لجنة فرنسية ـ بريطانية تكلف بتعيين الحدود الصحيحة على الأرض ودراسة مسألة استخدام المياه. وبعد وضع تقرير في شباط/ فبراير 1922، صدقت الحكومتان نتائج عملها بتبادل مذكرات في آذار/ مارس 1923. فوفر ذلك أساس حكم لصالح الموقف الفرنسي الذي دافع عنه ميلران وبيرتيلو بإعادة مستوطنات يهودية موجودة في هذا القطاع إلى فلسطين. وظل هذا الرسم للحدود المقرر رسمياً في آذار/ مارس 1923، الأساس الشرعي للحدود في هذه المنطقة، بالمرور قريباً جداً من الشواطئ الشرقية لبحيرة الحولة وعلى بعد ما يقرب من عشرة أمتار من شواطئ بحيرة طبريا، وترك البحيرتين في الأراضي الفلسطينية. وفي برقية موجهة، في حزيران/ يونيو 1921، إلى العقيد بوليه الذي

كان يمثل فرنسا في هذه اللجنة، وجه الجنرال غورو تعليمات توضح جيداً مبررات هذه الخيارات: «الحدود تتبع الضفة الشمالية لنهر الأردن حتى بحيرة طبريا تاركة لفلسطين حق إقامة مصانع مائية على الشاطئ الشمالي. وبعد ذلك، تتبع الحدود خط الضفة على مسافة عشرة أمتار تقريباً، داخل الأراضي من مصب نهر الأردن حتى وادي سمخ. وعلى هذا الشكل، تصبح بحيرة طبريا داخل فلسطين (نظراً لأن هذه الأراضي ملك للفلسطينيين الذين يعيشون في حيفا)... لكن لسورية حقوق صيد وتنازل عن أراضي واسعة، إلى الشرق من معسكر سمخ تخصص لطرقات تخزين ورصيف شحن وركوب على البحيرة كما الحقوق الأخرى التي يمكن أن تكون مطلوبة مثل حق امتلاك مراكب في البحيرة»[1]. هذه الحقوق منحت للبنانيين والسوريين الذين حسب النص النهائي المكمل بعد ذلك (في شباط/ فبراير 1926) باتفاق حسن الجوار الموقع بين المفوض السامي البريطاني في فلسطين والمفوض السامي الفرنسي في سورية، «ستكون لهم نفس حقوق الصيد والإبحار على البحيرتين كما حقوق سكان فلسطين». ولم يكن هذا الاتفاق يتعلق بهذه المسألة فقط، بل كان أوسع بكثير لأنه كان يحاول تسوية المشكلات المرتبطة بالدخول المفاجئ لحدود دولية كانت تقسم

(1) نص أخذ من كتاب محفوظات وخرائط من أربع مجلدات وتحقيق باتريسيا تويه، فلسطين بين 1833 ـ 1947، جامعة دورهيم، 1984.

فجأة منطقة إلى قسمين: مجموعة اقتصادية واجتماعية متكاملة. وجعلها الاتفاق خاضعة لقواعد حرة جداً في التنقل عبر الحدود، لتسمح للسكان بمتابعة الحياة والعمل والانتقال كما في السابق. وبقي هذا النظام المفتوح معمولاً به حتى حرب عام 1948 التي أعادت الأزمة إلى هذا القطاع كما في كل مكان آخر من فلسطين.

تسبّب تثبيت هذه الحدود الذي أبقى مصادر المياه الأساسية في لبنان بغضب الصهاينة الذين ضاعفوا التدخلات والضغوط لدى أصحاب القرار البريطانيين والفرنسيين؛ هكذا كتب حاييم وايزمن مثلاً إلى تشرشل في عام 1921، للاحتجاج ضد واقع أن هذا الاتفاق «قطع فلسطين عن الوصول إلى الليطاني، وأخذ منها ملكية أعالي نهر الأردن واليرموك وكذلك السهول الخصبة إلى الشرق من بحيرة طبريا المعتبرة إلى ذاك الوقت إحدى المناطق الأكثر وعداً للاستيطان اليهودي على نطاق واسع»[1]. ولم تحظ هذه التسوية، التي فُرضت مثل كثير غيرها، بقبول الحركة الصهيونية التي اعتبرت دائماً أن هذه المنطقة حيوية لاستيطانها في فلسطين. وقد ظهر الأمر نفسه، بعد قيام دولة إسرائيل، فكانت أشكال التوتر على هذه الحدود، جزئياً على الأقل، قابلة للتفسير بمسألة المياه، لأنه لم يكن ممكناً، إلى ذاك

(1) نص من كتاب نادين بيكودو، الفلسطينيون قرن من التاريخ، كومبليكس 1997.

الوقت، عقد أي اتفاق شامل بين الدول (إسرائيل ولبنان وسورية) التي لم يقم السلام بينها.

الرهان الحاسم

مهما بلغت أهمية الحدود، فإن مسألة الحدود الخارجية للساحة الفلسطينية انتقلت إلى الدرجة الثانية في تاريخ الانتداب لأن الرهان الحاسم كان هو رهان النظام القانوني لمجموع هذا الإقليم المطلوب في آن معاً، لعرب فلسطين وللحركة الصهيونية. ومنذ السنوات الأولى كانت أشكال التوتر بين الجماعتين حادة جداً بقدر ما كانت السياسة البريطانية تميل إلى توسيع منطق التطبيق وخاصة عبر أنظمة التمثيل السياسي التي تفرضها. فكانت عشرينات القرن الماضي سنوات الصدامات المتفرقة التي بلغت أوجها في الأحداث الخطرة لعام 1929 بشأن حائط المبكى. وكانت ثلاثينات القرن الماضي سنوات هياج رهيب أوقع كل فلسطين في عنف لا نهاية له. ولكن إضافة لتعقيد الأشكال التاريخية المتعددة لهذه المواجهة، كان الأساس يعود لمسألتين رئيسيتين: العدد والأرض.

أما قادة الصهاينة فكانوا يتحركون بدفع من اعتقاد راسخ يحدد كل سياستهم خلال هذه السنوات الحاسمة: اليهود لم يأتوا إلى فلسطين للاستمرار فيها بوضع الأقليات لأنهم حققوا نصراً مهماً بالوعد ببيت وطني على هذه الأرض. ومنذ ذاك الوقت صار

لا بد من القيام بكل شيء لتكثيف الهجرة وتوسيع الملكية العقارية لليهود خاصة. وفي البداية كانت وتيرة هذه الهجرة ضعيفة وغير منتظمة. ففي عام 1922 كان عدد اليهود 84 ألفاً من أصل مجموع سكاني يبلغ 752 ألف نسمة. وفي عام 1931، تضاعف عدد اليهود فأصبح 174600 شخص من مجموع سكاني بلغ 103 3300 نسمة. واعتباراً من عام 1932، تسارعت الهجرة بسبب أعمال الاضطهاد النازية (الجولة الخامسة للهجرة جمعت أكثر من 200 ألف شخص قدموا من بولونيا وألمانيا، ما يعادل ثلاث مرات أكثر من الجولة السابقة، بين سنوات 1924 و1931). وفي عام 1941 بلغ عدد السكان اليهود 474 ألف شخص من مجموع سكاني بلغ 1519 000 مليون، وهكذا خلال حوالي عشرين سنة ارتفعت نسبة اليهود من 11% إلى 31% من السكان.

وبموازاة هذه الانطلاقة السكانية، عمل قادة الصهاينة لتوسيع الأسس العقارية، فاندفعوا في منطق سياسي لامتلاك قدر أوسع من الأرض، فخلال حوالي عشرين عاماً تحولت الملكية العقارية اليهودية من 594 ألف دونم[1] إلى 000 1605 مليون (في عام 1941)، وقد تقاسمت هيئتان مبادرة إدارة هذا الميدان الأساسي: جمعية الاستعمار اليهودي في فلسطين التي أسسها إدمون روتشيلد وعُرفت في عام 1924 بحكومة الانتداب،

(1) الدونم يساوي ألف متر مربع.

والمؤسسة الوطنية اليهودية التي تأسست عام 1901 وكانت الأداة العقارية للحركة الصهيونية في فلسطين. وفي هذا الإطار تكونت أسطورة الكيبوتز الاشتراكي، ومنعت اليد العاملة العربية من العمل فيه، وظهر في العشرينات أن أكثرية البائعين للعقارات إنما كانوا من كبار الملاك العرب الذين لم يكونوا يقيمون في فلسطين رغم أن بعض الوجهاء الفلسطينيين قد شاركوا في هذه الصفقات.

في مواجهة هذا الوضع المعقد الذي لم يسبق له مثيل، لم يكن موقف العرب الفلسطينيين متجانساً، خاصة في بداية الانتداب. ويمكن تفسير ذلك بواقع أن الأمر يتعلق بمجتمع زراعي مقسم حول بضع عائلات كبيرة خاصة آل الحسيني ـ التي ينتمي إليها الزعيم الفلسطيني لتلك المرحلة: الحاج أمين الحسيني ـ وآل نشاشيبي؛ كان مجتمعاً مقسماً بين أكثرية مسلمة وأقلية مسيحية، وأخيراً، مجتمع تغلغلت فيه تيارات متناقضة بين الذين لديهم طموحات عربية والذين يؤكدون على طموحات فلسطينية بشكل خاص. في هذه الظروف، كان البناء الوطني الفلسفي يتم بالتدريج على مرّ السنين، وخاصة اعتباراً من المواجهات الكبيرة لسنوات ثلاثينات القرن الماضي، وإنه لذو مغزى أن المؤتمرات الفلسطينية التي كانت تلتقي في فلسطين، كانت تتحدث باسم عرب فلسطين وليس باسم الفلسطينيين وكان لا بد من انتظار المؤتمر العربي الفلسطيني السابع (في القدس،

في حزيران/يونيو 1928) لرؤية ظهور تعبير «الفلسطينيين» في القرارات. وبدأت النخبة العربية في فلسطين، منذ عشرينات القرن الماضي تدرك خطر المشروع السياسي الصهيوني، وطالبت بوقف الهجرة ومنع بيع الأراضي لليهود إلى جانب المطالبة بإقامة نظام سياسي برلماني يسمح لهم بإقامة مؤسسات تمثيلية انتظاراً للانتقال إلى الاستقلال، وتلك كانت حالة العراق في عام 1932، وخاصة في شرقي الأردن ـ ومع ذلك كان جزءاً متكاملاً من الانتداب على فلسطين ـ الذي وقعت معه لندن اتفاقاً في شباط/فبراير 1928 يبرز «أن سلطات التشريع والإدارة تمارس من قبل سمو الأمير».

خطط التقسيم

أدت أحداث عام 1936 التي بدأت بإضراب فلسطيني عام، إلى مواجهات مرعبة أرغمت البريطانيين على عرض صيغ سياسية شاملة وقابلة لتتيح الوصول إلى حل للنزاع الذي أصبح معقداً. وبعد التحقق على الأرض، نشرت لجنة برئاسة لورد بيل، في تموز/يوليو 1937، تقريراً توصلت فيه إلى أن تقسيماً لفلسطين يشكل الفرصة الأخيرة لحل سلمي. ولكي يكون هذا الحل «صحيحاً وعملياً»، يجب أن يتم في إطار تقسيم السكان. واعتبر التقرير أن «المبدأ الأساسي للتقسيم المقترح يجب أن يفصل الأراضي المزروعة والمملوكة من اليهود عن تلك التي

يسكنها العرب بشكل أساسي»[1].

ونُظر في هذا التقسيم أن يتم إلى ثلاثة أقسام مع ملاحقة الانتداب في منطقة الأمكنة المقدسة: قطاع القدس وبيت لحم لتشكلا منطقة محصورة لها منفذ إلى البحر عبر ممر يشمل الرملة واللد وصولاً إلى يافا، ليكون التقسيم بين دولتين عربية ويهودية وفقاً لتوزع السكان. ولما كان الجزء الأكبر من السكان اليهود يوجد في مدن تل أبيب وحيفا والقدس وفي المنطقة الساحلية حيث يوجد عدد كبير من المستوطنات اليهودية، فقد شمل أراضي الدولة اليهودية شمال فلسطين والسهل حتى الممر من يافا إلى القدس، ويسمح هذا الممر بفصل يافا عن تل أبيب وربط المدينة العربية بالدولة العربية. وتشكل المناطق المركزية في فلسطين، من جنين إلى بئر السبع كتلة متجانسة لأنه لا وجود لليهود في هذه المناطق، وعلى كل واحدة من هذه المناطق الكيانية الثلاث أن تمنح المنطقتين الأخريين حرية تامة لمرور البضائع والأشخاص. كما كان يُنظر للقسم العربي من فلسطين أن يندمج مع شرقي الأردن لتشكيل دولة واحدة.

كما يعرض التقرير بالتفصيل المسألة الشائكة للأقليات في

---

(1) حول وضع فلسطين في تلك المرحلة، انظر هنري لورانس، المسألة الفلسطينية، 1922 ـ 1947، المجلد الثاني «مهمة مقدسة من التمدن» فايار، 2002.

الدولتين، ليسجل الاختلال الهام المرتبط بواقع السكان العرب أكثر خطورة من حال السكان اليهود. وهكذا سيكون 225 ألف عربي في الدولة اليهودية، بينما لا تكون إلا أقلية ضئيلة من 1250 يهودي في الدولة العربية، ولأجل حل هذه الصعوبة الكبيرة، يستند التقرير على المثال اليوناني ـ التركي لعام 1923، ويقترح تنظيم تبادل سكاني أملاً في أن «يحسن الزعماء اليهود والعرب إظهار ذات الشعور بالمسؤولية كما زملائهم اليونانيين والأتراك»، ومهما كانت الحجج المفصلة في التقرير (الذي يدعو خاصة لبذل الجهد من أجل زيادة مساحة الأراضي القابلة للزراعة في المناطق التي سيأتي العرب للإقامة فيها تاركين الدولة اليهودية)، كان اختلال توازن التعامل بين الجماعتين كبيراً، لأن هذا العرض للتبادل، نظراً لعدد السكان وتوزعهم على مجمل الأراضي، يتحول في الواقع إلى تنظيم لترحيل السكان العرب. وفضلاً عن ذلك، كانت الحكومة البريطانية، التي وافقت على المبادئ الأساسية لهذا التقسيم، تتجنب أن تأخذ رسمياً هذه الفكرة على عاتقها.

ولم يطل انتظار ردود الفعل. فمن جهة الفلسطينيين، كانت صدمة حقيقية لأنهم وجدوا فيها كل ما كانوا يخشونه منذ عدة سنوات: فقدان جزء من أرضهم، وإقامة دولة يهودية ومشروع ترحيل للسكان العرب. . . بينما كان تصور اندماج مع شرقي

الأردن يخفي حتى اسم فلسطين. ورفضت اللجنة العربية العليا، بقيادة الحاج أمين الحسيني النتائج بصورة مباشرة. وفي العالم العربي كانت الإدانة شديدة، وقد عُبِّر عن هذا الموقف بصورة جذرية في العراق ومصر، وخاصة في الأوساط الإسلامية، حيث كانت قد تأسست حركة الاخوان المسلمين من قبل حسن البنا قبل ذلك بعدة سنوات.

أما المنظمات الصهيونية، فكان رد فعلها الأول الرفض كذلك للأسباب نفسها... لكن معكوسة. وفي مؤتمر باريس 1919، كانت قد حددت اتساع مطلبها من الأرض ليشمل كل فلسطين وأيضاً جزءاً من لبنان والجولان وحوران والقسم الخصيب من شرقي الأردن، وجزءاً من سيناء يقرب من 50 ألف كلم^2، وهنا يُعرض عليهم جزء من فلسطين، في نظرهم، مبتور بالقرار البريطاني بإقامة شرقي الأردن. لكن حاييم وايزمن ودافيد بن غوريون كانا عمليين، ورغم كل شيء، اعتبرا أن لهذا التقرير الفضل في استحقاقين: الأول أنه تطلع إلى إقامة دولة لليهود والثاني النظر في ترحيل قسم من السكان العرب. وفي المؤتمر الصهيوني في زوريخ (في آب/أغسطس 1937) مالا لقبول مشروط برفض كلي من اليمين المطالب بالتعديل بقيادة يابوتنسكي. وفي النهاية تبنى المؤتمر موقفاً تكتيكياً يعتبر مشروع التقسيم المقدم من قبل اللجنة الملكية «غير مقبول» ويعطي اللجنة

التنفيذية «الصلاحيات الكاملة لتطبيق الشروط الدقيقة للحكومة البريطانية في موضوع الإقامة المقترحة لدولة يهودية»[1].

وفي النهاية، لم تأخذ الحكومة البريطانية أي قرار، وكان يجب انتظار نهاية الحرب العالمية الثانية لكي تناقش مسألة التقسيم من جديد على أسس جديدة؛ هي ما ستعرضه الجمعية العمومية للأمم المتحدة في تصويتها في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947.

من أجل الوصول إلى هذا القرار التاريخي، وبعد الاستماع إلى الطرفين اللذين كانا موجودين على الأرض (الوكالة اليهودية واللجنة العربية العليا) قررت منظمة الأمم المتحدة، في نيسان/أبريل 1947 تشكيل لجنة خاصة لكي «تتحقق وتسجل الوقائع والقيام بتحقيق (على الأرض وفي جميع الأمكنة التي تراها مفيدة) حول جميع المسائل وجميع المشكلات المتصلة بالقضية الفلسطينية». وقد عُرفت هذه اللجنة برمزها الإنكليزي وضمت أوستراليا وكندا وغواتيمالا والهند وإيران، وهولندا والبيرو والسويد وتشيكوسلوفاكيا والأوروغواي ويوغوسلافيا، وفي أيار/مايو 1947، جاءت إلى فلسطين، ووجدت بلداً في حالة حرب

(1) هنري لورانس، المسألة الفلسطينية، المجلد الأول «اختلاق الأرض المقدسة» فايار 1999.

خفية حيث كان يعرف كل طرف من القوى الفاعلة أن الأيام المقبلة ستكون حاسمة لأن التاريخ في موقع التأرجح. وكانت أشكال التوتر مخيفة نظراً لأن البريطانيين، الذين تجاوزتهم الأحداث كثيراً، وفي كل حال، لم يعد لديهم أية سياسة غير القمع، بعد أن قرروا الرحيل.

في هذا التشوش ستحاول اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، والمكلفة بمهمة شبه مستحيلة، تصور الصيغ القابلة لتعيد، إن لم يكن السلام، فعلى الأقل نوعاً من التهدئة في فلسطين، ورفضت اللجنة العربية العليا المناقشة: ففي رأيها، كما مثل مجموع العرب، لا شيء للمناقشة، لأنه لا تساهل في الحق بالاستقلال. وعلى العكس، ظهرت الوكالة اليهودية الممثلة بزعيميها الأساسيين حاييم وايزمن ودافيد بن غوريون خاصة، أكثر يسراً لتمثيل طروحاتها والإجابة على الأسئلة. وطالت مناقشات اللجنة الدولية وتحقيقاتها في فلسطين وعبر الرحلات إلى بيروت وعمان، بينما ذهب بعض أعضائها إلى ألمانيا والنمسا، وفي نهاية آب/أغسطس، كان تقريرها جاهزاً. وتم التوافق على عدد من المبادئ الأساسية، أهمها إنهاء الانتداب واستقلال فلسطين في «نهاية مرحلة انتقالية قصيرة جداً ما أمكن»، وتبني نظام خاص للأمكنة المقدسة وحماية حقوق الأقليات، وعلى هذا الأساس، كانت اقتراحات أعضاء اللجنة تنقسم إلى نظرتين مختلفتين،

ففضلت أكثرية[1] البلدان الأعضاء حل التقسيم المتناسب مع اتحاد اقتصادي، أما القدس ومنطقتها فتوضع تحت الوصاية الدولية، وشملت الدولة العربية الجليل الغربي، والضفة الغربية (دون القدس) وفي الجنوب شريط من الساحل الممتد من جنوبي يافا حتى مصر، وكان السكان يتألفون من 735 ألف نسمة، منهم 725 ألف عربي وعشرة آلاف يهودي. أما الدولة اليهودية فكانت تضم 905 آلاف من السكان منهم 498 ألف من اليهود و407 آلاف من العرب، ويضاف إليهم حوالي 90 ألف بدوي. وكان عدد سكان القدس 100 ألف من اليهود و105 آلاف من العرب.

وخشية المضاعفات المنحرفة للتقسيم، فضلت أقلية في اللجنة (إيران والهند ويوغوسلافيا)[2] حماية فكرة نظام اتحادي فدرالي، يتكون من دولة عربية وأخرى يهودية، في نظام دستوري ملازم لكل دولة فدرالية، وخاصة بمجلسين: أحدهما منتخب بشكل متساوي من قبل الشعبين، والآخر على أساس نسبة انتماء السكان.

رفضت اللجنة العربية العليا وجامعة الدول العربية رفضاً كلياً الحلين المقترحين، بينما قبلت الوكالة اليهودية، بعد أن استبعدت طرح الدولة الاتحادية الفدرالية، فكرة التقسيم رغم أنها

---

(1) كندا وغواتيمالا، وهولندا والبيرو والسويد وتشيكوسلوفاكيا والأورغواي.

(2) امتنعت أوستراليا عن اتخاذ موقف لها.

اعترضت على فصل الساحل الذي يبعد الدولة اليهودية عن قسم من الجليل وعن مدينة القدس.

وخلال مناقشة نتائج اللجنة الدولية، شكلت الجمعية العامة لجنة خاصة لهذا الغرض، بينما أعلن البريطانيون رسمياً (13 تشرين الثاني/نوفمبر) أنهم سيرحلون نهائياً من فلسطين، في الأول من آب/أغسطس 1948 كحد أقصى. وبعد عدة أسابيع من المناقشات والمساومات، اتخذت الجمعية العامة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947 (بـ 33 صوتاً مع القرار، و13 صوتاً ضد القرار و10 أصوات امتنعت عن التصويت) قرار التقسيم إلى دولتين مع نظام خاص للقدس ومنطقتها. ومن المؤكد أن أحد العوامل الحاسمة في هذا التصويت كان تقارب وجهات النظر، غير المتوقع أبداً، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، الذي تُرجم في الوقائع بأعمال منفصلة، لكن متكاملة في النهاية لدفع العديد من الدول المناهضة إلى اختيار التصويت لصالح التقسيم. وتحملت فرنسا نفسها ضغوطاً قوية من جانب الولايات المتحدة، وخاصة لمنح المساعدة في إعادة البناء. . .

كان التقسيم المتخذ قراره يستند إلى شكل يختلف قليلاً عما اقترحته اللجنة الدولية التابعة للأمم المتحدة لأن بعض المدن ومنها بئر السبع كانت ملحقة بالدولة العربية، مما يخفض الأقلية العربية في الدولة اليهودية، وفضلاً عن ذلك، اقتصرت المرحلة

الانتقالية على مدة شهرين مما زاد في قساوة تغيير النظام في هذا الإقليم الممزق بالعنف والأحقاد الناتجة عن سنوات المواجهات. وفي فلسطين، استُقبلت نتيجة التصويت بفرح كبير بين السكان اليهود وبذهول كبير بين السكان العرب، وكانت أعمال العنف التي استؤنفت فور ذلك في القدس لتمتد بسرعة إلى مجمل البلد بشائر أول حرب إسرائيلية - عربية، اعتبرت هذا القرار تقسيماً مجهضاً[1]. وكانت الهاغانا ترد على كمائن القتل والهجمات الفلسطينية بأعمال المتفجرات البلاستيكية، بينما كانت الأرغون ترد بنشر الرعب بوضع القنابل في الأماكن العامة. وأصبحت المواجهات المرعبة منتشرة في كل مكان وكانت الضحايا المدنية تدفع الضريبة الأكبر. وفي مرحلة أولى، كان المقاتلون العرب يتفوقون على الأرض بوضع القوى المسلحة والمستوطنات اليهودية أمام صعوبة كبيرة، وخاصة في منطقة القدس التي كانت ساحة لمعركة ضارية. واعتباراً من شهر آذار/مارس نجح بن غوريون في قلب الوضع لصالح الهاغانا التي كانت تلقت وسائل هامة من الأسلحة، جاءتها من أوروبا الشرقية، ومن الرجال بعد إعلان التعبئة العامة. وفرض مسلحوها أنفسهم خاصة في منطقة تل أبيب، والجليل والقدس. في المقابل تأثر الفلسطينيون كثيراً

(1) هنا يستعاد التعبير المذكور في كتاب ألن غريش ودومينيك ڤيدال، فلسطين عام 47، تقسيم مجهض، كومبليكس 1987.

بمقتل أحد قادتهم البارزين، عبد القادر الحسيني، وأرهقوا بمجزرة التاسع من نيسان/أبريل، في دير ياسين، المرتكبة من قبل مجموعة مسلحة من منظمة الأرغون.

حرب 1948

أدى الدخول في الحرب، غداة إعلان استقلال الدولة اليهودية (14 أيار/مايو 1948) من قبل جيوش شرقي الأردن ومصر وسورية، إلى تعديل ميزان القوى لصالح العرب، لكن هذا لم يدم طويلاً لأنه منذ تموز/يوليو، انقلبت المواجهة العسكرية لصالح إسرائيل، فاستفادت قواتها المسلحة من وحدة قيادتها (في 31 أيار/مايو 1948) في وجه جيوش عربية لم يكن عملها منسقاً، ومن تعبئة قوية مرتبطة بالمبرر القوي للشباب الصهيوني الذين أدركوا خطورة المرحلة الحاسمة من تاريخهم ومن صفقة أسلحة ثقيلة ضخمة جاءتهم من تشيكوسلوفاكيا، يعني من الاتحاد السوفياتي.

وجاءت اتفاقات الهدنة بين إسرائيل ومختلف الدول العربية بين شباط/فبراير وتموز/يوليو 1949، حسب مصطلحات القرار (62) المتخذ في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1948، في مجلس الأمن، والمفترضة أنها تفتح مرحلة انتقالية، يجب أن تتيح إجراء مفاوضات في منظور إقامة سلام دائم في المنطقة. وفي الواقع،

كان العنف العدائي يمنع أي نوع من المناقشة، وأقامت نصوصه وضع الأمر الواقع حتى جاءت حرب 1967 تقلب كل شيء.

فمن جهة النظرة للحدود، يجدر التمييز بين صورتين: 1) عندما تبحث الاتفاقات خطوط الفصل في الهدنة، فتحدد بوضوح بتعابير متماثلة في الوثائق الأربع بأنه «يجب ألا تعتبر في أي حال، حدوداً سياسية أو إقليمية، وأن تُرسم دون حكم مسبق للحقوق والمطالب والمواقف لهذا الطرف أو الآخر، كهدنة في الإطار النهائي لقضية فلسطين». 2) على الأقل بالنسبة للبنان ومصر، فإن اتفاقات الهدنة تحيل جزئياً إلى الحدود الدولية القائمة على أساس وجوب حصول انسحابات للقوات المسلحة.

هذه الاتفاقات تحدد بوضوح الحدود بين إسرائيل مع مصر ولبنان، لكنها تبقى غامضة بشأن هذه الحدود مع سورية. وفي ما يخص فلسطين، لم تتم تسوية شيء لأنه رُسم خط فاصل مؤقت عرف باسم الخط الأخضر، ولم يتوقف الإسرائيليون عن محاولة تغييره لصالحهم. وكان الوضع على الأرض يكرس توسعاً هاماً للدولة اليهودية في فلسطين نسبة إلى ما كان قُدر لها في قرار 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947. فتحولت مساحتها في الواقع من 14 إلى 21 ألف كلم^2، متضمنة من الآن كل الجليل والقسم الغربي من القدس حتى أسوار المدينة القديمة التي انتقلت إلى الإشراف الأردني عليها، والنقب حتى مرفأ إيلات على البحر الأحمر

وقسماً من الشريط الساحلي الذي يمتد إلى الحدود المصرية.

إذا كانت هذه الحرب في مجملها هزيمة مرهقة للعالم العربي، يجب أن ندرك أنه لم تكن لها النتائج نفسها بالنسبة للقوى العربية المختلفة: فإذا كانت مأساوية بالنسبة للفلسطينيين، فالنتيجة لم تكن كذلك بالنسبة للدول العربية التي حصلت على مكاسب أرضية كان بعضها هاماً جداً.

أما بالنسبة للفلسطينيين، كان هذا المنعطف الحاسم في تاريخهم، في الواقع كارثة حقيقية. حتى الآن كان الشعبان يتصارعان مع بقاء فرص بناء مستقبلهما. وبعد عام 1948، انقلب كل شيء، فإذا كانت الحركة الصهيونية قد حققت الهدف الذي حددته لنفسها منذ مؤتمر بال في عام 1897 ـ الحصول على دولة ـ فقد خسر الفلسطينيون كل شيء: فلم تبق لهم قيادات وأصبحوا منقسمين إلى أجزاء منفصلة وخضعوا على الأرض التي كانت محسوبة من فلسطين إلى سلطات أخرى: إسرائيل بالنسبة لمن ظلوا على أرضهم، وشرقي الأردن ومصر بالنسبة للذين ظلوا في الضفة الغربية وغزة. والمصير الأكثر مأساوية كان مصير 700 ألف إلى 800 ألف فلسطيني رأوا حياتهم تنهار وأصبحوا لاجئين مجهولين وبدون وطن. وإذا كان بعضهم قد غادر هرباً من المعارك، كان كثيرون قد طردوا عمداً من بيوتهم ومن أرضهم من قبل القوات الإسرائيلية. وكان الهدف واضحاً جداً: ففي دولة يهودية، لا بد

من أكثرية يهودية. واستناداً إلى المعايير السكانية، لا جدال في أن اليهود كانوا قد ظلوا أقلية في إسرائيل دون هذا الترحيل القسري. وكانت دولة اليهود في خطة التقسيم تشتمل على عدد متقارب من العرب (497 ألف إذا أحصي البدو معهم) واليهود (498 ألف) وعلى العكس في الدولة العربية لم يكن مقدراً أن يكون فيها إلا 10 آلاف من اليهود، إضافة إلى 100 ألف كان مقدراً لهم أن يعيشوا في القدس، ويعني هذا أن أدنى إضافة إلى الأرض «الموعودة» للفلسطينيين، وخاصة في الجليل، كانت تؤدي حتماً إلى أن يكون العرب أكثر عدداً حتى في داخل الدولة اليهودية، بالطبع مع التحفظ في شأن الهجرة اليهودية التي كانت لن تتأخر عن التزايد بعد ولادة الدولة اليهودية. بيد أنه بعد الترحيل لم يكن هناك إلا 160 ألف فلسطيني على الأرض الخاضعة لسيطرة إسرائيل. وكانت هذه الصدمة النفسية للرحيل ثم للنفي القسري عنيفة للغاية، لهذا فإنها لا زالت إلى اليوم بعد أكثر من خمسين سنة، في قلب المأساة المعاصرة للتعارض الإسرائيلي ـ الفلسطيني. وغداة استقلال الدولة اليهودية، استمرت هذه السياسة بانتظام قاسي يمنع أية عودة للاجئين الفلسطينيين رغم القرار 194 الصادر عن الأمم المتحدة، الذي يقضي بتلك العودة وبتسهيل التشريع حول الأملاك المتروكة، وإقامة مهاجرين جدد في منازل وقرى وأراضي الذين كانوا قد رحلوا.

أما بالنسبة لشرقي الأردن التابع للملك عبد الله، فكان الوضع مختلفاً بصورة جذرية: فكان جيشه بقيادة ضباط بريطانيين (أشهرهم غلوب باشا) ومدعوماً بفرق عراقية، وقد تلقوا جميعاً صدمة المعارك، لأن الضفة الغربية كانت تحت سيطرتهم حتى القدس القديمة. وكان يمكن النظر في إقامة دولة فلسطينية على هذا الجزء من فلسطين الذي أصبح خاضعاً لدولة عربية لكن ذلك لم يكن قضية للأمير عبد الله الذي أصبح ملكاً في عام 1946، وكان يلاحق منذ زمن طويل هدفاً آخر: ضم الضفة الغربية لنهر الأردن، وقد أكد ذلك علناً في آذار/مارس 1948، في صحافة بيروت بالتعابير التالية: «لي في فلسطين حقوق ومطالب يرتبط بتحقيقها مستقبل مملكتي... ولشرقي الأردن، أقرب جار لفلسطين، الحق بإلحاق هذا الإقليم به أكثر من أي بلد آخر»[1]. لقد كان يدرك أنه يستطيع الاعتماد على الدعم البريطاني الذي بدونه يكون هامش مناورته، في كل الأحوال، محدوداً جداً. ورغم أشكال الإدانة الحادة وغير المؤثرة من الجامعة العربية، قام بضم الضفة الغربية إلى إمارته، وفي نيسان/أبريل 1950، أخذت إمارة شرق الأردن اسم المملكة الهاشمية الأردنية. وفي محاولة لتثبيت هذا الكسب، حاول عقد سلام مع المسؤولين الإسرائيليين

(1) ذكر ذلك جان ببار آلِم في كتاب «اليهود والعرب ثلاثة آلاف سنة من التاريخ» غراسيه، 1968.

الذين كان يعرفهم جيداً لأنه كانت له اتصالات بهم في زمن الانتداب. وأثارت خطوته غضب الوطنيين الفلسطينيين إلى درجة أنه اغتيل من قبل أحدهم في 20 تموز/يوليو 1951، أمام مدخل المسجد الأقصى في القدس.

عندما وقّعت سورية الهدنة في 20 تموز/يوليو 1949، كانت تتمتع بأفضلية معينة على الأرض نسبة إلى الوضع الإقليمي قبل الحرب لأن جيشها كان قد نجح باحتلال بعض القطاعات الشمالية من فلسطين قرب بحيرة طبريا والحولة في وضع متجاوز لحدود 1923. والمادة الخامسة تنص على أنه إذا كان خط الهدنة يمتد على طول الحدود الدولية بين البلدين، فإن خط الهدنة الفاصل يتبعه، وفي الحالة المعاكسة، تكون القطاعات التي توجد بين الحدود الدولية وخط الهدنة منزوعة السلاح. وهكذا اعتُبرت مناطق منزوعة السلاح دون أن يكون ممكناً الاتفاق على وضعها النهائي، مما ترك مسألة السيادة على هذه المناطق من القضايا المتنازع عليها. ومن حيث المبدأ، كان الطرفان يتمتعان بحرية زراعة بعض القطع من الأرض، لكن هذا كان يتسبب في الواقع بالكثير من الحوادث التي ساهمت في تصعيد التوتر الذي ظل دائماً شديد التوتر في هذه المنطقة حتى عام 1967. وكان خط وقف إطلاق النار يمثل إيجابيات لا جدل فيها لسورية التي كانت تمسك بجميع المواقع الاستراتيجية في هضبة الجولان حتى ضفة

بحيرة طبريا التي كان لها مدخل مباشر إلى مياهها.

أما حرب عام 1967 فقد غيرت الصورة كلياً، لأن الجيش الإسرائيلي احتل الجولان مفرغاً مما يقرب من 90% من سكانه السوريين. وأدت حرب 1973، إلى اتفاقات فك الاشتباك في عام 1974، واستعادت سورية جزءاً من أراضيها مع مدينة القنيطرة. وعندما فتحت المفاوضات في ما بعد توقيع اتفاقات أوسلو، اتخذت سورية الموقف ذاته بطلب أن تكون الحدود بين الدولتين، في إطار معاهدة سلام، مثبتة عند حدود 4 حزيران/ يونيو 1967 التي حددتها هدنة 1949.

أما الهدنة بين مصر وإسرائيل، الموقعة في 24 شباط/ فبراير 1949 فإنها أعادت الوضع صراحة إلى الحدود الدولية بين البلدين (حسب المادتين 2 و 3) ولم تحدد تعرجات الخط الفاصل إلا على الأرض الفلسطينية، وبعد عدة ترتيبات متبادلة وإقامة منطقة مجردة من الأسلحة حول العوجة (جنوبي رفح)، كرست وضعاً على الأرض لا يطال السيادة المصرية في شيء لأن الإسرائيليين انسحبوا من مواقع محتلة في سيناء إلى ما بعد الحدود الدولية، بينما احتفظ الجيش المصري بالسيطرة على جزء من فلسطين الذي كان مخصصاً للدولة الفلسطينية في القطاع المحصور بين رفح وغزة، والمقتصر على مساحة من الأرض بطول 40 كلم وعرض حوالي 10 كلم: هكذا تحدد قطاع غزة في

المادة 6 من الاتفاق: «يحدد قطاع غزة ـ رفح بخط يمتد من الساحل إلى منفذ وادي هاسي باتجاه الشرق نحو دير سونيد ثم، إلى ما بعد طريق غزة ـ المجدل، حتى نقطة تقع على بعد 3 كلم، وبعدها نحو الجنوب بموازاة طريق غزة ـ المجدل حتى الحدود المصرية».

هذا الجزء من الأرض، الذي رسم محيطه بمصير الحرب، شهد تدفقاً كبيراً من الفلسطينيين الذين، كما كثيرين غيرهم، ظنوا أنهم سيجدون ملجأ مؤقتاً انتظاراً لإمكانية العودة إلى بيوتهم الموجودة على بعد بضع عشرات الكيلومترات إلى الشمال. ومنذ ذاك الوقت كانوا يشكلون حوالي 90% من السكان وجعلوا من قطاع غزة سماداً للوطنية الفلسطينية. وبعد خمسين سنة، يعتبر وضع سكان هذه البقعة من الأرض المكتظة بالسكان والمنسية طويلاً هي دون شك أكثر مأساوية من أي وقت مضى.

شرقي الأردن

المساحة التي ستقوم عليها إمارة شرقي الأردن تبدو في هذا الوقت هامشية للغاية. وبالنسبة للمنطقة التي تندرج فيها، إنها لا تمثل أية خصوصية حقيقية اقتصادية ولا جغرافية ولا ثقافية ولا اجتماعية، وفوق ذلك، فإنها ذات قيمة استراتيجية ضعيفة ولا تملك أي مورد طبيعي. وفي زمن الإمبراطورية العثمانية، كانت مندمجة في ولاية سورية، وكانت مؤلفة من سناجق حوران

ومعان. وفي النهاية، كانت مصلحة هذه المنطقة تكمل بشكل أساسي في واقع كونها مَمراً لطريق مواصلات هامة: الخط الواصل بين دمشق والمدينة ومكة، وعند الإنطلاق من العاصمة السورية، كان هذا المحور يؤلف طريق الحج التي كانت الإمبراطورية مضطرة لتأمين حمايتها. وفي نهاية القرن التاسع عشر، أثناء الاحتلال البريطاني لمصر، حاولت الإمبراطورية العثمانية تعزيز مواقفها في هذه المنطقة بتأكيد حضورها السياسي والعسكري، الحضور الذي تعزز بإنشاء خط حديدي (اكتمل في عام 1908) يربط دمشق بالمدينة عبر عمان ومعان.

وبعد الحرب، عندما كانت المنطقة تشهد الكثير من المساومات الدبلوماسية، كان بإمكان إمارة شرقي الأردن مع ما يحيط بها من الشمال والشرق والجنوب، أن تندمج مع هذا أو ذاك من الأقطاب الجيوسياسيين الأساسيين الموجودين أو في طريق الوجود: وكل شيء يرتبط بالطبع بنسب القوى الموجودة. وكان فيصل قد أدخلها في الدولة التي كان يريد إقامتها (في المملكة المؤقتة التي شكلت دولته خلال بضعة أشهر) لأنه كان يعتبر دائماً أنها تؤلف مع فلسطين، الولاية الجنوبية لسورية. ومن جهته، ابن سعود كانت لديه كل الوسائل ليأخذ منها قسماً هاماً بالقوة (بإرسال جنوده مرات متكررة حتى أبواب عمان) كما بالتفاوض.

لكن سادة اللعبة هم بالطبع البريطانيون الذين كانوا يتمسكون بالاحتفاظ بالسيطرة عليها من أجل منع فرنسا من أن تمد نفوذها إلى الجنوب والتمتع بتواصل أرضي بين الخليج والبحر الأبيض المتوسط (بين العراق وفلسطين). فإذا كانوا بالتالي مقتنعين بضرورة الإمساك بهذا الإقليم، فإن المسؤولين البريطانيين كانوا منقسمين حول مسألة نظامه. فكان السير هيربرت صموئيل (المفوض السامي البريطاني الأول في فلسطين، من عام 1920 إلى 1925) نصيراً لربطه بفلسطين كلياً أو جزئياً، لأنه كان يرى فيه وسيلة لتمتين إنشاء البيت الوطني اليهودي الموعود للحركة الصهيونية، وكان يعمل بالتالي لإقناع لندن بإرسال قوة عسكرية تعزز الوجود البريطاني والاطمئنان بشكل نهائي للسيطرة على شرقي الأردن. وفي برقية، بتاريخ 29 تموز/يوليو 1920، كتب يقول: «لن تكون هناك أية صعوبة لاحتلال شرقي الأردن ما بعد خط حديد الحجاز، لذا أنصح بحزم بعدم التغاضي عن هذا الظرف الملائم الذي يتيح لنا تأمين حدود مقبولة في فلسطين». وفور ذلك أظهرت وزارة الخارجية خياراً لم يتأخر في تشكيل عبء على القضية التي تجعله في مواجهة العرب وخاصة مع الشريف حسين، وفي كل الأحوال لم تكن الوسائل العسكرية قابلة للاستمرار إلى النهاية وخاصة في وقت كانت تخفيضات هامة للموازنة قد أثرت على الاعتمادات المخصصة للجيش عندما

انتهت الحرب. وليس فقط لم يعد ممكناً توسيع المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش بل حتى أصبح يُطلب تجميع الفرق العسكرية في المناطق التي كان من الضروري وجودهم فيها: في فلسطين والعراق حيث كانت حركات مقاومة هامة تهدد بإلحاق الضرر بالخطط البريطانية.

أما الحل بخطوطه الكبرى فكان يقوم على وضع صيغة مرنة تمهد للمستقبل: بقيام حكومة عربية تعتمد على رضى السكان المحليين الذين يقودهم أحد أبناء الشريف حسين الذي يستطيع التمتع بنوع من الحكم الذاتي ثم من الاستقلالية بعد ذلك، وفي إطار من التعاون مع لندن. وكانت هذه الصيغة إجمالية عامة لأنها تتعلق بوضع العراق كذلك: «الحل الشريفي» كان يقوم في الواقع على اقتراح دولتين ـ العراق وشرقي الأردن ـ لابني الشريف حسين اللذين كانا يقومان حينذاك بدور سياسي هام. وكانت هذه الصيغة تُظهر إيجابية عدم زيادة أعباء الإمبراطورية وتتوافق مع اتجاه المطالب العربية التي استهزأ بها الفرنسيون في سورية كما البريطانيون في فلسطين.

وعلى أساس هذه الاتجاهات الجديدة، تقررت الخيارات النهائية خلال مؤتمر هام نظم في القاهرة، في آذار/ مارس 1921، وضم إلى السكرتير الجديد للدولة لشؤون المستعمرات ونستون تشرشل المقررين الرئيسيين في الشؤون السياسية

والعسكرية البريطانية في الشرق الأدنى. وتقرر تطبيق الخطة التي تتطلع لتنصيب فيصل على عرش العراق واقتراح عبد الله على عرش شرقي الأردن، رغم التحفظات المقدمة خاصة من قبل السير هيربرت صموئيل وت. لورانس، وبعد عدة أيام، التقى تشرشل مع عبد الله في القدس من أجل التفاوض في شروط هذه الخطة. وكان لدى ابن الشريف في الواقع مطامح أخرى روج لها دون نجاح، لأن لندن لم تكن تريد لا توحيد العراق وشرقي الأردن، ولا بالطبع توحيد ضفتي نهر الأردن الذي كان عبد الله يتعملق به كثيراً وانتهى إلى تحقيقه ـ جزئياً على الأقل ـ بنتيجة الحرب الأولى العربية ـ الإسرائيلية. وبعد الكثير من المساومات، قَبِلَ الأمير إقامة حكومة شرقي الأردن لفترة انتقالية لمدة ستة أشهر بدعم من الضباط البريطانيين، يقرر في نهايتها النظام النهائي في البلد. ورغم الكثير من الصعوبات المرتبطة بالاعتراض الداخلي، كما بالمطامع الخارجية لابن سعود، كانت التجربة مقنعة وسيصبح شرقي الأردن دولة مستقلة، مرتبطة ببريطانيا بمعاهدة 1923.

كان هذا الإقليم يبرز بصفته دولة مستقلة، وكان لا بد من تعيين حدوده الدقيقة والنهائية.

في الأصل كان شرقي الأردن يؤلف جزءاً من المنطقة التي كانت تشكل امتداداً لفلسطين من جهة الشرق. ومن أجل إدارة

تطور الحدود الأردنية بعد إتفاقات عام 1965

هذه المنطقة الواقعة على جانبي نهر الأردن، كانت عصبة الأمم قد عهدت لبريطانيا بالانتداب عليها في تموز/يوليو 1922. وفي نظر الكثيرين من الصهاينة، لم يكن هناك شك في أن فلسطين، التي كانوا يتطلعون إليها لبناء بيت وطني يهودي بموجب تصريح بلفور (استعيد بكامله في مقدمة نص الانتداب الصادر عن عصبة الأمم) كانت تمتد إلى ضفتي نهر الأردن[1]. بيد أنه، حتى قبل التكليف الرسمي بالانتداب، وللأسباب التي طرحت أعلاه، كانت لندن قد قررت الفصل التام بين هذين القسمين من الأرض. ولم تكن عازمة على دعم إقامة بيت وطني يهودي إلا على الأراضي الواقعة إلى الغرب من النهر، وكان شرقي الأردن مُعداً لمصير آخر بإقامة دولة عربية بقيادة الأمير عبد الله. وكانت إمكانية تنفيذ مثل هذه السياسة مطروحة في نص الانتداب الذي تقول مادته الخامسة والعشرون: «في الأراضي الممتدة بين نهر الأردن والحدود الشرقية لفلسطين، كما حددت بشكل نهائي، يكون للقوة المنتدبة وبموافقة مجلس عصبة الأمم، صلاحية تأخير أو تعليق تطبيق شروط الانتداب الحالي، وتعتبرها غير قابلة للتطبيق بسبب الظروف المحلية القائمة، واتخاذ الإجراءات التي تعتبرها ملائمة، لإدارة هذه الأراضي...».

---

(1) يفصل دايفيد بن غوريون مثلاً، حججاً متعددة بهذا المعنى في الفصل الثالث من كتاب العرب والفلسطينيين وأنا.صحف عام 1974.

هذه القيود جرى تحديدها بوضوح في مذكرة بريطانية، قدمت إلى عصبة الأمم التي قبلتها في أيلول/سبتمبر 1922، وفيها عرفت لندن الحدود بين فلسطين وشرقي الأردن بالتعابير التالية: خط يمتد من نقطة تقع على بعد ميلين عن مدينة العقبة، على الخليج الذي يحمل الاسم نفسه، ومروراً في وادي عربة، من البحر الميت ونهر الأردن حتى رافد اليرموك، ثم يتبع وسط هذا النهر حتى الحدود السورية. هكذا ثبت الفصل بين هاتين المنطقتين، على الصعيد القانوني، على حساب الصهاينة الذين لم يقولوا كلاماً شديد القسوة لشجبه بينما لم تكن توجد أية مستعمرة يهودية ولا سكان يهود في الواقع في شرقي الأردن.

وفي الشمال، سويت مسألة الحدود مع سورية باتفاق فرنسي - بريطاني وُقع في كانون الأول/ديسمبر 1920، تأكيداً لما كان قد تقرر في سان ريمو قبل بضعة أشهر عندما منح التفويض بالانتداب.

حينذاك كانت الحدود في الجنوب، خاضعة للنقاش مع ابن سعود في مسألتي نجد والحجاز، فكان ابن سعود (كما سنرى في الفصل الثالث) يريد أن تمتد مملكته إلى الشمال من أجل الحصول على حدود مشتركة مع سورية ولهذا الهدف كانت قواته تضاعف هجماتها في شرقي الأردن. وفي عام 1922، لم تكن قواته قد توقفت إلا على بعد ثلاثين كلم عن عمان، بسبب

الطائرات والدبابات البريطانية. وفضلاً عن ذلك، نجحت هذه القوات في السيطرة على قسم هام من وادي سيرهان، الممر الطبيعي الأساسي الواصل بين نجد وسورية، مع مدينة جوف الأساسية التي لم يكن ابن سعود يريد التخلي عنها بأي ثمن. وفي النهاية، قبل البريطانيون التخلي له عن منطقة وادي سيرهان حتى شمالي مدينة كاف لكنهم رفضوا قطعاً فكرة حدود مشتركة بين سورية وشبه الجزيرة العربية لأن هذا يحرمها من الحصول على مساحة أرضية ما بين الخليج والبحر المتوسط، من هنا هذا الرسم للحدود التي تشكل مساحة زائدة إلى الشرق وفاصلاً بين سورية وشبه الجزيرة العربية.

وإحدى مفارقات هذا التقسيم الذي لم يكن هدفه مرتبطاً إلا بالمصالح والخيارات البريطانية هي أن الدولة التي عينت حدودها تمثل تجانساً سكانياً نسبياً. ويبلغ عدد سكان هذا الجزء المشكل تعسفياً 225 ألف شخص يشتركون في الواقع بأنماط عيش متقاربة ومستندة إلى نظام اجتماعي واحد رغم أن البعض (حوالي 55%) كانوا من الفلاحين المستقرين في قطع من الأرض، في حين كان الآخرون من البدو الرحل (45%)، ويشكل هذا التمايز القطع الأساسي داخل هذا المجتمع ومع ذلك ليس هو شديد الوضوح لأن عدداً معيناً من الفلاحين يمكن أن تكون عندهم نشاطات موسمية قد تدفعهم للانتقال، بينما يقوم البدو الرحل بنشاطات

زراعية يمكن أن تثبتهم في أماكنهم لفترات طويلة.

وبعيداً عن هذه العلاقات المختلفة في العمل، كان النظام الاجتماعي يعكس هنا كما في أماكن أخرى من الشرق الأدنى، واقع أن التمدن كان لا يزال قليلاً جداً في النمو والعلاقات بين الأوساط المختلفة ضعيفة للغاية. وفي بداية عشرينات القرن الماضي، كانت مدينة السلط وحدها تبدو بلدة ذات أهمية يقرب سكانها من العشرين ألف مقيم؛ وكانت البلدات الأخرى أقرب إلى القرى الكبيرة: عمان مثلاً، لم تكن تعد في ذاك الوقت إلا 2400 مقيم. وكانت الهوية تُحدّد فيها بالارتباط العائلي والقبلي والعشائري. فكان لهذه البنية الاجتماعية بالتالي طاقة توحيدية قوية بالهوية المتوفرة لكل فرد كما بالتضامن المتوفر لدى المجتمع. وكان هذا أقوى من أن يشكك فيه أي تباين ثقافي أساسي لأن أكثر من 90% من هؤلاء السكان كانوا مسلمين سنة، وأقل من 10% كانوا من المسيحيين الموزعين بين الطقوس المختلفة.

بسبب بنية هذا المجتمع المؤلف من قطاعات متباينة، لم يكن يوجد في البدء تماسك اجتماعي إجمالي لأنه كان لكل قبيلة خصوصياتها وغالباً ما كانت في خصومة، إن لم يكن في نزاع مع القبائل الأخرى. وهذا هو التحدي الذي كان يواجه عبد الله، وخاصة في السنوات الأولى من عرشه. ولم يكن لدى قبائل شرقي الأردن أي مبرر للخضوع لنظامه ولا لقواعد قانونية ولا

لمراجع امتدادية غريبة عنهم بصورة كلية. وفوق ذلك، فقد شكلت الحدود بالنسبة لبعضهم على الأقل نوعاً من القطع لتقاليدهم بين عدة سيادات وبالتالي بين عدة ولاءات متزاحمة.

رغم كل هذه التناقضات، نجح الأمير عبد الله في فرض هذه الدولة الجديدة، على هذا المجتمع غير المتماسك في آن معاً بمسارات بعيدة النظر في التكامل السياسي وباللجوء إلى العنف ضد الذين كانوا يحاولون معارضته[1].

العراق

يمثل العراق رهاناً أكثر تعقيداً من شرقي الأردن لأن الظروف السياسية والاجتماعية تعود هنا لمسارات تاريخية ذات مدى أوسع.

فالإقليم الذي سيصبح هو الدولة العراقية كان حينذاك مساحة فيها الكثير من التعارضات، بين شمال من الجبال المرتفعة إلى أكثر من ثلاثة آلاف متر، والمنفصلة بأودية عميقة وطويلة وبسهول خصبة واسعة. وفي الوسط يقع قلب بلاد ما بين النهرين وفيها دجلة والفرات اللذان يرويان مساحات واسعة من الأراضي الخصبة رغم جفاف المناخ الصحراوي. وفي الجنوب، تنتشر منطقة يلتقي فيها هذان النهران الكبيران فيولدان مشهداً غير عادي

(1) لويس جان دوكلوس، الأردن، الصحافة الجامعية الفرنسية PUF، 1991.

التنوع السكاني في العراق

حيث تمتزج الأرض والمياه في مستنقعات ضخمة. وفي الجنوب الغربي أخيراً، توجد صحارى يؤلف جزء منها امتداداً شمالياً لشبه الجزيرة العربية.

في هذه المساحة الشديدة التمايز، يعيش سكان هم بهذا القدر من التمايز بشكل معين. ولم تعد توجد في هذا الواقع تمايزات الهوية الحاسمة في الإسلام والعروبة لأن هذه المنطقة التي فيها خط فاصل بين المسلمين السنة والمسلمين الشيعة، وفضلاً عن ذلك تتميز فيها الانقسامات العرقية بالوجود القديم لطائفة هامة من الأكراد، ودون نسيان وجود عدد آخر من الأقليات (من يهود ومسيحيين وتركمان..) التي تشهد على الثروة التاريخية والبشرية لهذه المنطقة، وبين هؤلاء السكان ذوي التكوين الثقافي المتباعد جداً ويعيشون في الغالب جنباً إلى جنب دون أن يتمازجوا، لا يمكن إيجاد أدنى وعي سياسي مشترك يستطيع أن يوحي بأطر انتماء لمصير واحد، نظراً لأن الأفكار الغربية التي ساهمت في تجديد الفكر السياسي في الشرق العربي لم تصل أبداً إلى بلاد ما بين النهرين. وبتعبير آخر، الفروق هي إلى الحد الذي يمكن التحدث هنا عن «ثقافة الانقسام»[1].

وغداة الحرب العالمية الأولى، كان يمكن تقدير العدد

---

(1) بيار جان لويزار، إنشاء العراق المعاصر، منشورات CNRS، 1991، طبعة ثانية 2002.

الإجمالي لسكان العراق بحوالي 2,5 مليون أكثر من نصفهم مسلمون من الشيعة، وحوالي 18 إلى 20% من السنة، ويقرب من ذلك من الأكراد، والباقي حوالي 8 إلى 10% موزعون بين جماعات الأقليات المتنوعة، والتباين الأساسي هو بين الشيعة والسنة الذين يشكلون معاً ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان، ويقيم الشيعة بشكل خاص في الجنوب، وخاصة في البصرة، لكنهم يوجدون أيضاً في بغداد، حيث تعتبر الجماعتان المسلمتان متعادلتين تقريباً على الصعيد السكاني. ويعيش السنة خاصة في وادي الفرات شمالي بغداد وفي وادي دجلة بين بغداد والموصل، ويتميزون بواقع اجتماعي لافت، فرغم أنهم أقل بكثير من الشيعة، فإنهم يؤلفون ما يقرب من مجموع النخب المسؤولة. أما الأكراد، فإنهم يعيشون بشكل شبه حصري في جبال الشمال حيث هم متجذرون، منذ زمن بعيد، في ثقافة خاصة مبنية بتاريخهم الفريد ولغتهم وأنماط معيشتهم رغم أن كثيرين منهم هم من السنة.

إلى هذه اللمحة الوجيزة عن الفروق في الهوية السكانية، يجب إضافة عنصر أساسي في كل مكان من الشرق الأدنى لهذه المرحلة، لكنه دون شك أكثر أهمية في العراق: التعارض بين المدن والأرياف. وأبعد من الفروق العرقية والدينية، تتحدد الحياة اليومية في الواقع بالانتماء لعالم المدينة أو لعالم الأرياف التي تشكل تكوينات ثقافية واجتماعية غريب بعضها عن البعض

الآخر بصورة كلية رغم أنه يمكن إيجاد نقاط تقاطع هنا أو هناك. فعالم الريف خاضع للعبء الكبير الناجم عن الانتماء القبلي الذي هو نظام اجتماعي هرمي جداً ومؤسس على روابط الدم حيث يأخذ كل واحد المكان الذي حدد له من قبل الجماعة ولايستطيع أحد الابتعاد عنه دون مخاطرة الضلال. وهذه العلاقة مع القبيلة هي بالتالي المرجع الأساسي للحياة اليومية بقواعدها ونظامها الأخلاقي وكذلك بشبكاتها التضامنية وأنظمة حمايتها. وهنا توجد كل قوة العصبية (روح القبيلة) كنمط حصري للضبط الاجتماعي.

أما الإنعزال تجاه العالم الخارجي الذي يحصر هذا النمط من التقسيم الاجتماعي الأفراد فيه، فإنه يتعزز بالغياب شبه الكلي لوسائل الاتصال، وبالأمية التي تجعل كل شكل حديث لتداول الأفكار غير مجد، وبظروف المعاناة المادية بشكل خاص التي يعيش فيها الكثيرون، هذا يعني إلى أية درجة لا يستطيع مجتمع من هذا النمط، كما نظر له أرنست جيلنر، أن يدرك فكرة الأمة وليس مفهوم الدولة. فكل إسقاط جماعي مستقبلي للتفكير في مشروع سياسي مشترك يتحطم أمام الحواجز الضيقة التي تسد الأفق المحجوب بحالات الإدراك الفردية والمركزة بكاملها على القبيلة والعشيرة أو القرية.

هذا العالم الذي كان يعيش دائماً حسب قواعده الخاصة وتيرته الخاصة، سيشهد فجأة مصيره السياسي مكرساً بدخول

بريطانيا العظمى التي ستفرض عليه خيارات حاسمة ومربوطة حصرياً بمصالحها كقوة كبيرة. ويعتبر وجود البريطانيين في هذه المنطقة لا يمكن فصله عن فكرهم الاستراتيجي الإجمالي الذي يعتبر بلاد ما بين النهرين ساحة حاسمة على طريق الهند كما كان الشاطىء المحاذي للخليج العربي ـ الفارسي، حتى بعد افتتاح قناة السويس في عام 1869. فلا بد بالتالي من فهم الأساسي في سياستهم في هذا القطاع، منذ القرن الثامن عشر، كعنصر في مجموع يرتبط بالاتجاهات الهامة المتخذة من قبل حكومة الهند. ومن جهة أخرى ظل المسؤولون في محطة بغداد والبصرة، داخل الجهاز الإداري للإمبراطورية العثمانية طويلاً مستقلين عن نظام القرار في الهند. وكان القنصل البريطاني الأول يقيم في البصرة منذ عام 1801، وأخذت الفرق العسكريه الأولى مواقعها في زوارق مسلحة، منذ عام 1834، على شط العرب. ومن البديهي أن التأثير المحلي للدبلوماسيين البريطانيين كان أكثر أهمية من تأثير زملائهم الغربيين بفضل الدور السياسي البعيد النظر الذي كانت تتبعه بريطانيا مع الإمبراطورية العثمانية.

في هذا المنظور، يكون من المنطق أنه عند اقتراب الحرب، وفي لحظة معينة انقلبت السياسة البريطانية تجاه الإمبراطورية العثمانية، وعملت لندن لاتخاذ جميع الإجراءات الممكنة التي تسمح لها بأي ثمن بالإبقاء على سيطرتها على

المنطقة وتجنب أن تتمكن ألمانيا التي لها بعض الأعمال في بلاد ما بين النهرين من تهديد مواقعها. هكذا، منذ السادس من تشرين الثاني/ نوفمبر 1914، نزلت قوات بريطانية في الفاو وتبعتها بعد ذلك إمدادات هامة. وسرعان ما اصطدمت بعثمانيين كانوا يتلقون المساعدة، في ظروف متناقضة وغامضة، من قبل مقاتلين من قبائل عربية كانوا يقصدون مقاتلة البريطانيين استجابة لنداء بالجهاد أطلق في السابع من تشرين الثاني/نوفمبر 1914، من قبل السلطات الدينية للإمبراطورية العثمانية، رغم عدائهم التقليدي للسلطة المركزية. وأتاحت أول معركة حاسمة للبريطانيين احتلال مدينة البصرة في نيسان/ أبريل 1915، ومتابعة التوجه إلى العاصمة بغداد التي احتلت بعد عامين، في آذار/مارس 1917، بعد معارك صعبة وطويلة تميزت خاصة بهزيمة قاسية في الكويت، في نيسان/أبريل 1916، حيث اضطرت حامية بريطانية قوامها 13 ألف رجل للاستسلام للعثمانيين. وأخيراً، احتُلت مدينة الموصل في تشرين الثاني/ نوفمبر 1918، بينما كانت الهدنة قد وقعت قبل أيام في 30 تشرين الأول/أكتوبر 1918، في مودروس مع الإمبراطورية العثمانية. وأحدثت هذه الفتوحات قطعاً جذرياً مع الماضي: لأول مرة، تصبح قوة غربية في موقع فرض سيطرتها على هذه المنطقة بكاملها، لأنه بالموازاة مع تقدم جيوشها، كانت تقوم إدارة مدنية تحت سلطة السير بيرسي كوكس الذي خلفه

مساعده السير أرنولد ويلسون في نيسان/ أبريل 1918.

كانت المناقشة حول طبيعة المؤسسات التي كان يجب إقامتها في هذه الأقاليم التي لم تكن حدودها قد ثُبتت بعد، منفتحة بقدر ما كانت خيارات سياسية معارضة تحظى بالدفاع عنها من قبل مختلف فروع الإدارة في الإمبراطورية البريطانية. فكان يريد البعض، مثل السير أرنولد ويلسون التمديد لنظام حكومة الهند، من أجل «تهنيد» بلاد ما بين النهرين بشكل معين، بضم ولايتي بغداد والبصرة إلى الإمبراطورية وإن لم تُضم ولاية الموصل؛ وكان يقترح آخرون تشكيل دولة أو عدة دول عربية مرتبطة بشكل معين ببريطانيا. وكان المسؤولون البريطانيون قد حاولوا، في تصريحاتهم الرسمية الأولية، طمأنة السكان بالتأكيد أنهم هنا فقط لمقاتلة العثمانيين، ولم يكن مطروحاً بالنسبة لهم فرض سلطتهم، وهذا هو مثلاً معنى النص الهام الذي وزع على السكان من قبل قائد الجيوش البريطانية (الجنرال مود) غداة الاستيلاء على بغداد حيث أكد خاصة (19 آذار/ مارس 1917): «ليس عليكم تصوّر أن الحكومة البريطانية تريد فرض مؤسسات خارجية. فأمل حكومتي أن تتحقق طموحات فلاسفتكم وأدبائكم. وأن يحقق السكان الازدهار». في ظل مؤسسات متوافقة مع قوانينهم المقدسة».

فور انتهاء الحرب (8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918) كما

رأينا، أعلنت فرنسا وبريطانيا، بصورة احتفالية رغبتهما في إقامة حكومات وطنية في كل مكان، وخاصة بهذه التعابير: «بعيداً عن الرغبة في فرض شكل خاص للمؤسسة على هذه الأقاليم، فليس لديهما هموم أخرى غير تأكيد دعمهما ومساعدتهما الفعلية، والأداء الطبيعي للحكومات والإدارات التي تقررها هذه الأقاليم بإراداتها الذاتية».. وتعتبر هذه التصريحات منهجية بشكل خاص: فينبغي محاولة طمأنة الزعماء السياسيين العرب الذين يقلقون من المطامع الإمبريالية لهاتين الدولتين اللتين يعرف أنهما تفاهمتا لتقاسم نفوذهما في المنطقة. إنها محاولة لكسب الوقت، ودون شك لإضعاف أشكال المقاومة لهذا الاحتلال الجديد الذي يظهر في كل مكان بأشكال مختلفة، ففي الساحة العراقية ـ في الولايات الثلاث خاصة ـ ذهب البريطانيون بعيداً جداً في النفاق لأنهم بلغوا درجة تنظيم استفتاء (في كانون الأول/ ديسمبر 1918 وكانون الثاني/ يناير 1919) لاستشارة السكان حول مستقبلهم السياسي، مع الاهتمام بعدم طرح إلا أسئلة متضمنة نموذجاً سبق تطبيقه للنظام السياسي، وبصورة أدق، ما كانوا يريدون تطبيقه: يعني دولة عربية تحت سيطرتهم وبقيادة أمير. ومن أجل فرض نظرياتهم، قاموا بحملة إقناع لدى الوجهاء الرئيسيين الذين كان معظمهم شخصيات دينية، وكان الأساسي أن يكسبوا إلى جانبهم شيوخ القبائل الأكثر تأثيراً والذين سيلحق بهم أفراد قبائلهم أو

عشائرهم وكان هذا السلوك بعيداً عن تحقيق النتائج المرجوة لأن البريطانيين اصطدموا باعتراضات كثيرة منها اعتراض أحد شيوخ الشيعة الأكثر شهرة حين أعلن فتوى تقول: «لا يستطيع أي مسلم انتخاب أو اختيار غير مسلم ليحكم المسلمين». وقد ساهم الصدى الكبير لهذه الفتوى بشكل واسع دون شك في تحول الأشكال المختلفة لمعارضة المشروع البريطاني إلى عداء حقيقي. وحتى نهاية عام 1919، ظلت هذه الفتوى على الصعيد السياسي، لكنها في السنة اللاحقة، انتشرت في إطار تمرد مسلح ضد الاحتلال البريطاني، وجمع هذا التمرد الذي دام عدة أشهر ـ من حزيران/ يونيو إلى كانون الأول/ ديسمبر 1920ـ وجهاء مدنيين كما أن علماء شيعة لعبوا فيه دوراً أساسياً.

ويُفسَّر هذا اللجوء للعنف بواقع أنه غداة مؤتمر سان ريمو (25 نيسان/ أبريل 1920) لم يكن هناك شك في نفاق البريطانيين لأن بريطانيا العظمى كانت قد كلفت بالانتداب على العراق، مما يستلزم، على الأقل في مرحلة أولية، أن تحكم البلد. ومن جهة أخرى، منذ شهر حزيران/ يونيو عُيِّن المفوض السامي البريطاني: يعني السير بيرسي كوكس الذي عاد إلى بلد يعرفه جيداً لتأمين توجيه الإدارة المدنية أثناء الحرب. وبعد تولي مهماته بعدة أسابيع، أعلن (في تشرين الثاني/ نوفمبر 1920) إقامة نوع من حكومة انتقالية عربية، ومجلس دولة يشمل رئيساً ووزراء؛

وتكليف كل واحد منهم بمجال خاص؛ ولتكون الأمور في وضوح تام، وأنهى المفوض السامي إعلانه بالتأكيد جيداً على «أنه في حالة التباين بيني وبين مجلس الدولة، حول أية مسألة مهما كانت، فالقرار النهائي يعود لي».

منذ ذاك الوقت، ورغم كل أشكال المقاومة السياسية والثقافية والعسكرية الصادرة عن العلماء الشيعة خاصة، فرضت السيطرة البريطانية خياراتها بما في ذلك بالقوة والقمع عندما تتضح الضرورة لذلك. وكان مؤتمر القاهرة (25 نيسان/ أبريل 1921) الذي جمع حول ونستون تشرشل، المسؤولين البريطانيين المكلفين بالشرق الأدنى، قد عيَّن فيصل بن الحسين ملكاً على العراق واختار عبد الله، الابن الآخر للشريف حسين، لعرش شرقي الأردن. وقد حصل تنصيب فيصل في آب/ أغسطس 1921، بعد مضي سنة على إبعاده من قبل فرنسا. وفي نيسان/ أبريل 1922، وُقعت معاهدة بين لندن وبغداد تضمنت اعتبار بريطانيا العظمى وصية قوية على العراق، لأنه حسب هذا النص، لم تكن حكومة فيصل تتمتع بآلية ذاتية حقيقية في الشؤون الداخلية، ولا في الشؤون الخارجية، ولا بالطبع في المسائل العسكرية والاستراتيجية التي تعود للبريطانيين بشكل حصري. واستمرت هذه الحالة من الخضوع حتى عام 1933، تاريخ الاحتلال الصريح للعراق.

باستثناء ما كان قد ثبت من حدود لهذه الدولة مع فارس في عام 1847 و 1914، لم تكن لها حدود مثبتة بدقة، ومن أجل رسمها، شكّلت التقسيمات الإدارية للإمبراطورية العثمانية معالم مفيدة، كلها لم تكن كافية في أي حال، لأن هذه المشكلة تعود بالطبع إلى عدة اعتبارات أخرى غير السائدة في تقسيم التنظيم الداخلي للإمبراطورية. وخلال زمن طويل، لم تشكل هذه المنطقة إلا ولاية واحدة مقسمة إلى حوالي خمسة عشر سنجقاً، ثم في حوالي نهاية القرن التاسع عشر، قررت السلطة المركزية إقامة ولايتين ثم ثلاث ولايات: بغداد والبصرة والموصل، والمساحة المتكونة من هذه الولايات الثلاث التي وُجدتْ بالتالي خلال فترة الاحتلال البريطاني، تتاخم من الشمال منطقة ڤان، ومن الشمال الغربي منطقة ديار بكر، ومن الغرب سنجق دير الزور، وتتصل في الجنوب بولاية دمشق، وفي الجنوب الغربي تتصل ولاية البصرة بصحارى شبه الجزيرة العربية حيث تعتبر الحدود الإقليمية غير واضحة.

واستناداً إلى هذه المعالم بشكل خاص، كان يجب رسم الحدود مع البلدان المجاورة في صورة سياسية وعسكرية كانت دائماً عرضة لاضطرابات عميقة.

الحدود مع تركيا

الحرب التي قادها مصطفى كمال رفضاً لمعاهدة سيفر (10 آب/ أغسطس 1920) وتثبيتاً لوحدة أراضي دولة تركيا، انتهت في تشرين الأول/ أكتوبر 1922، بهدنة مودانيا. وتكرّس انتصاره بمعاهدة لوزان (24 تموز/ يوليو 1923) وبموجبها استعادت تركيا سيادتها على معظم المناطق التركية التي انتُزعت منها في سيفر. وعندما تعلق الأمر بالحدود مع العراق، وكان النزاع يتركز على ولاية الموصل التي كانت تمثل رهاناً هاماً للطرفين. ولما كان متوقعاً، في حال استمرار الخلاف بين بريطانيا العظمى وأنقرة اضطرت عصبة الأمم لإصدار قرار تحكيمها بعد أن أخذت علماً بتقرير لجنة تحقيق كانت معينة خصيصاً لدراسة هذه المسألة، وكان هذا التقرير يشير إلى أن: «الأرض المتنازع عليها، باستثناء بعض المناطق، لم تكن أبداً جزءاً من العراق. وكان الأكراد يشكلون أكثرية السكان فيها. وليسوا هم أتراكاً ولا عرباً ويتكلمون لغة آرية، ولم يكن في هذه المنطقة شعور وطني عراقي، وبين الأكراد كان يوجد وعي وطني كردي متصاعد...». ويضيف التقرير: «إذا كان يجب استخلاص نتيجة من الحجة العرقية بشكل منعزل، فإنها ستكون المناداة بإقامة دولة كردية مستقلة، وكان الأكراد يشكلون خمس أثمان السكان».

في ذاك الوقت، لم يكن مطروحاً تأسيس دولة كردية،

وكانت لجنة عصبة الأمم التي كان للبريطانيين فيها تأثير قوي، قد أوصت بأن تُربط ولاية الموصل بالعراق (كانون الأول/ ديسمبر 1925). وعلى هذا الأساس، وقعت في أنقرة، في الخامس من حزيران/يونيو 1926، معاهدة بين بريطانيا والعراق من جهة، وتركيا من الجهة الأخرى، ثبتت الحدود بين البلدين، فاعتُبرت (حسب المادة 5 من النص) «نهائية وغير قابلة للخرق».

بهذا الاتفاق، تخلت الحكومة التركية عن إقليم لم تكن قد توقفت عن المطالبة به بدعم من رأي عام كان مستنفراً جداً. وأثناء المفاوضات مع بريطانيا العظمى، قبل تحكيم عصبة الأمم، كانت بذلت جهودها لتظهر أن هذه المنطقة، بمدينتيها الكبيرتين الموصل وكركوك، إنما تعود إلى المجال التركي، وأن احتلال الموصل من قبل البريطانيين كان قد حصل بعد هدنة مودروس (30 تشرين الأول/ أكتوبر 1918). وإذا كان مصطفى كمال قد تراجع، بعد حصوله على تعهد من الحكومة العراقية بدفع عائدات من الإنتاج النفطي لمدة خمسة وعشرين عاماً ـ فلا شك في أنه كانت لديه رؤية واقعية لعلاقات القوى حينذاك، وكان قد كسب نصراً كبيراً في نهاية حرب تأسيسية سمحت للأمة التركية باستعادة عزتها واستقلالها؛ وكان واضحاً أنه لم يكن هناك ما يكسبه في مواجهة جديدة مع قوة أوروبية كبرى مصممة بوضوح على الاحتفاظ بالسيطرة على هذه المنطقة الغنية بالنفط.

إيران ومسألة شط العرب

تعود المنازعات والمزاحمات مع إيران إلى الماضي البعيد في التاريخ لجملة من المبررات التي تختلط فيها المواجهات السلطوية والتصدعات الثقافية والفروق الدينية، والصدامات الأيديولوجية والمطامع الإقليمية. وفي ما يتعلق بهذه الأخيرة، فإنها تعني بشكل أساسي النزاع حول خوزستان التي يسميها العرب عربستان وخاصة حول المسألة المعقدة لشط العرب المتكوّن بالتقاء دجلة والفرات في قرنة، المدينة التي ينطلق منها على امتداد 200 كلم قبل أن يصل إلى الخليج في مصبه الذي يتراوح عرضه بين 400 و1500م. وفي منتصف مجراه تقريباً يرتفع مسكوبه كثيراً بانضمام نهر قارون الآتي إليه من إيران. ويمتد بين البلدين مسافة 90 كلم ليشكل لكل منهما رهاناً أساسياً.

وعلى امتداد قرون من المواجهة بين فارس والإمبراطورية العثمانية، عقدت معاهدات عكست في فترة معينة حالة نسبة القوى بين الدولتين. واكتفاءاً بالمرحلة المعاصرة، يمكن اعتماد نقطة الانطلاق في معاهدة إرزوروم الموقعة في أيار/ مايو 1847، والتي لعب فيها الإنكليز والروس دوراً حاسماً في وجه إمبراطوريتين كان نفوذهما وقوتهما في طريق التضاؤل. فلأول مرة يتنازل الباب العالي عن أراض إقليمية للإمبراطورية الفارسية

مقابل أن تتخلى طهران عن عدد معين من المطالب الإقليمية الأخرى، وفي نص المادة الثانية من المعاهدة بينهما أن «تتعهد الحكومة العثمانية صراحة أن تكون مدينة المعمرة، وجزيرة خيزر وكذلك أراضي الشاطىء الشمالي لشط العرب تحت السيادة الكاملة للحكومة الفارسية».

واعتبرت معاهدة عام 1847 أن الخط الفاصل بين البلدين يمر على الضفة الإيرانية (على مستوى المياه المنخفضة) لشط العرب مما يعطي السيادة للإمبراطورية العثمانية مع الضمان للسفن الفارسية لـ «حق الإبحار بحرية كاملة في شط العرب انطلاقاً من مصب النهر في البحر حتى نقطة التقاء الحدود بين البلدين».

وقد جرى تغيير الخط الفاصل في بعض أماكنه لصالح فارس في اتفاق وُقع في اسطنبول في تشرين الثاني/ نوفمبر 1913، ويتعلق ذلك بعدة جزر أصبحت تحت السيطرة الفارسية، جزيرة موهلاّ والجزيرتان الموجودتان بين هذه الأخيرة والضفة الشمالية لشط العرب (الضفة الفارسية في عبادان)، والجزر الأربع بين شوتايت ومعاوية والجزيرتان أمام جزيرة منكوحي، وكلها ملحقات لجزيرة عبادان. وكان هذا التوسيع للحقوق الإقليمية لفارس بديلاً للترحيل عن منطقة خانقين ـ حيث كانت شركة أنكلو ـ برسيان أويل كومباني تملك آباراً نفطية ـ إلى الإمبراطورية العثمانية. وكان يعني ذلك بالتالي مساومة واسعة على المصالح

التي لعب فيها الإنكليز مرة أخرى دوراً أساسياً.

ففي مرحلة أولى، كان للإمبراطورية العثمانية ثم للعراق بعدها السيادة على شط العرب باستثناء قطاعات أعيد التفاوض حولها في عام 1913، وبعد الحرب وخلال عدة سنوات، ظل الوضع على حاله منذ استقلال العراق (في آذار/ مارس 1932)، إلى مناسبة زيارة للملك فيصل إلى طهران، فطلب منه الإيرانيون إعادة النظر بالحدود على أساس القواعد الدولية التي كُرست خلال مؤتمر باريس في عام 1919، وحسب هذه القواعد يجب أن يمر خط الحدود في وسط المجرى الرئيسي، وفي أدنى مستوى قابل للملاحة، وكان هذا المطلب يندرج في سياق توترات شديدة بين البلدين تميزت بالكثير من الحوادث الحدودية خاصة في مجال الملاحة، وكانت خطورتها كافية لدفع عصبة الأمم للإمساك بها.

خلال المناقشات أمام هيئات هذه المنظمة الدولية، ألحّت الحكومة الإيرانية، استناداً إلى تفسيرها لمعاهدة إرزوروم واتفاقات اسطنبول لعام 1913، على واقع أنه لأمر شرعي أن يكون لإيران حق يعادل السيادة حتى منتصف النهر، لأن هذه الاتفاقات أعطت للمراكب الإيرانية كل الحرية في الملاحة. وأجاب العراق بأن شط العرب كان يؤلف وسيلته الوحيدة للوصول إلى البحر وأنه شأن حيوي لمرفأ البصرة؛ مما كان يبرز

أن تكون له السيطرة السيادية بقدر ما كان لإيران أن تتمتع بمنافذ كثيرة إلى البحر ومرافىء عديدة. ولم تؤد المناقشات إلى أية نتيجة ملموسة، واستأنف البلدان المفاوضات التي توصلت لمعاهدة طهران في عام 1937 وبموجبها يتم الرجوع إلى اعتبار خط الحدود في أدنى مستوى قابل للملاحة كما كان يرغب الإيرانيون، لكن فقط على امتداد حوالى عشرة كلم في جوار مرفأ عبادان.

واستمر ذلك الوضع ما يقرب من عشرين سنة، لأن الدولتين قبلتا هذه التسوية، ولأن بريطانيا تابعت القيام بدور حاسم في هذه المنطقة للسهر على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، وبسبب الوجود الكبير لشركاتها النفطية على الجانبين. إضافة إلى ذلك كان المسؤول عن مرفأ البصرة لزمن طويل إدارياً بريطانياً.

وأدت الإطاحة بالنظام الملكي في بغداد عام 1958، بانقلاب عسكري إلى تغيير في توزيع الأوراق، فقرر زعيم الانقلاب الجنرال قاسم مدعوماً باندفاع قومي قليل الحرص على التوازنات في المنطقة، نقض معاهدة طهران مطالباً بأن يكون للعراق السيادة الكاملة على شط العرب ودون أدنى قيد، وعادت أشكال التوتر الشديد فور ذلك، مع الكثير من الحوادث الخطرة، وكادت تتحول خلال ستينات القرن الماضي إلى مواجهة مسلحة. وفي النهاية لم يطرح شيء للبحث حتى عام 1975، حيث لعب

سياق الأمور هذه المرة لصالح إيران التي استفادت من نظام جديد بفضل توقيع اتفاقات الجزائر (آذار/ مارس 1975).

اتفاقات الجزائر

عبر هذه الاتفاقات حصل شاه إيران على أن تكون العودة لأدنى مستوى صالح للملاحة هي قاعدة الحدود في شط العرب على امتداد الخط الفاصل بين البلدين. ومرة أخرى يُفسَّر هذا الانتصار لإيران، الذي حصلت بموجبه على ما كانت تطالب به منذ عشرات السنين، في السياق الأوسع لما كان فيه العراق من ضعف في الموقع. ففي هذه المرحلة، كان الأكراد بقيادة مصطفى البرزاني قد نجحوا في فرض التراجع على الجيش العراقي في كردستان، وأصبحوا في موقع الحصول على الحكم الذاتي الذي كانوا يطالبون به في وجه السلطة المركزية في بغداد، والمشكلة أن مقاومتهم كانت تعتمد على دعم شاه إيران الذي كان في الواقع يستخدمهم للضغط على العراق. وفي الجزائر قبل الشاه سحب مساعدته للأكراد ـ الأمر الذي أدى إلى انهيارهم السريع ونفي قائدهم ـ وانتزع من بغداد هذا التنازل الكبير عن السيادة على شط العرب.

واستندت اتفاقات الجزائر إلى تصريح مشترك عراقي إيراني، وترافقت بجملة من النصوص الإضافية منها خاصة معاهدة متعلقة بالحدود وبعلاقات حسن الجوار بين البلدين الموقعة في حزيران/ يونيو 1975. وتؤكد هذه الوثيقة أن الحدود

في شط العرب تكون على أدنى مستوى قابل للملاحة وأن «رسم الحدود الأرضية والنهرية غير قابلة للمس بها، ودائمة ونهائية». وتحدد بنود كثيرة تنظيم تسوية للخلافات التي يمكن أن تطرأ! فقد يتم اللجوء إلى المفاوضات، والمساعي الحميدة لبلدان أخرى، وفي آخر المطاف إلى هيئة تحكيم...

لكن هذا الإفراط في الاحتياطات الديلوماسية تبدد بعد خمس سنوات بموقف صدام حسين الذي ظن أن إيران ضعفت بعد الثورة الإسلامية، فأعلن في 17 أيلول/ سبتمبر 1980: «نعتبر اتفاقات 6 آذار/ مارس 1975 باطلة وكأنها لم تكن. وهكذا، فالنظام القانوني لشط العرب يجب أن يعود إلى ما كان عليه قبل 6 آذار/ مارس 1975، يعني كما كان شط العرب دائماً في التاريخ، يجب أن يكون عراقياً وعربياً إسماً وواقعاً، وأن يتمتع بكل الحقوق التي تترتب على السيادة الكاملة للعراق»[1].

بعد خمسة أيام، قامت القوات العراقية بالهجوم على إيران. وكان صدام يظن أن الحرب ستكون خاطفة، وفي الواقع كانت نزاعاً مدمراً دام ثماني سنوات. وفي 15 آب/ أغسطس 1990، بعد بضعة أيام من احتلال الكويت، أعلن صدام حسين، بوقاحة تامة، قبول اتفاقات الجزائر والرغبة بعقد الصلح مع

---

(1) بول بلطا، حرب خمسة آلاف سنة بين العراق وإيران، منشورات Anthropos 1987.

إيران. . . في كل هذه القضية المأساوية، كما في المنازعة مع الكويت، الحق لا يؤسس وضعاً أبداً بشكل دائم، لأنه يستخدم من قبل القوى السياسية تبعاً لعلاقات القوى التي توجد فيها في فترة زمنية معينة.

الحدود مع الكويت

على عكس الدول الأخرى في المنطقة، ليست الكويت ابتكاراً مصطنعاً ومرتبطاً بالاستعمار، بل كان قيامها ثمرة الإقامة البطيئة لجماعة بشرية تكونت، اعتباراً من بداية القرن الثامن عشر، بسيطرة لعائلة آل الصباح[1]. وقد استطاعت هذه الإمارة، مثل غيرها في شبه الجزيرة العربية، أن تتمتع، على الأقل في بعض المراحل، بنوع من الحكم الذاتي بالنسبة للسلطة المركزية للإمبراطورية العثمانية التي لم تكن لديها دائماً وسائل الإدارة عن قرب لهذه المقاطعات البعيدة، وفضلاً عن ذلك لما كانت الكويت تأخذ موقعاً جغرافياً خلفياً نسبة إلى الساحل، استطاعت أن تتجنب الوقوع في وقت مبكر تحت السيطرة البريطانية كما كانت الحال، منذ بداية القرن التاسع عشر، بالنسبة لإمارات الخليج العربي ـ الفارسي.

---

(1) الكويت، تطور سياسي واقتصادي واجتماعي، Harmattan، Habib Ishow، 1989.

عند افتتاح قناة السويس في عام 1869، أعاد العثمانيون استثمار هذه المناطق لتأكيد هيمنتهم عليها مرغمين الكويت على الاعتراف أكثر بسيادتهم، ولموازنة هذا التأثير جزئياً، قبلت الإمارات التي لم يكن لديها الخيار أبداً، في كانون الثاني/يناير 1899، أن توقع مع الإمبراطورية البريطانية القلقة من المطامع الألمانية في المنطقة، معاهدة تضعها تحت حمايتها، وبعد عدة سنوات، ومن أجل تسوية أوجه التناقض بأكبر قدر ممكن من الوضوح، لوضع يحوَّل فيه إقليم تابع لإمبراطورية إلى حماية إمبراطورية أخرى، وقع اتفاق في 29 تموز/يوليو 1913 بين بريطانيا العظمى والإمبراطورية العثمانية. ويأخذ في البداية صيغة كون الكويت تشكل ولاية حكم ذاتي في الإمبراطورية العثمانية (المادة الأولى) ما يعني أن شيخ الكويت يتمتع بحكم ذاتي إداري تام لأن الإمبراطورية العثمانية لا تتدخل في شؤونه الداخلية؛ وفي المادة الثانية، يعترف بتطبيق نظام الحماية على الكويت بقبول شرعية المعاهدات الموقعة بين الكويت وبريطانيا العظمى؛ وفي الأخير، ومن أجل أن تكون الحدود الإقليمية واضحة، تثبت المادة الخامسة الحدود الشمالية للكويت من الشرق إلى الغرب، بالعبارات التالية: «الخط الفاصل ينطلق من الساحل إلى مصب خورزبير نحو الشمال الغربي، ويمر جنوبي أم قصر وصفوان وجبل سانام بحيث يترك هذه الأمكنة وآبارها إلى ولاية البصرة».

لقد أتاحت الحرب للبريطانيين تثبيت مواقعهم لأنه غداة نزول قواتهم في الفاو أعلن المفوض البريطاني في الكويت (في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1914) أن «الإمارة دولة مستقلة تحت الحماية البريطانية». ولم تُطرح حدود عام 1913 للمناقشة، بل ثُبتت خلال مؤتمر العُقَيْر في عام 1922، وحُدد مخططها من الغرب إلى الشرق، بهذه العبارات: «ينطلق الخط الفاصل من ملتقى وادي العوجة مع وادي الباطن حتى نقطة تقع على خط صفوان وجبل سنام وأم قصر مع إبقائها مع العراق حتى الاتصال مع خور الزبير وخور عبد الله». وفي هذا التفاوض، كان تحكيم السير بيرسي كوكس حاسماً، حتى وإن أبقى بعض حالات عدم الوضوح في رسم بعض الخطوط الفاصلة (خاصة حول مدينة أم قصر) التي ستغذي في ما بعد منازعات كبيرة.

أما قضية الحدود بين الكويت والعراق، فقد كانت سهلة في تعيينها لأن البريطانيين كانوا يمارسون وصايتهم على البلدين. وكثيراً ما كان ابن سعود مصدراً للمشكلات ـ كما سنرى ـ وهو كان يريد بسط عرشه دائماً نحو الشمال على حساب العراق وكذلك على حساب شرقي الأردن والكويت.

وبينما كان البريطانيون يمارسون سيطرتهم على هذين البلدين، كان الوضع قد بقي ثابتاً، ولم يطرح العراق البحث في وضع الحدود. لكن عندما انتقل إلى الاستقلال (في عام 1932)

طالب الملك غازي (ابن فيصل المتوفّى في عام 1933) بحقوق العراق في الكويت ليس فقط وهو يجهل رسم الحدود بل كذلك مثيراً الجدل حول الشرعية ذاتها للكويت التي كان يعتبرها جزءاً من العراق لأنها كانت ترتبط بالسيادة العثمانية. وكان ذلك أول فعل نزاعي ظل تشدقياً صرفاً لكنه تحول بعد ذلك إلى أزمات خطيرة في البداية في عام 1961، ثم في عام 1990 مع اجتياح الكويت من قبل جيش صدام حسين...

إتفاقات سايكس-بيكو(أيار/مايو 1916) المستكملة بالمفاوضات مع إيطاليا خلال مؤتمر سان جان موريان ، في نيسان/إبريل 1917

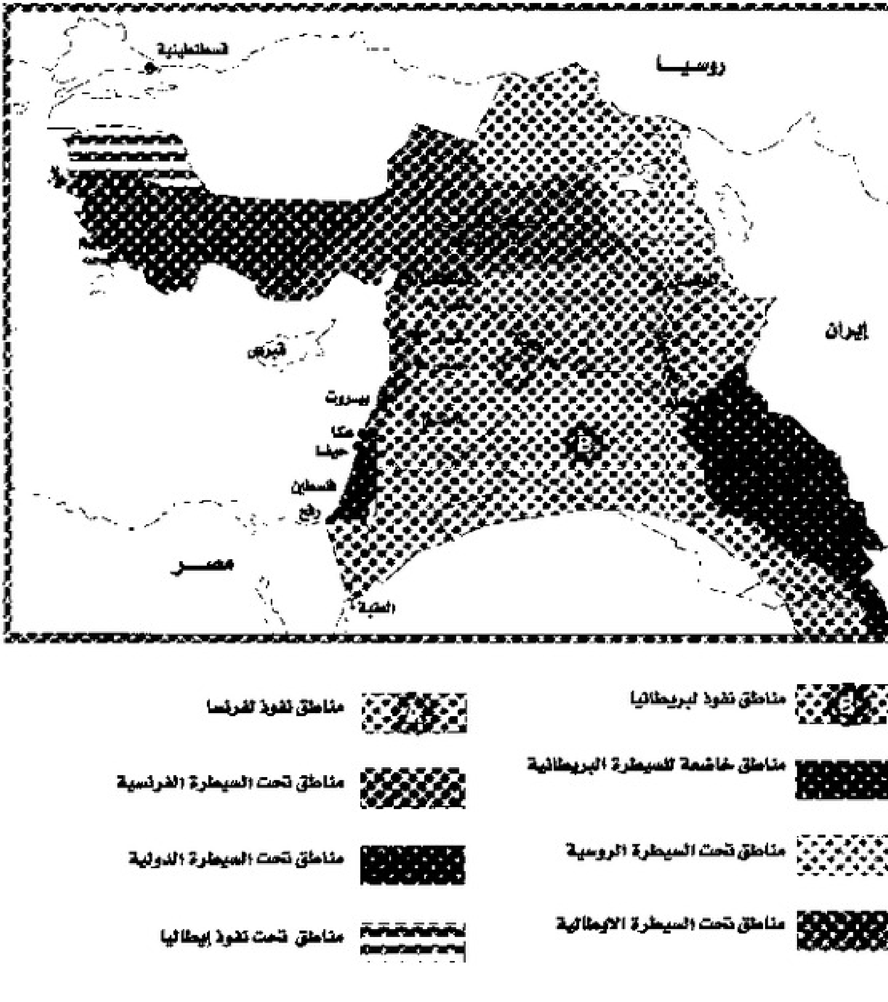

سوريا ولبنان الكبير بعد التأسيس للدولتين (1920) وإتفاق لندن (1922)

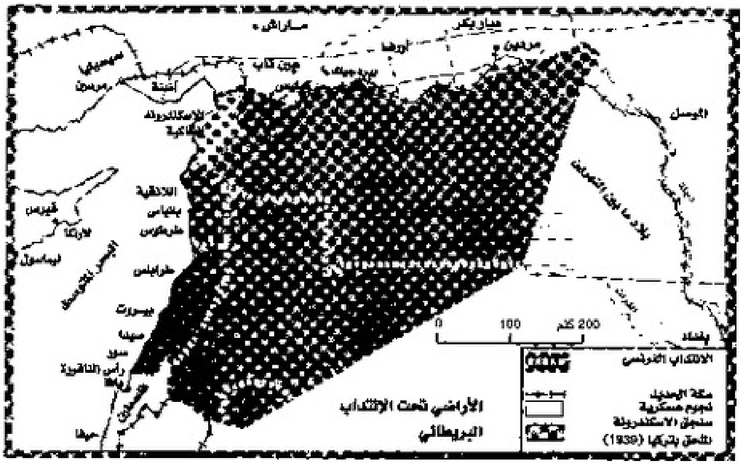

تنوع السكان في سنجق الاسكندرونة في عام 1930

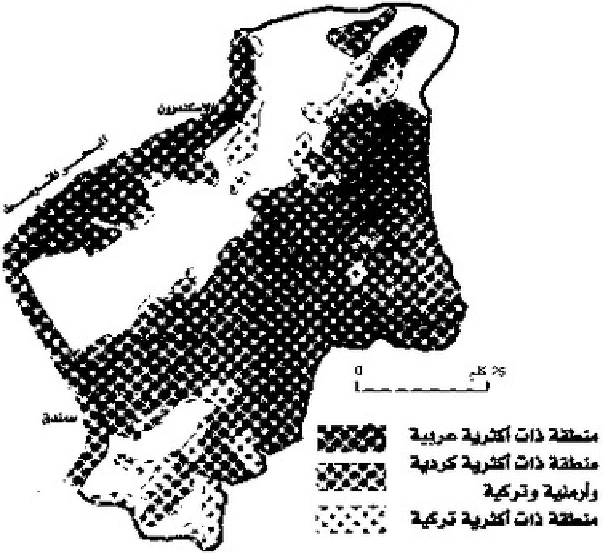

الحدود الجنوبية لفلسطين

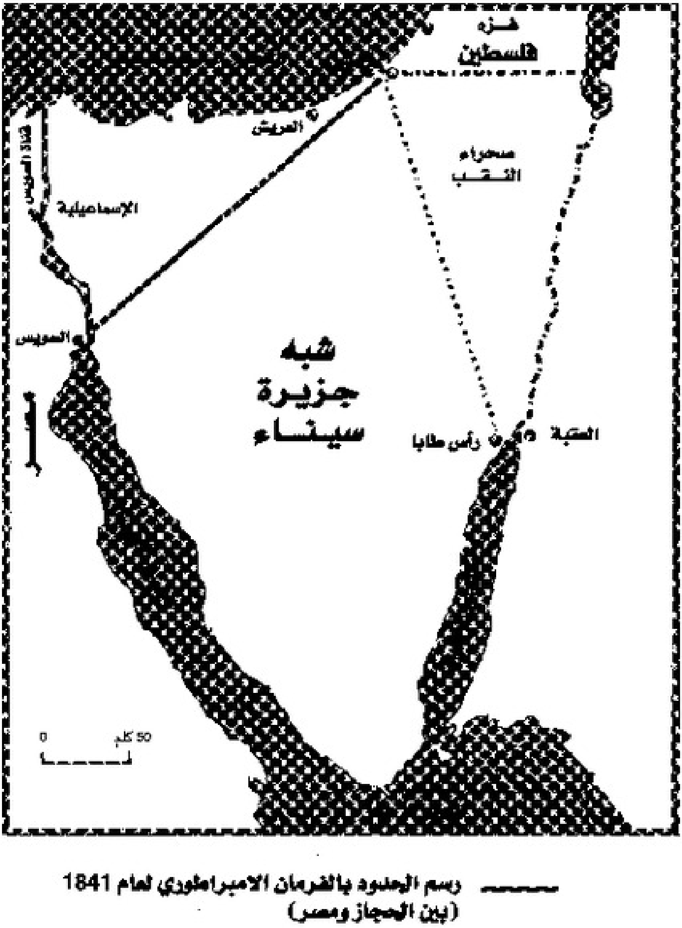

رسم الحدود بالفرمان الامبراطوري لعام 1841 (بين الحجاز ومصر)

رسم الحدود بالفرمان الامبراطوري لعام 1841 (بين الحجاز وفلسطين)

الحدود لعام 1906

الحدود مع شرقي الاردن لعام 1922

حدود شمال فلسطين (1916-1923-1949)

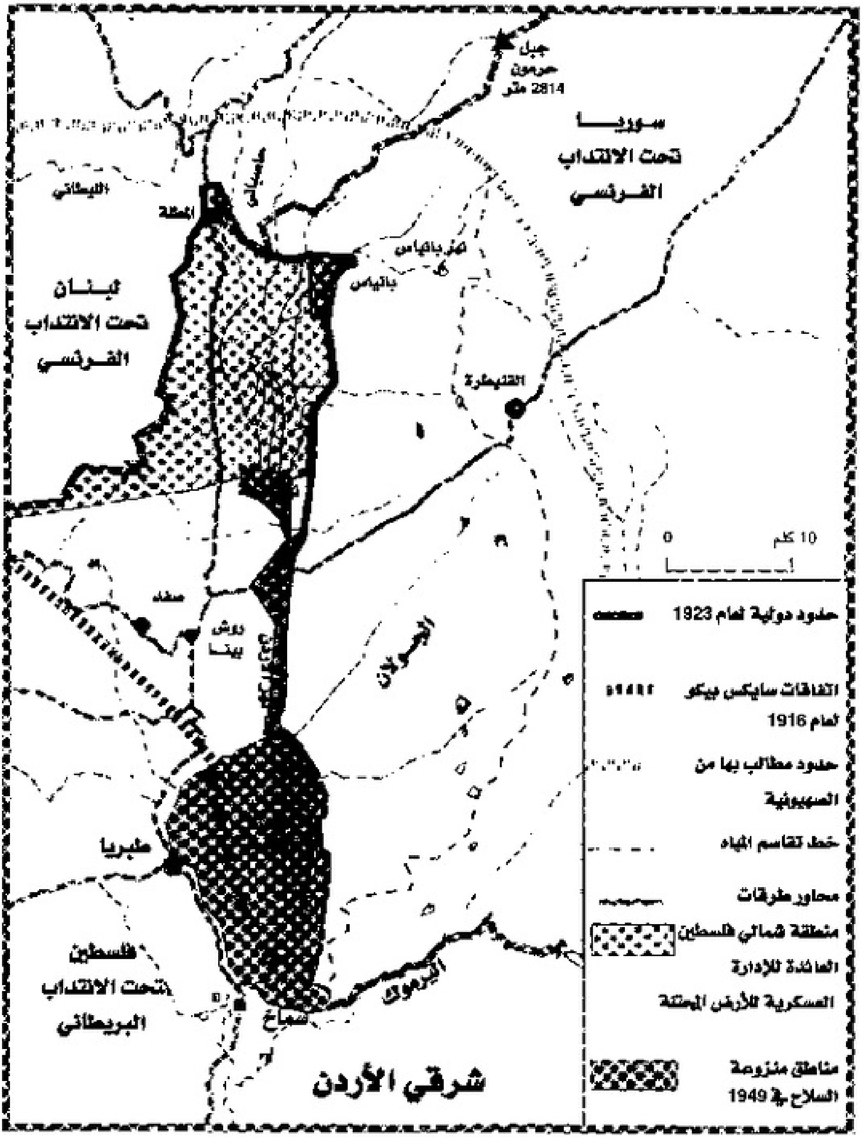

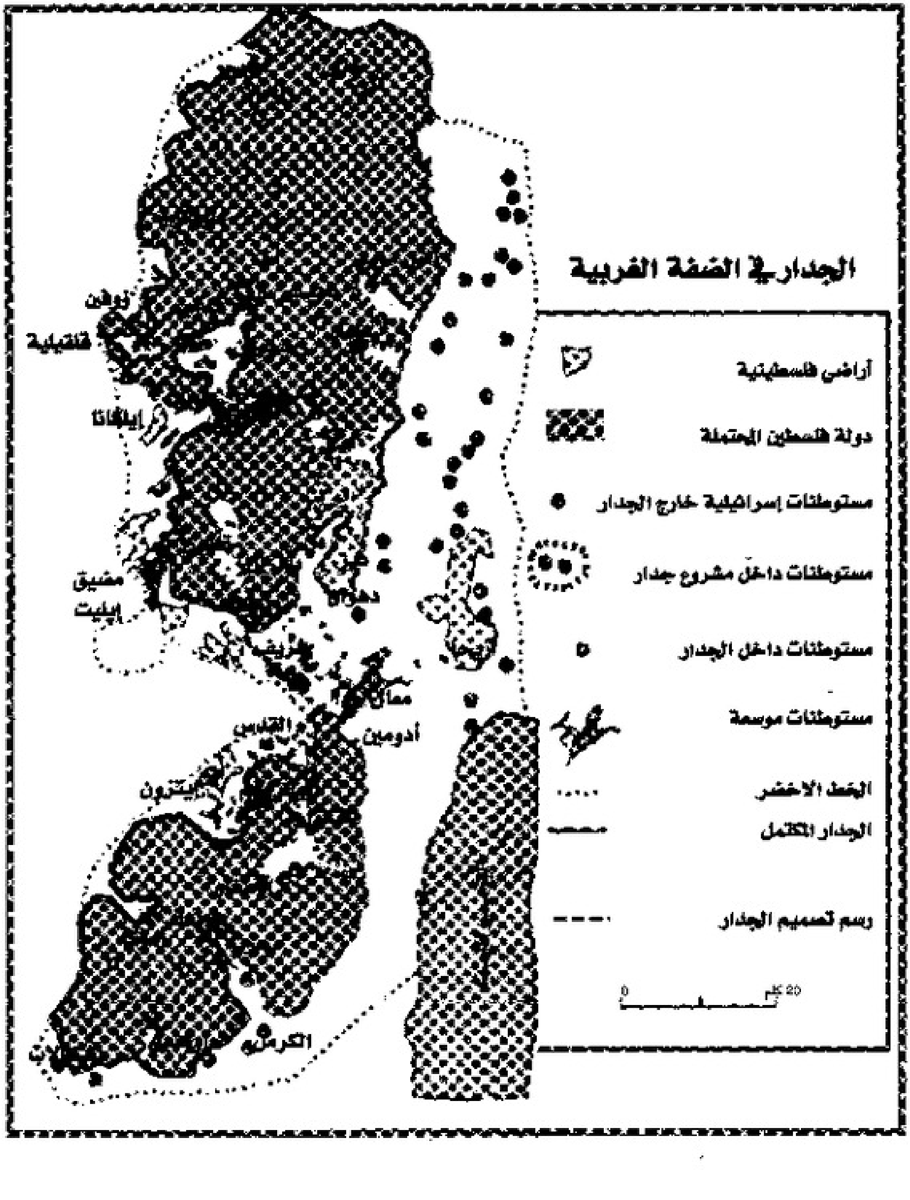
الجدار في الضفة الغربية
أراضي فلسطينية
دولة فلسطين المحتملة
مستوطنات إسرائيلية خارج الجدار
مستوطنات داخل مشروع جدار
مستوطنات داخل الجدار
مستوطنات موسعة
الخط الأخضر
الجدار المكتمل
رسم تصميم الجدار
0
20 كلم
قلقيلية
إيلقانا
القدس
أدومين
الكرمل

الفصل الثالث

شبه الجزيرة العربية تصبح سعودية

بقدر ما كان الشرق وبلاد ما بين النهرين دائماً من المناطق المشتهاة بشدة والمثيرة للتزاحم لأسباب اقتصادية واستراتيجية وسياسية أو دينية، بقدر ما لم تكن شبه الجزيرة العربية تثير اهتمام القوى الكبرى التي كانت تعتبرها، بالطبع قبل اكتشاف النفط فيها، منطقة موحشة محرومة من أي دور تجاري واقتصادي وجيوسياسي. بالطبع، كان سير الأمور على غير ذلك كلياً في محيطها، مما كان يقتضيه وضع الخليج العربي - الفارسي والوصول إلى البحر الأحمر، ومنذ القرن التاسع عشر، ضمنت الإمبراطورية البريطانية لنفسها السيطرة هناك من أجل السيطرة التامة على الطرق المؤدية إلى الهند: إحداها في الشمال وصولاً إلى البصرة، وأخرى في الجنوب المؤدية إلى البحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس المفتتحة في عام 1869. ولتحقيق ما

اعتُبر إزلاجاً حقيقياً لقسم كبير من شواطىء شبه الجزيرة العربية، استخدمت بريطانيا، بشكل متناوب أو في الوقت نفسه، قواتها العسكرية أو دبلوماسييها؛ وعلى هذا الأساس احتلت عدن ثم ألحقتها بها في عام 1839، بينما ألحقت الكيانات السياسية على الشاطىء العربي من الخليج بنظام السيطرة البريطانية عبر اتفاقات حماية وُقعت على التوالي مع الإمارات المختلفة. وأدت هذه الاتفاقات في الواقع إلى مصادرة الأساسي في صلاحيات الشيوخ، لأنهم لم يعودوا يستطيعون الحفاظ على العلاقات مع قوى أخرى خارجية دون ترخيص من ممثل جلالة الملك.

أولاً - مراحل بناء الدولة

أدت هذه السيطرة البريطانية إلى أشكال من التوتر مع الإمبراطورية العثمانية التي كانت السلطان الشرعي لشبه الجزيرة العربية، رغم أن السيادة غالباً ما كانت اسمية لأن العثمانيين لم يكونوا يمارسون سلطتهم في هذه المناطق البعيدة، إلا بشكل جزئي وغير متواصل تبعاً لتقلبات علاقات القوى مع الزعماء المحليين. بينما كان حضورهم، إلى ذاك الوقت، قليلاً في هذه المنطقة الساحلية، ونحو 1880 أعادوا احتلال منطقة هاسا (الواقعة بين الكويت وشبه جزيرة قطر).

تقاسم النفوذ

في ما بعد، ومن أجل تحديد مساحة نفوذها وبالتالي نزع فتيل مخاطر الاحتكاك، وقعت الإمبراطوريتان ثلاثة اتفاقات بين 1904 و 1914، شكلت لزمن طويل الأسس القانونية المرجعية، إما لأنها قُبلت بشكل نهائي من قبل الأطراف المعنية، وإما على العكس لأنها كانت نقطة الإنطلاق لمنازعات كثيرة.

فالاتفاق الأول عقد في 23 أيار/مايو 1904 لرسم خط بطول 150 ميلاً بدءاً من باب المندب (عند مدخل البحر الأحمر) حتى وادي بنا من أجل فصل المستعمرة البريطانية في عدن اليمنية التي أعيد احتلالها من قبل العثمانيين في عام 1873. وكان هذا الخط أول تعيين للحدود الحديثة لشبه الجزيرة العربية.

والاتفاق الثاني الموقع في 29 تموز/يوليو 1913، ينظم مسائل الحدود التي تخص الكويت والبحرين وقطر. ويرسم خاصة خطاً فاصلاً بين السنجق العثماني في نجد من جهة وشرق شبه الجزيرة مع قطر والإمارات الأخرى من جهة أخرى. وتُظهر المادة 11 أن الرسم ينطلق من جنوبي مدينة العُقير قبالة جزيرة الزخنونية (العائدة للسنجق) ويذهب مستقيماً نحو الجنوب باتجاه الرُّبع الخالي. هذا الخط باللون الأزرق على الخريطة المرفقة بالنص ظل موضع خلاف حوالي عشرين سنة. فكان عبد العزيز بن سعود يرغب في توسيع إقليمه قدر الإمكان. وفضلاً عن ذلك،

كان هذا الاتفاق يتضمن نصاً هاماً لمستقبل قطر يحدد أن «تتخلى الإمبراطورية العثمانية عن جميع مطالبها بشأن شبه جزيرة قطر» لصالح الحماية البريطانية بشرط مزدوج في أن تستمر عائلة الشيخ جاسم بن ثاني في الحكم كما فعلت حتى الآن وأن يكون محظوراً أي تدخل في الشؤون الداخلية وبالأحرى إلحاق قطر بشيخ البحرين؛ وكان هذا التدبير بالتالي عبئاً ثقيلاً بنتائجه لأن ابن سعود، بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، لم يعد يستطيع المطالبة بشبه الجزيرة دون المخاطرة بالاصطدام بمواجهة مع البريطانيين، الأمر الذي كان يحسن تجنبه دائماً.

أما الاتفاق الثالث المعقود في 9 آذار/مارس 1914، فإنه يكمل التدابير برسم خط بنفسجي ينطلق من نهاية حدود 1904 الفاصلة لعدن عن اليمن، ويتصل بالخط الأزرق في الربع الخالي: على مستوى خط العرض 20.

كان التقسيم في هذه المرحلة بسيطاً نسبياً: فمن جهة كان العثمانيون، ومن الجهة الأخرى البريطانيون، وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، كان العثمانيون يسيطرون على ساحل البحر الأحمر: الحجاز بواسطة الشريف حسين، وعسير واليمن حيث نجحوا في إخضاع الإمام يحيى في عام 1911. مقابل ذلك، خرجت سواحل الخليج العربية عن سيطرتهم لتصبح تحت سيطرة البريطانيين.

الحدود الأولى لشبه الجزيرة العربية (23 أيار/مايو 1904)
من رأس باب المندب - حتى وادي بنا

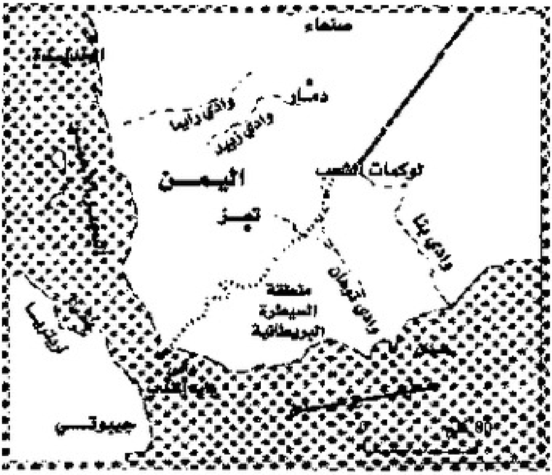

.... حدود 23أيار/مايو 1904 الفاصلة بين اليمن العثماني ومنطقة عدن تحت السيطرة البريطانية.

———— حدود 9 آذار/مارس 1914

الخط الأزرق والخط البنفسجي (1913- 1914)

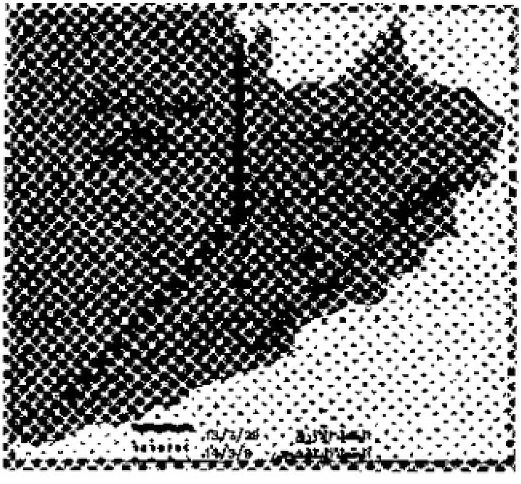

أما في داخل شبه الجزيرة العربية، فيجب التمييز بين جبلي شمر ونجد، فجبل شمر تحت سيطرة ابن رشيد الذي ظل مرتبطاً بالأتراك، بينما سيتغير الوضع السياسي في نجد بصورة كلية مع سيطرة عبد العزيز بن سعود المتحدر من عائلة نجحت، في القرن الثامن عشر، بدفع من محمد بن سعود، في التغلب على الجيوش العثمانية لإقامة مملكة واسعة بالتحالف مع ملهم العقيدة الدينية المتشددة جداً الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فشهدت هذه المملكة عدة تحولات: انهيار ونهوض حتى خرابها النهائي في نهاية القرن التاسع عشر، مما أرغم عائلة سعود على اللجوء إلى الكويت، وكان سيد الصحراء حينذاك محمد بن رشيد.

واعتباراً من هذا التاريخ من مراحل الفشل وأحلام إعادة الفتح استأنف عبد العزيز بن سعود المعركة التي خسرتها عائلته، ونجح في عام 1902، وهو في الثانية والعشرين من العمر وبرفقة بضع عشرات من الرجال، في عمل باهر بالسيطرة على الرياض عاصمة أجداده. وبعد أن عقد اتفاقاً منهجياً مع العثمانيين، الذين عينوه حاكماً على نجد، وأصبح السيد المسلم به لهذا الإقليم من وادي دواسير في الجنوب إلى تخوم جبل شمر في الشمال ومن هاسا في الشرق (ولاية عثمانية) حتى حدود الحجاز في الغرب (ولاية عثمانية أيضاً). وفي عام 1913، أخذ من الأتراك ولاية هاسا الواقعة بين قطر والكويت، حاصلاً بذلك على منفذ إلى البحر دون معرفة أن هذه الأرض تحتوي على ثروات نفطية ضخمة

اكتُشفت بعد حوالي عشرين سنة، وبموازاة هذه المبادرات العسكرية، قام بعمل سياسي صبور لأجل أن يقترب من البريطانيين وهو يحاول مراعاة العثمانيين. باختصار كان يتبع سياسة توازن ماهرة، وهو يحاول فرض قدرته على الأرض بالقوة.

في أيار/مايو 1914، وقع مع العثمانيين اتفاقاً يعترف له بسلطته على نجد بهذه التعابير: «تبقى ولاية نجد تحت سلطة عبد العزيز بن سعود طالما ظل حياً، وتنتقل بعده إلى أبنائه وأحفاده» (المادة الثانية)، مقابل ذلك، قبل تنازلات شكلية جداً لم تكن لها أهمية، مثل المادة 11 التي تنص على وجوب كون رسائل بريد نجد مدفوعة بطوابع تركية... أو رغم أنه لم يكن لديه رغبة في احترام مثل المتضمن في المادة التاسعة التي تحظر إقامة علاقات مع قوى أجنبية أو في المادة 12، التي تؤكد وجوب مساعدة الإمبراطورية العثمانية إذا دخلت في حرب (الأمر الذي حصل في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 1914).

شبه الجزيرة العربية في الحرب

اتجه البريطانيون الذين كانت أهدافهم الاستراتيجية الأساسية مركزة على السيطرة على طريق الهند، وكان لا بد أن يضيفوا إلى ذلك في هذا الشأن حماية النفط الإيراني، والبحث عن مرتكزات سياسية وعسكرية في شبه الجزيرة العربية لخلخلة الإمبراطورية العثمانية. وقد تقابل حينذاك مفهومان داخل الإدارة

شبه الجزيرة العربية قبل الحرب العالمية الاولى

البريطانية: مفهوم القاهرة التي كانت تريد الاعتماد على الشريف حسين في مكة، ومفهوم دلهي (مكتب الهند) الذي كان يفضل ابن سعود ومنذ عام 1915، تبادل السفير البريطاني في القاهرة ماك ماهون مع الأول مراسلات هامة تتطلع إلى إقامة ملكية عربية مستقلة مقابل ثورة عربية. وأجرى مع الثاني اتصالات وثيقة لمنحه مساعدات عسكرية وضمانة باستقلال الأراضي التي يسيطر عليها. واستمرت مراسلات حسين - ماك ماهون لتصل إلى توقيع اتفاق في 26 كانون الأول/ديسمبر 1915، اعترفت بموجبه لندن ممثلة بالسير بيرسي كوكس بسيادة ابن سعود ونسله على نجد، وإقليم هاسا والقطيف وجبيل. مقابل ذلك، حصل البريطانيون على تعهد ابن سعود بعدم القيام بأي اعتداء من أي نوع كان ضد الكويت والبحرين وقطر وإمارات ساحل عمان، وكلها كانت تحت الحماية البريطانية. ولم ترسم أية حدود، رغم أن المسألة طرحت حينذاك. وفي الواقع، طرح هذا الاتفاق المبادىء الواجب اعتمادها مستقبلاً في العلاقات بين الرياض ولندن، وهذا ما كان يتمناه البريطانيون منذ البداية وخاصة بعد أن أصبحوا موجودين لأول مرة في قلب شبه الجزيرة العربية.

وبعد أن حصل ابن سعود على هذه الاعترافات، لم يقم بشيء لمساعدة الجهد الحربي البريطاني، نظراً لأن بريطانيا العظمى كانت قد قررت الرهان على الشريف حسين الذي قبل إعلان الثورة العربية في حزيران/يونيو 1916. وفشلت محاولات

إيجاد أرضية تفاهم بين حسين وابن سعود: كان الشيخان المتعارضان في كل شيء، يتباغضان كثيراً، لكي يكون النظر في تحقيق أدنى تقارب بينهما ممكناً، وأخذاً لهذا الواقع في الاعتبار وتجنباً لوجود قوتين متنافستين في شبه الجزيرة العربية تحتميان بإنكلترا، قررت لندن ألا تدعم ابن سعود إلا من الناحية المالية، وليس من ناحية صفقات الأسلحة أبداً.

وأثناء الحرب كان الوضع مستقراً في ما هو أساسي: فبقي جبل شمر تحت سيطرة ابن رشيد، والمنطقة المحاذية للبحر الأحمر بقيت تابعة للشريف حسين، بينما كانت عسير (بين اليمن والداخل) بإدارة السيد إدريسي، ولم يعد ممكناً لابن سعود القيام بأية خطوة دون مخاطرة المواجهة مع البريطانيين، كما كانت الحالة خلال صيف 1918، عندما منع الجيش البريطاني جنوده من احتلال مدينة الحُرمة التابعة للشريف حسين. كان بالتالي مرغماً على انتظار تصورات استراتيجية جديدة، أكثر ملاءمة لمتابعة تحقيق طموحاته.

أما ابن سعود، فلم يكن يقصد مجرد كسب معارك للسيطرة على مناطق جديدة، بل تأسيس دولة بإعادة بناء نظام ملكي شبيه بما كان قد أقامه جداه (بين 1744 و 1818 للأول وبين 1824 و 1891 للثاني). وأدرك مبكراً جداً أنه لا يمكنه النجاح في مثل هذا المشروع دون أن يكون معتمداً على حيوية سياسية متجذرة في المجتمع البدوي. بيد أن هذا المجتمع القبلي ببناه وذهنياته

ومراجع هويته، والمستند إلى روح الجماعة (العصبية) لم يكن قادراً على إنتاج مثل هذه الحركة. وفي ما فوق القبيلة، لم يكن ممكناً لأية سلطة أن تفرض نفسها على الدوام، وتبقى مرتبطة بميزان القوى المتكون على تحالفات وولاءات هشة دائماً ومتقلبة لأن روابط الدم وحدها هي التي كانت معتمدة، في نهاية المطاف. فكان عليه بالتالي التعاقد مع الشرعية التي أتاحت سيطرة السعوديين بإعادة تكوينها بشكل يتكيف مع الوضع الجديد الذي كان عليه تولي إدارته، وكانت هذه الشرعية في آن معاً تقليدية لارتكازها على مبدأ السلالة، ودينية لأنها متجذرة في تفسير أساسي للإسلام: الوهابية.

وبقدر ما كان ابن سعود يستطيع إعادة التكيف مع شرعية تقليدية بصفته متحدراً من العائلة التي كانت مسيطرة على شبه الجزيرة العربية، بقدر ما كان يفتقر إلى أسس الشرعية الدينية في مجتمع ضعفت فيه الوهابية إلى حد بعيد باستثناء بعض المراكز المدنية. وكان عليه بالتالي إيجاد وسائل بعث هذه العقيدة الدينية التي كانت تستطيع وحدها إتاحة بناء استراتيجية تعبوية[1] للهوية من أجل تجاوز التفتيت القبلي وتكوين نظرة مشتركة للمجموعات المجزأة وخلق الشعور بالانتماء إلى جماعة متماسكة حول مشروع سياسي.

(1) إيف بيسون، كيانات ونزاعات في الشرق الأدنى، Harmattan، 1990.

في هذا الأفق قرر ابن سعود، منذ عام 1908، إنشاء حركة الإخوان المستندة إلى عودة الوهابية، من أجل أن يفرض على القبائل البدوية هوية جديدة أبعد من مجرد تحول ديني. وفي هذا الصدد، طلب إلى والده جمع أعيان الوهابية الذين قبلوا مع كثير من التحفظ، مشروعه لدفع الجماعات البدوية إلى التخلي عن قبائلهم للانتقال إلى العيش في مستعمرات وبالتالي للتحول إلى حياة حضرية. ورغم أن هذه الفكرة لم تحظ بموافقتهم، فقد أقيمت أول مستوطنة في واحة الأرتوية (بين نجد وهاسا) وتبعتها أخرى بصورة تدريجية فأقاموا نواة حركة الإخوان التي بعد عدة سنوات، كانت تضم عدة عشرات الآلاف من المؤيدين والخاضعين كلياً لسلطة ابن سعود. وفي السيرة الذاتية التي كرسها له جاك بينوا ـ ميشين[1] يتصور ما كان يقول لهم ابن سعود «أنتم رواد إصلاح جديد، ومصير شبه الجزيرة العربية بين أيديكم. لهذا لا ينبغي أن يقهركم أي فشل أو عائق. أيدهشكم أن تكون مهمة كبيرة جداً مرتبطة بالقليل من الرجال؟ فالعدد ليس هو المهم. إنه يأتي في وقته. المهم قوة الإيمان وصفاؤه... تيقظوا بحرص شديد على ألا يهدد وحدتكم أي خلاف. إنه الخطر الوحيد الذي يترقبنا. ولا تخشوا شيئاً مما تبقى، لأنكم بحماية ورعاية الله».

(1) جاك بينوا ـ ميشين، ابن سعود أو ولادة مملكة، Albin Michel، 1955.

ولما كان هؤلاء القساة المتزمتون جنوداً مرعبين، فقد أعد ابن سعود القوة السياسية والعسكرية التي كان بحاجة إليها لتحقيق طموحاته. ولعبت هذه القوة دوراً حاسماً في إقامة الدولة العربية التي ستصبح سعودية.

الحدود الشمالية

بعد انتهاء الحرب، وبالتالي هزيمة الإمبراطورية العثمانية، كان ابن سعود في مستوى استئناف مشروع توسعه الإقليمي، فبدأ بالمنطقة الوسطى من شبه الجزيرة العربية التي كانت خارج سلطته: كان جبل شمر تحت سيطرة ابن رشيد الذي كان قد نجح في ضم أراضي جديدة من جهة الشمال. وكان الظرف ملائماً بموت الأمير المفاجىء في عام 1920، حيث قتله أحد أقاربه من العائلة. وبعد أن احتلت جيوشه الإقليم الذي تشكل إحدى مدنه هايل عاصمة إمارة آل الرشيد، لم يكن لديه اعتراض على توقيع اتفاق مع خلفه وإقامة حمايته لهذه الأراضي. فضاعف أمير نجد مساحة مملكته دون حرب مستفيداً من الفتوحات الأخيرة لمنافسه إلى درجة توسيع سيطرته على تخوم المناطق الواقعة في صحراء جنوبي الفرات. وبعد ذلك، في عام 1922، احتل جنوده سكاكه وخاصة الجوف الذي هو موقع أساسي إلى الجنوب من وادي السرحان الذي كان ابن سعود يريد ضمه بأي ثمن إلى مملكته لأنه ممر استراتيجي طبيعي. ويشكل وادي سيرهان بتضاريسه الطبيعية وفي آن معاً منطقة رعي خصبة جداً بفضل عدة آبار مائية توجد

فيها والطريق التجاري بين شبه الجزيرة العربية وسورية باتجاه حمص.

وبالنسبة للبريطانيين، كان هذا الوضع الجديد مقلقاً جداً، لأنه يعني أن ابن سعود سيد أقاليم تتاخم مناطق الانتداب البريطاني، قد أصبح بإمكانه مهاجمة شرقي الأردن والعراق في محاولة للوصول إلى أهدافه: ضم قسم من جنوب بلاد ما بين النهرين وجنوب شرقي الأردن مع معان وخاصة العقبة التي تتيح له السيطرة على مرفأ هام.

وفضلاً عن ذلك، لما كان ابن سعود يعمل لتجاور مملكته الأراضي السورية من أجل حماية حقوق القبائل التي كانت تجول بشكل تقليدي في هذه المنطقة بين جبل شمر وسورية، فكان بإمكانه تهديد التواصل الأرضي بين العراق وشرقي الأردن، بينما يرتدي هذا التواصل، بالنسبة للبريطانيين أهمية استراتيجية أساسية لضمان الأمن لنظام الاتصالات بين الخليج والبحر المتوسط؛ وفي سبيل هذا الهدف كانوا يخططون لبناء خط حديدي يربط بين البحرين.

في هذا المنظور كانوا يتمنون أن تمر هذه الحدود إلى الجنوب من الجوف؛ وإذ أُرغِموا على التخلي عنه، لأنه أصبح تحت سيطرة ابن سعود، فقد أرادوا أن يرسم إلى الجنوب من وادي السرحان، ليضمنوا لأنفسهم هذه المساحة الممتدة من الشرق إلى الغرب، والشاملة لمدينة كاف.

وكانت كل هذه العناصر تؤلف بالتالي منازعة جدية بين البريطانيين والهاشميين من جهة، وابن سعود من جهة أخرى، ولما كان التوتر لم يتوقف عن التصاعد، فقد أصبح ملحاً فتح مفاوضات لرسم حدود بين نجد من جهة، والعراق وشرقي الأردن والحجاز من الجهة الأخرى لتسوية مشكلات تنقلات القبائل.

كانت هذه المسألة الأخيرة هامة جداً لأن هذه الأراضي كانت تسكنها بشكل أساسي، قبائل أصبحت حياتهم خاضعة لجولات تنقل مرتبطة بالنشاطات التجارية والمواسم. ولم يعد شيء أكثر غرابة عن عالمهم الرمزي وحياتهم اليومية من فكرة الحدود والتجزئة الإقليمية المستوردة من الأوروبيين لأن مفهوم البداوة للأرض يؤدي إلى مفهوم مغاير كلياً: مفهوم ساحة للهجرة، دون حدود دقيقة، وشاملة لأراضي الرعي والمناطق الزراعية وآبار الماء حيث كانت حرية تنقل الجماعة مقننة بالدور المعقد للعلاقات والقواعد القبلية، وفي المفاوضات كان يجب التوفيق بين منطقين مختلفين بعمق: المنطق القبلي للانتجاع وراء الماء والكلأ والقائم على نظام الولاءات الشخصية، والمنطق الحكومي لرسم حدود تجسد الفصل بين السيادات. وتنطوي هذه المواجهة بين منطقين متعارضين، في مرحلة ولادة النظام الحكومي الإقليمي الجديد على تسوية المسائل المرتبطة بالتنقلات والولاءات وجنسيات القبائل، وبشكل أوسع بجملة أشكال

النشاط والسلوك المحكومة بالنظام الاجتماعي القبلي مثل دفع الضرائب السنوية أو الغزوات.

وعقد أول اجتماع في أيار/مايو 1922 في المحمرة بين ممثلي فيصل وابن سعود وتوصلا لتوقيع اتفاق تقاسم مناطق النفوذ القبلي على الحدود بين الدولتين بوضع آل شمر في نجد وآل عمارة وآل ضفير وآل منتفيق في العراق (المادة الأولى). واتفقا كذلك على اجتماع في بغداد لمندوبي الطرفين لمناقشة التفاصيل في رسم الحدود مع الأخذ في الاعتبار لآبار الماء والمراعي لكل واحدة من هذه القبائل. ونصت المادة الثالثة على إقامة علاقات تجارية بين الدولتين. وكان للمادتين 4 و 5 صلة بحرية حياة الترحال وبالرسوم التي تجبى من قبل كل طرف. وانتظاراً للاجتماع الموعود في بغداد، كان لا بد أن يمتنع فيصل الدويش، رئيس الإخوان عن أي غزو للأراضي العراقية. وقبل فيصل تصديق النص، لكن ابن سعود قرر رفضه، معتبراً أن مندوبه قد تجاوز تعليماته. وكان يعتبر أن التنازلات المقدمة قد جرت دون مقابل، وفوق ذلك، كان بحاجة لنقد تبادلي من أجل الحصول على ما كان يهمه أكثر: وادي السرحان الذي يوجه كل التجارة بين سورية ونجد. ومنذ عام 1922، احتل الإخوان إقليم سكاكه، ثم صعوداً في وادي السرحان، استولوا على جميع قرى القطاع من أجل التوجه إلى عمان. ولم يتم إيقافهم إلا على بُعد عشرين كلم عن العاصمة بواسطة الطائرات والعربات المصفحة

البريطانية، ثم تراجعوا إلى وادي السرحان الذي احتلوه كله في الواقع.

بعد هذه الأحداث الهامة عُقد مؤتمر العُقيرْ في تشرين الثاني/نوفمبر 1922. وكان الممثلون الأساسيون فيه السير بيرسي كوكس برفقة الرائد ديكسون وصبيح باز (وزير المواصلات والأشغال) ممثلاً العراق، والرائد مور المعتمد البريطاني في الكويت (ممثلاً الشيخ أحمد الجابر) وابن سعود ممثلاً نجد، فالممثلان الأساسيان بالتالي هما صبيح باز وابن سعود، لأن الهدف الأساسي تعيين الحدود بين العراق ونجد. وبدأ المؤتمر بالتعبير عن المطالب القصوى للرجلين: فكان صبيح باز يدعي أن العراق يجب أن يمتد إلى قسم هام من شبه الجزيرة العربية، بينما كان ابن سعود يريد دفع الحدود من الشمال حتى نهر الفرات، معتبراً أنه كان من الضروري أن تتمكن قبائل هذه المنطقة من متابعة الذهاب إلى ضفتي هذا النهر، كما كانت تفعل دائماً. وخلال عدة أيام اكتفي بتبادل الحجج المبررة للمطالب.

وللدفاع عن المصالح البريطانية، كان السير كوكس معارضاً بحزم للمطالب الإقليمية لابن سعود. وفي وجه هذه النهاية لرفض المطالب، قدم ابن سعود حججاً تقتضي أن يأخذ رسم الحدود في الاعتبار للآبار حيث كانت توجد القبائل: أن تدخل هذه الآبار في حدود نجد أو يتم تأسيس منطقة حيادية احتراماً لحقوق كل طرف. وروى ديكسون كيف بدأ السير بيرسي كوكس، الذي

أغاظه بطء المفاوضات، يعظ ابن سعود لدفعه إلى أن يكون أكثر واقعية، الأمر الذي رد عليه ابن سعود قائلاً: «كان السير بيرسي كوكس أباً وأخاً لقي المساعدة ليوجد في المكان الذي كان يشغله اليوم ولم يكن لديه شيء يرفضه». وكان المسؤول البريطاني حينذاك يتخذ القرارات بنفسه فيرسم بالحبر الأحمر خطاً يمتد من الخليج العربي حتى جبل عنيزان قرب الحدود الأردنية. كان السير بيرسي كوكس يرسمه طبقاً لما يتمنى، دون أن يكترث لمشكلات القبائل، على بعد حوالي 150 ميلاً إلى الجنوب من الفرات معطياً بذلك إلى العراق صحراء لم يكن بحاجة إليها ومنتزعاً من نجد قطعة هامة من الأرض التي كان يطالب بها حاكمها. ولجعل ابن سعود يقبل بهذا القرار الذي وجه ضربة قاسية لمطامحه نحو الشمال، ألحق به نحو ثلثي ما كان يعتبر حينذاك أراضي الكويت (بموجب الاتفاق الإنكليزي - العثماني في آذار/ مارس 1914) دون أن يقدم الرائد مور «الذي كان يمثل» الكويت حينذاك - أدنى ملاحظة، وفضلاً عن ذلك، فقد رسم السير بيرسي، إلى الجنوب والغرب من الكويت، منطقتين محايدتين أخذتا شكل المعين، لتسوية مشكلة منتجعات القبائل وكذلك بسبب احتمال اكتشاف نفطي: فيتقاسم الطرفان الاكتشاف المحتمل مناصفة.

وينقل ديكسون، في مذكراته مشهداً كاشفاً في آن معاً صلات كانت تربط ابن سعود والسير بيرسي كوكس والشكل الذي

رسمت به الحدود المقبولة حتى اليوم: في المساء طلب ابن سعود رؤية السير بيرسي الذي قبل على الفور وطلب مني حضور المحادثات. وكان ابن سعود يبدو غاضباً. فقال للسير بيرسي «لقد حرمتني، يا صديقي، من نصف مملكتي. وكان من الأفضل أن تأخذ كل شيء، وأن أتحول إلى التقاعد». حينذاك أجهش هذا الرجل الكبير والقوي جداً بالبكاء. فأخذه السير بيرسي بيده وراح يبكي كذلك... هذه الموجة من التأثر كانت قصيرة. واستمر ممسكاً بيد ابن سعود وقال له: «صديقي، إنني أعلم بدقة ما تشعر به، لذلك أعطيتك ثلثي الأرض الكويتية، وإنني أجهل كيف سيتلقى ابن الصباح هذه الضربة».

هكذا تقررت الحدود بين الكويت والعربية السعودية؛ فقد جرى تحديدها من قبل ديكسون: «إنها تنطلق في الغرب من نقطة الاتصال بين وادي العنجة ووادي الباطن. ومن هناك تمتد في خط مستقيم للالتقاء مع خط العرض 29 ونصف الدائرة المحددة في الاتفاق الإنكليزي ـ العثماني لعام 1914، ثم يتبع هذا النصف حتى الساحل إلى الجنوب من رأس القليعة، وإلى الجنوب من هذا الخط تقع المنطقة المحايدة المحددة في الغرب بمنخفض الشق، وفي الشرق بالبحر وفي الجنوب بخط يمتد من الشق حتى الساحل شمالي رأس المشعب».

ويشدد ديكسون في الأخير على كون الحدود بين نجد والعراق قد «ثُبتت بكاملها» من قبل السير بيرسي، وكان الاتفاق

حدود الكويت

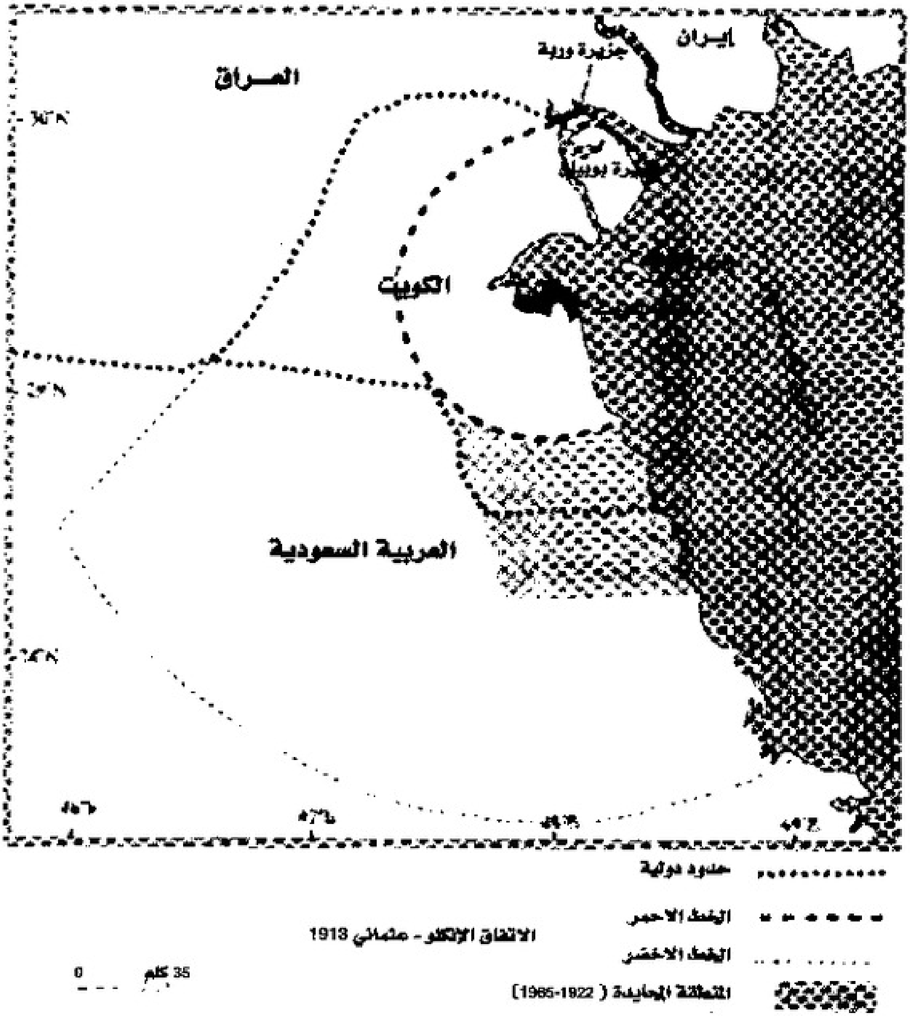

إيران
جزيرة وربة
العراق
الكويت
العربية السعودية
حدود دولية
الخط الاحمر
الاتفاق الإنكلو - عثماني 1913
الخط الاخضر
0
35 كلم
المنطقة المحايدة (1922-1965)

بين نجد والكويت المؤرخ في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1922، قد وُقِّع من قبل ابن سعود والرائد مور باسم شيخ الكويت.

وبعد بضعة أيام، عندما علم ابن الصباح شيخ الكويت بهذا القرار للسير بيرسي ذاته، غضب لكون بريطانيا العظمى تصرفت هكذا حتى دون استشارته وأجاب السير بيرسي أنه حين اتخذ هذا القرار جعل الجار القوي صديقاً للكويت، وبدون ذلك، لقام ابن سعود بالتأكيد باحتلال الكويت بالقوة المسلحة... وقد نقل ديكسون الذي حضر ذاك الحوار بين الرجلين بعد أن قبل شيخ الكويت: «عندما يموت ابن سعود أصبح أكثر قوة، هل تقدم الحكومة البريطانية اعتراضات، إذا استنكرت هذه الحدود الجائرة من أجل استعادة أراضيَّ المفقودة؟».

ورد السير بيرسي «كلا، وليبارك الله جهدك»، حينذاك، قبل الشيخ اتفاق العُقَيْر. وبحركة مماثلة للتعويض، أُعلم بعيد ذلك، في نيسان/أبريل 1923 بأن الحكومة البريطانية تعترف بالحدود العراقية - الكويتية حسب الرسم الذي كانت تتمناه، مع جزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكة وعوهة والكور وقارو والمقتة وأم المرادم. ولم يكن هذا الاعتراف يكلف البريطانيين شيئاً، لأن رسمه كان يتلاءم مع رسم الخط الأحمر المثبت في الاتفاق الأنكلو - عثماني في 29 تموز/ يوليو 1913.

ومن أجل فهم هذه الحادثة الهامة التي يجد فيها بلد نفسه قد بتر منه جزء كبير من أراضيه، يجب التذكر أن الكويت في ذاك

الاتفاق كان معترفاً بها من قبل العثمانيين كمنطقة حكم ذاتي داخل الإمبراطورية لكن بفارق صغير في نظامه الأساسي حسب الأراضي المعنية: وكانت هذه الذاتية في الحكم تامة على المساحة المحددة بالخط الأحمر المؤلف نصف دائرة حول مدينة الكويت وضمت إليها الجزر المذكورة أعلاه (المادة ـ 5)، لكن هذه الذاتية كانت نسبية إلى الحد الذي كان على الشيخ أن يمارس سلطته باسم الإمبراطورية العثمانية، في المنطقة المحددة بخط أخضر كما تبين الخريطة المسحوبة من النص الرسمي، وكان هذا الارتباط الإداري بالإمبراطورية قد بقي شكلياً جداً لأن الاتفاق يعين حدود عمل الإمبراطورية بتعابير دقيقة جداً (المادة 6): الحكومة الإمبراطورية العثمانية لا تقوم في هذه المنطقة بأي عمل إداري دون موافقة شيخ الكويت ولا تقيم أي موقع عسكري. . . دون وفاق مسبق مع حكومة صاحبة الجلالة البريطانية».

فضلاً عن ذلك، يجب الإشارة إلى أن الوضع في هذا القطاع كان قد تغير كثيراً منذ الحرب: كان جنود ابن سعود قد احتلوا أكبر جزء من المنطقة المقابلة لتقسيمات الخط الأخضر الذي لم يكن في النهاية إلا امتداداً لإقليم هاسا الذي كانوا يسيطرون عليه منذ عام 1913. ويفسّر ميزان القوى إلى حد بعيد الموقف الواقعي للسير بيرسي كوكس الذي فضل التخلي عن جزء من الأراضي الكويتية إرضاء لطموحات ابن سعود وإتاحة عدم تعرض الكويت للتهديد من الجنوب.

سجل ربيع 1923 منعطفاً هاماً في العلاقات بين ابن سعود وبريطانيا العظمى، فقد قررت الحكومة البريطانية اعتباراً من عام 1924 وقف المساعدات المالية لحلفائها العرب، وغاب عن الساحة ممثلوها الأساسيين في شبه الجزيرة العربية الذين كانوا يقيمون صلات مميزة مع ابن سعود: فأحيل السيد بيرسي كوكس على التقاعد وعُيِّن الرائد ديكسون في الهند، واعتزل فيلبي. وإذا كانت هذه القرارات قد أثرت على أمير نجد، فإنها فتحت له أيضاً إمكانية التصرف بحرية حيال بريطانيا العظمى التي لم يعد التزامها السياسي وبالأحرى العسكري كما كان عليه. واختار في هذا السياق، ترك الإخوان يتصرفون بتوجيه عملهم، على أن يدعي بعد ذلك بأنه لم يكن يسيطر عليهم. واندفع جنوده بشكل أساسي على جبهتين: في الشمال نحو مدينة كاف عند مدخل وادي السرحان، ونحو الحجاز الخاضع لسيطرة الشريف حسين، وكانت هذه المبادرات تجازف بأن تكون شديدة الضرر بالمواقف والمصالح البريطانية، ومن هنا رغبة لندن في البحث عن تسوية المنازعات بين نجد من جهة والعراق وشرقي الأردن والحجاز من جهة أخرى. وفي هذا المنظور طلبت لندن من العقيد كنوكس (الذي كان لا يزال الممثل السياسي لجلالة الملكة في الخليج الفارسي) الدعوة إلى اجتماع في الكويت بين الممثلين الأربعة. وكانت الصعوبة الأولى في تنظيمه الجمع وجهاً لوجه بين السعوديين والهاشميين، العائلتين الكبيرتين المتورطتين في مواجهة

حاسمة خاصة في الحجاز حيث كان ابن سعود قد قرر فرض نفسه بالسلاح من أجل طرد الشريف حسين والسيطرة على الأمكنة المقدسة. وفي حين كان مقرراً عقد الاجتماع، كان جنود ابن سعود يحتلون جزءاً من الحجاز المتاخم لنجد كإقليمين لا توجد بينهما أية حدود واضحة. وكان لا بد من حزم البريطانيين الذين ضاعفوا ضغوطهم على هذا الفريق وذاك ليكون اللقاء الأول في 17 كانون الأول/ديسمبر 1923 على مستوى الوفود، لأن ابن سعود لم يكن حاضراً ولا الأمير عبد اللّه ولا الملك فيصل، أما الشريف حسين فقد رفض إرسال مندوب عنه.

وكانت الأهداف الرئيسية المحددة من قبل البريطانيين قد أُرسلت برقياً إلى العقيد كنوكس في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1923، بالتعابير التالية:

«إن حكومة صاحبة الجلالة معنية مباشرة بحدود ولاية فلسطين التي هي تحت الانتداب البريطاني. شرط أن يتمكن شرقي الأردن من الحصول على منفذ على خليج العقبة، وألا تقدم نجد على الاعتداء على خط حديد الحجاز وأن تكون الحرمة وترابة داخل الحجاز، والحكومة مستعدة للتنازل عن وادي السرحان بما فيه كاف (في نجد) ورسم حدود الحجاز في الشمال على امتداد الخط الحديدي وقرب مدورة.

... هكذا قام عبد اللّه باستبدال كاف بالعقبة. وتنازل ابن

سعود عن الحرمة وترابة مقابل كاف، وتخلى حسين عن كل ادعاء بشأن المنطقة الواقعة إلى الشمال من مدورة مقابل ضم الحرمة وترابة ألى أراضيه.

. . . ولو لم تكن الحجاز ممثلة في المؤتمر، لرفضت حكومة صاحبة الجلالة مناقشة مسألة حدود شرقي الأردن في المنطقة التي تمتد إلى ما بعد حدود النفوذ، يعني إلى حيث لا بد من بدء الحدود. وتصبح خاضعة لتوقيع ابن سعود، على وثيقة يلتزم فيها بقبول الضم اللاحق للحرمة وترابة إلى الحجاز عندما تطلب منه ذلك حكومة صاحبة الجلالة»[1].

وأخذاً في الاعتبار لغياب وفد من الحجاز، تناولت المناقشات الخلافات بين نجد والعراق من جهة، ونجد وشرقي الأردن من جهة أخرى. وبين بغداد والرياض، كانت المنازعات تتناول بشكل أساسي جملة مسائل متعلقة بحالات الانتقال والغزوات القبلية التي كانت تحصل من جهتي الحدود المرسومة قبل عدة أشهر، ما كان يعني في الواقع محاولة ضبط المسألة الحساسة لانتجاع القبائل، التي تكون مقيمة في فترة معينة في أحد إقليمين، ومع ذلك كانت تستطيع اختيار البقاء تحت سيطرة حاكم

(1) ذكر ذلك غاري ترولبر في كتاب «ولادة العربية السعودية» فرانك كاس، لندن، 1976.

الدولة الأخرى، كان ذلك يعني في العمق كل مسألة تكيف المجتمع القبلي مع سلطة غريبة كلياً عن تقاليده، لأن هذه التقاليد تكون متأقلمة ومعينة بحالات قطع لا سابق لها في نظام سياسي مستند إلى تواصل مكاني متجانس لا حد له.

وبين نجد وشرقي الأردن كانت المنازعات من الطبيعة ذاتها مع فارق أساسي: لم تكن مسألة الحدود قد سويت. وكان وفد نجد يدافع عن مبدأ ضم وادي السرحان (الذي كان خاضعاً للرياض في الواقع) إضافة إلى المطالبة بأن يمتد هذا الامتلاك للأراضي بممر يؤدي إلى الحدود السورية لكي لا تكون الطريق التقليدية للقوافل مقطوعة بالحدود. وعارض مندوبو شرقي الأردن بحزم هذا المطلب بوادي السرحان، مؤكدين أن هذه الأراضي تعود لهم لأنهم هم ورثة هذه المنطقة من الأرض الخاضعة للقبائل التي كانت تنهض تحت سلطة الأمير عبد اللّه، مازجة هكذا الحجج التقليدية (نظام القبائل) والحديثة (التبعية الإقليمية).

أما الممر، فلم يكن مسألة للبحث لأنه كان يحول دون التواصل الإقليمي مع العراق وأظهر البريطانيون حيالها تشدداً للأسباب التي رأيناها أعلاه. ورغم جهود البريطانيين للتوفيق بين الأطراف، وبعض نقاط الاتفاق المنتظمة، سرعان ما ظهر، على امتداد جلسات عديدة من المفاوضات، أن هناك ما هو أبعد من تعقيد المشكلات المطروحة للتسوية، هذه المواجهة الهامة بين

طموحات العائلتين الحاكمتين، وبشكل خاص، المواجهة المعلنة في الحجاز بين الشريف حسين وابن سعود. وفي آذار/ مارس 1924، أدى حدثان مختلفان جداً في طبيعتهما إلى جعل كل أمل بالتسوية قد عفا عليه الزمن، والتسبب بالوقف النهائي للمؤتمر في 11 نيسان/أبريل 1924. فكان الحدث الأول قرار الشريف حسين الاستفزازي والأخرق في آن معاً، بإعلان نفسه خليفة، فور إعلان الجمعية الوطنية التركية إلغاء الخلافة العثمانية (3 كانون الثاني/ يناير 1924). والحدث الثاني، بعد الأول بعدة أيام، قام الإخوان بغزوة قاتلة ضد رعاة ينتمون لقبائل تقيم في العراق، مما دفع الملك فيصل لسحب وفده على الفور.

احتلال الحجاز

بعد فشل المفاوضات، سرعان ما استُؤنفت العمليات القتالية بمبادرة من ابن سعود، كما كتب جورج أنطونيوس: «لقي تولي الشريف حسين لمنصب الخليفة الرفض ليس فقط من إجماع الرأي العام للمسلمين بل كذلك وفر لابن سعود الحجج التي كان يحتاجها للإعتراض على سلطته». فشكل ذلك في الواقع الفرصة الثمينة لهذا الأخير لاستخدام هذا الخطأ السياسي للقيام بما كان يطمع به منذ أكثر من عشرين سنة: احتلال الحجاز وإنهاء دور الشريف حسين. ويستعيد بينوا ميشين خطاب ابن سعود في هذا الشأن بالتعابير التالية: «حان الوقت لوضع حد نهائي لتجاوزات

من يسمي نفسه شريف مكة! وفي تاريخ الإسلام لم يتجرأ رجل بهذا القدر من الفساد على التبرج بكرامة الخليفة! إنها تدنيس للقدسيات ولا يستطيع تحمله أيُّ مؤمن دون خجل، سأخلص المدن المقدسة ممن حوَّلها إلى بيوت تعليم للفساد، وسأقوم بالمهمة التي اختارني الله من أجلها. ولنشكر الله على أنه أنضج لنا هذه الظروف الملائمة!»

إن هذا التصريح الموجه إلى العلماء والسلطات الدينية في الرياض (رغم أن بينوا ميشين يعيد تركيبه أكبر مما ينقله) يشير بوضوح إلى الهموم المنهجية الأساسية لابن سعود: إنه يستخدم بالعمق واقع أن الشريف حسين قد فقد الكثير من تأثيره بسبب أعماله الخرقاء والفساد المعلن الذي يُتهم به من أجل الظهور كرجل سيقوم بتخليص الأماكن المقدسة من هذا «الوباء». فضلاً عن ذلك، فعندما يضع نفسه في الموقع الديني، يحاول الحصول على الدعم أو على الأقل الموافقة الضمنية للمسلمين منكراً على بريطانيا العظمى أدنى حق في التدخل في شأن لا يمكن أن يخص إلا المسلمين وحدهم. وباسم ماذا في الواقع، يمكن لقوة أجنبية أن تتدخل في نزاع هذه طبيعته؟ وكانت بريطانيا التي قيمت الرهانات وعلاقات القوى، قد قررت عدم التدخل في الحجاز، رغم النداءات الملحة التي أطلقها الشريف حسين الذي كان يحاول جعلها تتراجع عن موقفها مذكراً إياها بالدور الذي كان قد

لعبه أثناء الحرب ضد الإمبراطورية العثمانية. . . وبعد أن أعد بمهارة حملته على الصعيد السياسي، تمكن في عام 1924، من دفع جنوده للهجوم على الحجاز نحو الغرب كما نحو الشمال. وفي آب/أغسطس، احتل المهاجمون الطائف التي قتل بعض سكانها في حين فتحت أبوابها لجماعة الإخوان. وبعد فترة توقف جرى خلالها تقييم لرد الفعل البريطاني ـ الذي جاء معتدلاً كما كان متوقعاً ـ استُؤنف الهجوم؛ وفي الثالث من تشرين الأول/أكتوبر دخل الإخوان إلى مكة وأعلنوا ضمان حرية التنقل والأمان للحجاج كما للمقيمين في المدينة، وشكل ذلك مبادرة ضرورية لطمأنة السكان والحجاج بعد المخاوف القوية التي تولدت عن مجازر الطائف.

وبينما كان علي قد انكفأ نحو جدة، بادر ابن سعود بتوقف جديد استخدمه لتهدئة مخاوف المسلمين الذين رغم إظهار ارتياحهم لسقوط الشريف حسين، كانوا يتساءلون حول الأهداف الحقيقية للحركة الوهابية التي كانوا يحذرونها منذ أكثر من قرن من الزمن. ولهذه الغاية نظم ابن سعود عدة لقاءات هامة دعا خلالها أعيان العالم الإسلامي لتحديد النظام المستقبلي للأماكن المقدسة، ويمكن تلخيص موقفه الرسمي بالتأكيد التالي: «هدفي الوحيد في هذا الاحتلال للحجاز هو ضمان حرية أداء الحج، وتسوية نظام الأمكنة المقدسة بشكل يرضي جميع المسلمين».

في كانون الأول/ ديسمبر 1924، استأنف هجومه العسكري بالاستيلاء على مدينة الرسول، ثم بعد بضعة أسابيع على جدة حيث كان يوجد علي الذي أُرغم على الرحيل إلى العراق. ومنذ اللحظة التي ظهر فيها أن ابن سعود يحقق انتصاراً شاملاً في الحجاز، عرضت عليه بريطانيا العظمى القلقة من تقدمه نحو الشمال، التفاوض حول المنازعات المستمرة بين نجد من جهة، وشرقي الأردن والعراق من جهة أخرى. وبدأت المباحثات بقيادة السير جيلبير كلايتون عن الجانب البريطاني في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1925 في سياق مختلف جداً عما كان يسود قبل عدة أشهر. وفي الواقع، اضطرت لندن، أكثر من أي وقت مضى، أن تأخذ في الاعتبار الدور الحاسم الذي كان فيه ابن سعود في مستوى الإمساك بالمنطقة، وبشكل أوسع بالعالم العربي والإسلامي. وكان عليها حماية مصالحها الحيوية في الشرق الأوسط، دون مواجهة مع القوة الناشئة، ومن هذه النظرة، كانت الأهداف واضحة: تسوية الصعوبات المستمرة بين نجد والعراق (الأساسي سُوِّي في العُقيرْ) وإيجاد اتفاق نهائي للحدود بين نجد وشرقي الأردن من التمسك بمستلزمَيْن غير قابلَيْن للتفاوض: الإبقاء على منطقة وصل بين شرقي الأردن والعراق وإدخال العقبة ومعان في منطقة شرقي الأردن بسبب موقعهما الجيو ـ استراتيجي الحاسم.

كذلك كان لابن سعود الذي كان في أفضل موقع وصل إليه أمام بريطانيا العظمى، كل المصلحة في الوصول إلى اتفاق بعد انتصاراته في الحجاز. إذا كان البريطانيون قد ظلوا حياديين في هذا النزاع، لم يكن واضحاً إن كانوا سيحتفظون بالموقف ذاته، في ما يعني مصالحهم الاستراتيجية في شرقي الأردن والعراق. وكان يدرك أنه لا يستطيع الخروج منتصراً من مواجهة مباشرة معهم. وفي مثل هذه الظروف، كان قد قرر وضع حد لتوسعه الإقليمي نحو الشمال بعد أن حاول تحقيق الحد الأقصى من المكاسب الإقليمية، وهكذا فضل توطيد مكاسبه، بدلاً من الاندفاع في مغامرات جديدة قابلة، وفي حال الفشل لتدمير كل ما تم بناؤه بصبر منذ عام 1902.

ولأجل كل هذه الأسباب، توصلت المفاوضات بسرعة إلى توقيع اتفاقين في تشرين الثاني/نوفمبر 1925.

الأول، وقع في بحرا بين العراق ونجد، وتناول النقاط التي كانت لا تزال معلقة منذ المؤتمر المجهض في الكويت، والذي يخص مسألة تحركات القبائل المتجاوزة للحدود في نظام إقليمي يبنى على أساس سيادات الدول. وهكذا احتوى هذا الاتفاق على حملة تدابير هامة لتسوية المسألة الشائكة للحياة القبلية في هذه الصورة الجديدة. فتعهدت الدولتان مثلاً، بمعاقبة شيوخ القبائل المسؤولين عن الغزوات التي تجري خارج

أراضيهم، وأنشئت هيئة تمثيل متعادل مؤلفة من ممثلين للحكومتين لاتخاذ إجراءات ضد الاعتداءات التي يمكن أن تُرتكب من هذه الجهة أو تلك من الحدود، بينما يخضع عبور القبائل للحدود لنظام ترخيص يُمنح من قبل الحكومة المعنية في شروط تحترم حاجات الترحال للقبائل.

والاتفاق الثاني وقع في اليوم التالي في حدا (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1925) بهدف تسوية نهائية للنزاعات الحدودية المستمرة بين نجد وشرقي الأردن. وحفاظاً على طموحه الأول، استمر ابن سعود في المطالبة بتكامل وادي السرحان مع شمالي مدينة كاف والاتصال مع الأراضي السورية. وفي شأن هذه النقطة الأخيرة اصطدم بالرفض الجازم من السير كلايتون الذي كان قد تلقى تعليمات دقيقة جداً تمنع التراجع أمام خطر يهدد مصالح الإمبراطورية، ولهذه الأسباب، كان خارج إطار البحث أن يتنازل البريطانيون عن التواصل الإقليمي بين الخليج والبحر المتوسط. ورضخ ابن سعود للأمر، لكنه حصل بالمقابل، على الاعتراف بسيادته على كل وادي السرحان مع كاف. وكان المندوب البريطاني قد تلقى أمراً بعدم التنازل عن كاف إلا في آخر المطاف لكنه قبل بذلك في النهاية تاركاً لابن سعود إقليماً واسعاً ومنحصراً بشكل جزئي بين شرقي الأردن والعراق الأمر الذي تحدده المادة الأولى من الاتفاق بالتعابير التالية: «تنطلق الحدود في الشمال

الشرقي من نقطة تقع على ملتقى خط الطول 39° شرقاً وخط العرض 32° شمالاً، التي تحدد النقطة الأخيرة للحدود بين نجد والعراق، ومن هناك يذهب خط مستقيم إلى الالتقاء مع خط الطول 37° شرقاً حتى نقطة الاتصال بخط العرض 31,25° شمالاً، ومن هذا الموقع، يذهب خط مستقيم إلى الالتقاء مع خط الطول 38 وخط العرض 30° شمالاً، تاركاً وادي السرحان في أراضي نجد، ثم من هناك يحاذي خط الطول 38° شرقاً حتى النقطة التي يلتقي فيها مع خط العرض 29,35° شمالاً».

فضلاً عن ذلك، فقد كُرس مبدأ التداول الحر في الاتجاهين بين نجد وسورية، وبالتالي العبور الحر عبر شرقي الأردن الذي تمسك به كثيراً ابن سعود، في المادة 13 شرط أن يحترم التجار بعض القواعد وأن يكونوا ذوي «نية سليمة». وكفلت نصوص أخرى (المواد 3 و 4 و8) شرقي الأردن ضد كل اعتداء واشترطت كذلك أن تكون مدينة كاف محصنة. (المادة 2)، أما المواد 5 و 6 و 7 و 8 فقد نصت على ضبط حركات القبائل عبر الحدود وأقامت نوعاً من نظام وقاية من الغزوات القبلية، واهتمت المادة 12 بتنظيم حركة المسافرين والحجاج، بينما نصت المادة 3 على استطلاع إقامة وسائل الاتصال المباشر مع «رئيس التمثيل البريطاني» في عمان وحاكم وادي السرحان المعين من قبل ابن سعود من أجل تجنب أية عقبة.

وقد أتاح هذا المؤتمر تسوية المشكلات الهامة بين شرقي الأردن ونجد باستثناء ملحوظ لمسائل العقبة ومعان، وفي هذا الشأن كان البريطانيون قد قرروا، القيام بإلحاق وحيد الجانب أعلنوه بعد ذلك بزمن معين، ولم يتركوا لابن سعود أية فرصة للجدل فيه حتى ولو رفض الاعتراف بما يعتبره ضربة قسرية على أراض يجب أن تعود له، كما قال، لأن هذه المنطقة كانت قديماً جزءاً من الحجاز حيث توجد الأماكن المقدسة.

وبقيت التسوية النهائية للعلاقات مع بريطانيا المحكومة دائماً باتفاق عام 1915 الذي كان ابن سعود يريد إعادة النظر فيه بصورة كلية فكان موضوع مفاوضات بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر 1926 قرب جدة، بين ابن سعود والقنصل البريطاني في هذه المدينة، ستانلي جوردان، وبمساعدة جورج أنطونيوس. ولما كانت المواقف العائدة لكل من الطرفين متباعدة جداً، عُلقت المناقشات بسرعة لكي لا تُستأنف إلا في أيار/مايو 1927 مع وفد بريطاني ضم الرجال أنفسهم لكن هذه المرة، بقيادة السير روبير كلايتون، وتم التوصل إلى توقيع اتفاق جدة الذي ألغى اتفاق كانون الأول/ديسمبر من عام 1915، وصار بديلاً عنه، وحصل ابن سعود، في نصوص هذا الاتفاق، على اعتراف كامل من بريطانيا بـ «الاستقلال التام والمطلق لإقليمي الحجاز ونجد وتوابعهما»، واستبعاد أية مرجعية لنظام الامتيازات الأجنبية.

حصلت لندن بدورها على تخلي ابن سعود عن مطامحه التي يمكن أن تكون لديه تجاه إمارات ساحل الخليج الفارسي، لأنه التزم بإقامة علاقات سلمية وودية مع الكويت وقطر والبحرين وإمارات عمان التي كانت معتبرة تحت الحماية البريطانية في اتفاق خاص، وفضلاً عن ذلك، كانت جملة نصوص تمنح ضمانات لحرية الانتقال والأمن للحجاج المسلمين التابعين للإمبراطورية البريطانية خلال سفرهم وإقامتهم في الأماكن المقدسة.

مقابل ذلك لم يكن ممكناً التوصل إلى شيء في شأن معان والعقبة، وكانت بريطانيا مصممة على عدم التفاوض، والاكتفاء بوثيقة عدم اتفاق بصيغة تبادل مذكرات ملحقة باتفاق جدة الذي أورد فيه السير كلايتون نصاً من جانب واحد يقول كيف ستكون عليه الحدود بين الحجاز وشرقي الأردن: «إنها تنطلق من نقطة تقع عند ملتقى خط الطول 38° شرقاً وخط العرض 29,35° شمالاً حيث يقع الحد النهائي للحدود بين نجد وشرقي الأردن، ويذهب في خط مستقيم نحو نقطة على خط سكة حديد الحجاز على بعد ميلين إلى الجنوب من مدورة، ومن هناك يذهب مستقيماً نحو نقطة على خليج العقبة الواقعة على بُعد ميلين إلى الجنوب من مدينة معان».

ورد ابن سعود على ذلك بالقول: «نعتبر من المستحيل حالياً

إيجاد اتفاق لرسم هذه الحدود. ومع ذلك وتأكيداً لرغبتنا باستمرار العلاقات الودية المستندة إلى علاقات صداقة متينة، نريد أن نعبر لسعادته عن رغبتنا في الإبقاء على الوضع الراهن في منطقة معان ـ العقبة، حتى نجد الأسس لتسوية نهائية».

في الواقع كانت هذه الحدود نهائية، مع مراعاة بعض التعديلات المستندة إلى تبادلات محدودة من الأراضي نفذت على أساس الاتفاق الأردني ـ السعودي لعام 1965، وهكذا فقد سجل اتفاق جدة الاعتراف الدولي بسيادة ابن سعود على أراض احتلت بالسلاح. وسرعان ما تلت الاعتراف البريطاني اعترافات دول أخرى منها فرنسا والاتحاد السوفياتي وكذلك تركيا. وفي عام 1932 وحد ابن سعود مملكته في الحجاز ونجد في دولة واحدة، هي المملكة العربية السعودية، بحدود غير ثابتة بشكل نهائي من الشرق والغرب.

ثانياً ـ الحدود مع الإمارات واليمن

تخضع للدرس منطقتان: إمارات الخليج، واليمنان الموحدان في دولة واحدة في عام 1990.

الإمارات

في ثلاثينات القرن الماضي، رسمت حدود العربية السعودية في الشمال والغرب، مع مراعاة الوضع في معان والعقبة، لكنها

لم ترسم في الشرق مع الإمارات الساحلية، التي كانت خاضعة لبريطانيا: البحرين وقطر وعمان والإمارات التي أصبحت موحدة في ما بعد، ويمكن الاعتقاد أن الوضع لم يكن معقداً لرسم حدود في أراضٍ صحراوية وغير مسكونة في الواقع كما هو الحال في الربع الخالي الشاسع الاتساع، لكن هذا يعني إهمال شهوات السلطة لدى القوى الفاعلة المحلية وخاصة الجذب الذي لا يقاوم الذي يحدثه ما هو كامن تحت الأرض الغنية جداً بالنفط. وكانت هذه العشرات من آلاف الكيلومترات المربعة أهدافاً مشهية ومثيرة للمنازعات، وبقدر ما كان النفط هماً ثانوياً في الطموحات الإقليمية لابن سعودٌ في الشمال والغرب، بقدر ما غدا أساسياً في تعيين حدود المملكة في الشرق والجنوب. وعندما كانت المناقشات تقترب من بدايتها، كان القانون الدولي المنظم للمساحة السياسية لهذا الجزء من شبه الجزيرة العربية في حالة يسهل تطبيقه لأنه وجد في الاتفاقين الأنكلو ـ عثمانيين اللذين ذُكرا (اتفاق تموز/يوليو 1913 والآخر في آذار/مارس 1914): لتحديد هذه الخطوط المشهورة الزرقاء والبنفسجية التي تلتقي في قلب الصحراء على مستوى خط العرض 20°، وفضلاً عن ذلك عقد البريطانيون مع شيوخ جميع الإمارات (باستثناء مسقط التي تستخدم نظاماً خاصاً)، جملة اتفاقات تعهدوا فيها بعدم التخلي عن أي جزء من أرضهم دون اتفاق مع البريطانيين وبعدم إقامة

علاقات ديبلوماسية مع قوى أخرى، مقابل ذلك، استفادوا من حماية البريطانيين في حال تعرضهم للاعتداء، وعند تذكر أن الملك ابن سعود كان قد تعهد في اتفاق جدة في أيار/مايو 1927 بالحفاظ على علاقات سلمية وودية مع هذه الإمارات، يتم التمسك بالمبادىء الأساسية للإطار القانوني، التي ستجري على أساسها المفاوضات بين البريطانيين وابن سعود.

وقد ظهرت قضايا الحدود الإقليمية منذ ثلاثينات القرن الماضي في مناسبة طلبات التنازل النفطية الصادرة عن شركات أميركية راغبة، قبل الإقامة على الأرض، في أن تعرف مع أي ملك تتعلق هذه الطلبات والعنصر الجديد بالنسبة لنظام الحدود في المنطقة يعود في الواقع إلى قرار ابن سعود، الذي أصبح ينطلق من الشعور بالقوة، بالطعن في الاتفاق الأنكلو ـ عثماني في تموز/يوليو 1913، بتغليب كون العثمانيين حينذاك لم تكن لديهم الحجة لتوقيعه لأنهم لم يكونوا يتمتعون بأية سيادة على أراض طردوا منها، وبعد أن استبعد الملك السعودي نصوص اتفاق لا قيمة له في نظره، أسس مطالبه الإقليمية إلى الشرق من الخط الأزرق، على منطق النظام القبلي التقليدي. واعتبر وجوب عودة هذه الأراضي إليه لأن أجداده مارسوا سلطتهم عليها كما يثبت ذلك واقع كون القبائل كانت تدفع عنها الزكاة بانتظام، وكانت هذه الحجة متينة وذكية في آن معاً؛ متينة لأن دفع الزكاة يظهر

معياراً حاسماً للاعتراف بالسيادة في هذا العالم القبلي، وذكية لأن البريطانيين أنفسهم اعترفوا بنظام عائلة ابن سعود في هذه المناطق في الاتفاق الموقع معه في كانون الأول/ ديسمبر 1915... وفضلاً عن ذلك، كان السير ريان، الذي كُلِّف بالتفاوض مع ابن سعود، منذ تموز/ يوليو 1934 في الطائف، قد اعترف نفسه، في ما بعد، بأنه كان من الصعب الاعتراض على هذا المنطق القانوني.

لكن الأساس بالنسبة للبريطانيين، مهما كانت وجاهة الحجة التي تقابلهم، في مكان آخر، لأنه كان ينبغي قبل كل شيء، احتواء التوسع الإقليمي لابن سعود في الجنوب والشرق، كما كانوا قد فعلوا في الشمال، دون المغامرة بمواجهة عسكرية. ولم يكن مطروحاً ترك هذا الملك الجديد يحطم حلقة الإمارات بالسماح له بشق طريق إلى البحر ولا تركه يسيطر على الحقول النفطية التي ستصبح مكتشفة في هذه المناطق غير المعروفة جيداً بعد، كانت المهمة شائكة بحيث أن سلطان عمان ومسقط، الذي لم يكن قد عهد بعلاقاته الخارجية إلى بريطانيا العظمى، كان يستطيع محاولة الاستفادة من هذه التناقضات ليطلب حصة من هذه الأراضي.

وقفزت المنازعات إلى الواجهة في ربيع 1935 عندما طرح ابن سعود بشكل إجمالي قضية الحدود مقدماً مطالب طموحة.

فكان يريد القسم الجنوبي من شبه جزيرة قطر، ما كان يؤدي إلى عزل هذا البلد بشكل كامل عن بقية الساحل بقطعه عن أبو ظبي والإمارات الأخرى. وفي الشرق والجنوب كان يسعى لمد سلطته على مساحات واسعة: القسم الأكبر من الرُبع الخالي وضفار حتى خط الطول 56 شرقاً. ويحمل هذا الرسم اسم وزيره للشؤون الخارجية فؤاد حمزة، الذي كان مكلفاً بالتعبير رسمياً عن هذا الموقف في نيسان/ أبريل 1935. وكان البريطانيون الذين لم يقبلوا هذا التوسع الإقليمي حريصين على الوصول إلى تسوية. ومن أجل ذلك صاغوا اقتراحاً مضاداً بواسطة السير ريان الذي كان في زيارة للرياض حينذاك. وكان هذا العرض المؤرخ في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1935، يحقق، إلى حد كبير، ارتياحاً لدى ابن سعود مع استبعاد حازم لكل تهديد بخنق قطر برفض الرسم السعودي الذي كان يدمج جنوب شبه الجزيرة القطرية بالمملكة. وكان «خط الرياض» هذا ينطبق بالإجمال مع رسم خط حمزة مع كونه في تراجع واضح لأن أكثر تقدم له إلى الشرق يصل إلى خط الطول 55° شرقاً. ورفضت هذه المبادرة البريطانية على الفور من قبل ابن سعود الذي رفض التخلي عن مطالبه في جنوب قطر.

وفي نهاية ثلاثينات القرن الماضي، اضطرت بريطانيا لمواجهة مشكلات سياسية مخيفة في الشرق الأدنى، بسبب ردود الفعل العنيفة التي أثارتها الرغبة في تفسيم فلسطين (حسب

توصيات لجنة بيل 1937) في أوروبا مع تصاعد الخط النازي. هذا السياق الثقيل دفع وزارة الخارجية لمحاولة تسوية سريعة للمنازعات مع العربية السعودية التي كانت تتمسك بالمحافظة عليها بين حلفائها بأي ثمن. ورغم كل الجهود المبذولة، لم يتم التوصل إلى أية تسوية مصالحة. وفي اليوم التالي للحرب، انتعشت المناظرة إثر أعمال التنقيب المتخذة في عام 1947، من قبل جيولوجيين في شركة أرامكو، في منطقة تعتبر من قبل البريطانيين منتزعة من سيادة أبو ظبي، ودفعت هذه القضية بريطانيا لاستئناف مفاوضات اصطدمت مرة أخرى بالمطالب السعودية ذاتها. وكان المأزق من جديد بالتالي. وبعد موت ابن سعود في عام 1953، بقيت مواقف العربية السعودية ثابتة، بل أعيد تأكيدها، بشكل أساسي، في تشرين الأول/ أكتوبر 1955 رغم بعض تنازلات جديدة قدمت من قبل لندن التي كانت قد قبلت في 4 آب/ أغسطس 1955 نقل «خط الرياض» قليلاً نحو الشرق، مع التأكيد أن ذلك هو موقفها النهائي.

وبعد عشر سنوات، في كانون الأول/ ديسمبر 1965، عقدت العربية السعودية وقطر اتفاقاً سرياً لتسوية هذه القضية، بينما أعلنت بريطانيا عدم اعترافها بشرعية هذا الاتفاق إذا كان يتناول حقوق أبو ظبي. وظلت العلاقات الحدودية قاعدة الوضع الراهن، بين العربية السعودية وقطر التي أصبحت دولة مستقلة في

الحدود بين العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

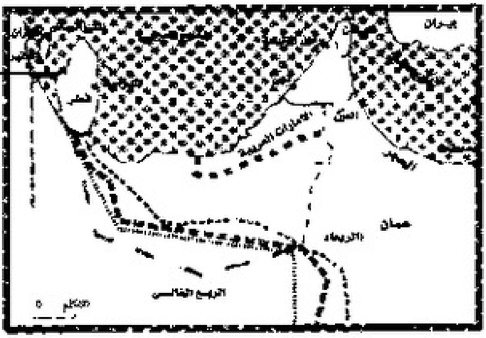

- خط الرياض المعدل في 55/10/26
- حدود مطالب بها في 35/4/3
- مطالب سعودية (1949)
- حدود بين عمان والإمارات العربية
- حدود بين أبو ظبي ودبي
- حدود مقترحة من قبل السيد ريان 35/11/25 أو خط الرياض.
- اتفاق انكليزي-تركي لتعيين الحدود بين نجد والسنجق العثماني.
- مطالب لأبو ظبي (1952).

الخلاف الحدودي بين قطر والسعودية

- حدود مطالب بها من العربية السعودية 1949
- حدود مطالب بها من العربية السعودية في 35/04/03
- مطالب قطر 1952

عام 1971. ونظراً لكون هذه القضية لم تسو بشكل نهائي، أعلنت قطر في عام 1992 أنها لم تعد تعترف باتفاقها مع العربية السعودية التي لم تتردد في اقتطاع الجزء الذي يصل بين قطر والإمارات العربية المتحدة.

أما البحرين، الجزيرة الواقعة على بعد حوالي 20 كلم عن سواحل العربية السعودية، فإنها ترى أن الصعوبات الأكثر خطورة ليس مصدرها الرياض بل طهران التي كانت مهتمة بشكل خاص لمسار رحيل البريطانيين عن الإمارات في نهاية ستينات القرن الماضي، وكان شاه إيران يرى في ذلك الفرصة لتثبيت دوره في المنطقة بإملاء الفراغ الذي لن يتأخر في الظهور بعد وجود امتد لأكثر من مئة وخمسين عاماً. ومنذ إعلان ولادة اتحاد الإمارات العربية، أعلم أنه لا يعترف بهذه الدولة الجديدة طالما أن مطالبه بالسيادة على البحرين غير مستجابة. وفي عام 1959 «قرر» تصويت برلماني إيراني أن الجزيرة ستكون الإقليم الرابع عشر في الدولة. وأدت ضغوط أميركية وبريطانية وسعودية إلى تبني الشاه لموقف أكثر تساهلاً بقبول التوافق مع استنتاجات بعثة من الأمم المتحدة إلى البحرين كان هدفها استطلاع رأي السكان حول مستقبل نظامهم، وتوصلت البعثة التي استندت إلى الكثير من الاتصالات مع ممثلين لمختلف الطبقات الاجتماعية، إلى الاستنتاج أن البحرينيين يعتبرون أنفسهم عرباً ويتمنون التمتع

أراضي مشتركة بين الإمارات العربية المتحدة

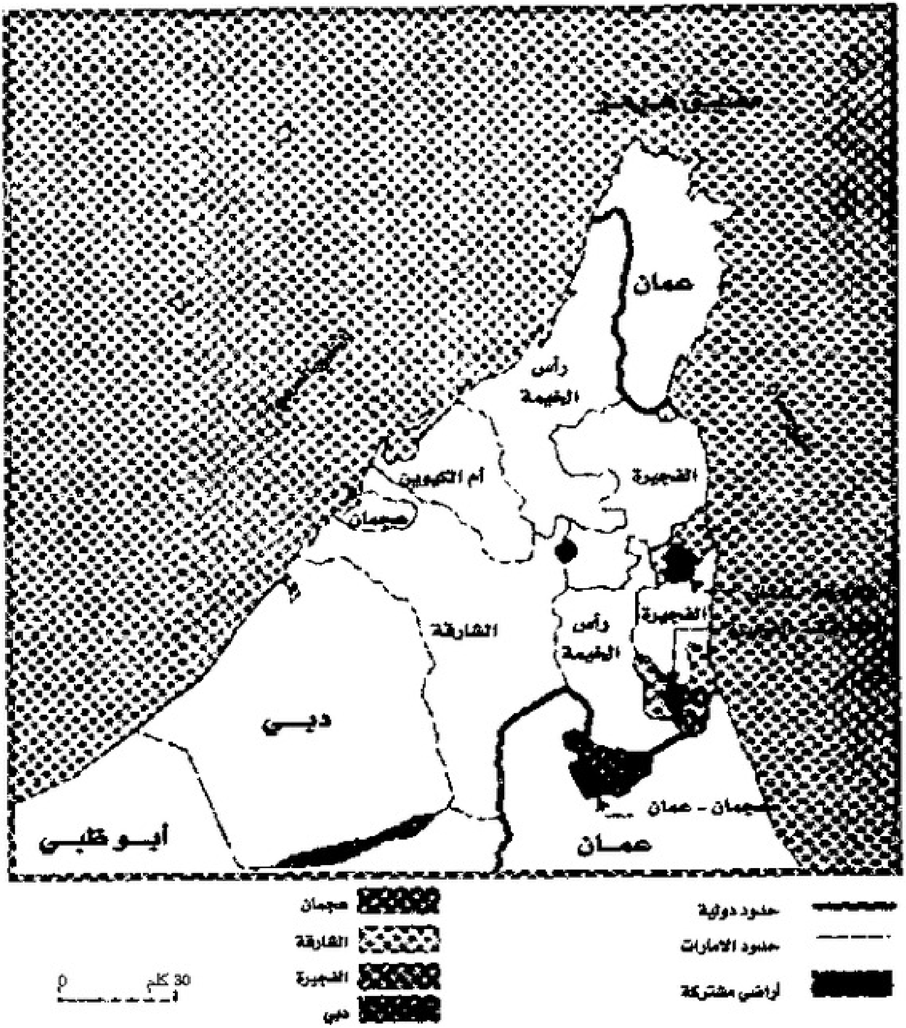

بالاستقلال؛ الأمر الذي تحقق في آب/أغسطس 1971. وكما كان متوقعاً وافقت إيران على هذه النتيجة مقابل اعتراف الولايات المتحدة وبريطانيا بالدور الذي يجب أن يناط بهذا البلد من أجل الأمن في الخليج.

وبينما كانت هناك نقاط متنازع عليها بين السعودية وإيران ومرتبطة بوجود النفط في أعماق البحر بين الدولتين، وبتحديد السيادة على بعض الجزر المتساوية في البعد تقريباً عن العربية السعودية والبحرين. وقد جرت مفاوضات دون أية نتائج في عامي 1951 و 1954. وفي عام 1958 توصلت العربية السعودية والبحرين ـ ممثلة ببريطانيا ـ إلى أسس للاتفاق. فتعود منطقة ابن صفح إلى العربية السعودية، ويتم تقاسم استثمار النفط بالتساوي، وفضلاً عن ذلك، فقد رسم خط وسط لتقاسم مياه الخليج بين الدولتين مع جزيرة للبحرين (لبينه الصغيرة) والأخرى للعربية السعودية (لبينه الكبيرة). وتتيح الخريطة رؤية هذه التقسيمات التي لم تطرح أية مشكلة سياسية هامة، ولم تصبح هذه الاتفاقات عرضة للجدل بعد استقلال البحرين في عام 1971.

وظهر نزاع إقليمي آخر مع قطر، ورغم أنه كان قليل الأهمية، فقد أثار الكثير من أشكال التوتر بين دولتي قطر والبحرين، اللتين قبلتا، بسبب فشل كل محاولات الوساطة، إحالة الخلاف إلى المحكمة الدولية التي اتخذت قراراً في هذا

الشأن في الأول من تموز/ يوليو 1994، وبموجبه رسم الخط الفاصل بين مختلف المناطق البحرية للدولتين وأعطى السيادة لقطر علي زبارة وفاش الدبل القليلة العمق وجزيرة جنان، بينما أعطى السيادة للبحرين على جزر هور وكيت الجردة.

في خمسينات القرن الماضي، ومن أجل تعيين الحدود بين الإمارات (التي أصبحت متحدة في ما بعد) عهدت بريطانيا للخبير م. ووكر بمهمة تقديم اقتراحات قليلة لتسوية الكثير من القضايا المتنازع عليها والتي كانت مرتبطة بمسألة منح تنازلات لشركات نفطية. وقد ساهمت هذه الطريقة بتجاوز العديد من الصعوبات التي كان يقتضي حلها بقدر ما كانت التعرجات صعبة التحديد وخاصة لأن عدة إمارات كانت لها أراضٍ تشابكت فيها عدة تبعيات مرتبطة بالولاءات القبلية.

في بداية ستينات القرن الماضي، جرى اتباع النهج ذاته من أجل تقرير الحدود بين الإمارات العربية المتحدة وعُمان. ولم تكن المشكلات التي كان يطرحها رسم الحدود، قد سويت بشكل مرض، لأن قسماً صغيراً من عُمان ـ وهو هام لأنه يستلزم الدخول إلى مضيق هرمز ـ قد فصل عن بقية أرضها لتشكل حالة حصرية في المساحة الإقليمية للإمارات العربية المتحدة.

وفي مرحلة السيطرة البريطانية كانت قد سويت (في آذار/ مارس 1969) مسألة الحدود المائية بين أبو ظبي وقطر اللتين

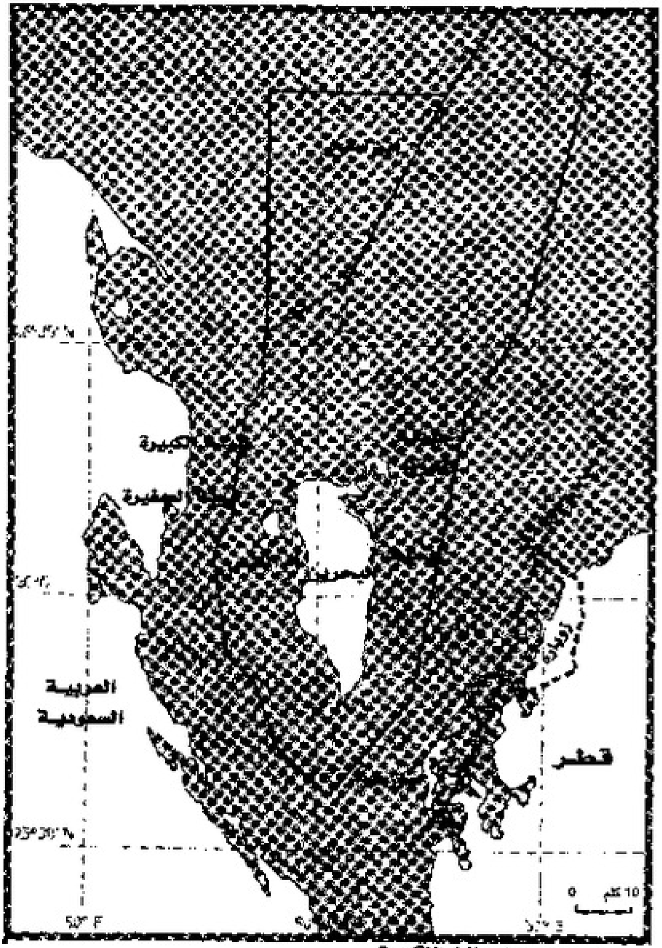

حدود المياه الاقليمية

مطالب البحرين المتضمنة جزر هوار

مطالب البحرين المتضمنة زبارة وجزر هوار

لجأتا، في بعض الحالات إلى صيغة المناطق الواسعة الانتشار في الخليج، والتي يجري فيها تقاسم الأراضي وبالتالي الاستثمار للمصادر النفطية.

اليمن

تحتل اليمن، في هذه المنطقة موقعاً خاصاً. إنها وريثة تاريخ غني وطويل يعود إلى مملكة سبأ القديمة. وظهرت في بداية القرن العشرين، كبلد فقير دون موارد ومغلق على ذاته. في تلك المرحلة، كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية التي كانت قد رسخت سلطتها ووجودها في عام 1880، بفرق من القوات المسلحة، مع إبقاء قدر واسع من الحكم الذاتي للحكومة المحلية. وفي هذا الإطار الذي تطور نحو وضع شبه مستقل اعتباراً من عام 1911 حين كان الإمام يحيى يحكم رعاياه كسيد يرفض أدنى إرادة من التحديث وكل شكل من الاتصال مع العالم الخارجي. وكان الدستور حينذاك الشريعة التي فرضها هذا الحاكم الإقطاعي بتطبيق تعسفي لسلطة مطلقة لا ترحم.

في إطار الصراع السياسي الاستراتيجي الذي بدأ يتفاعل في المنطقة قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى، كان الإمام يحيى قد بقي قريباً من الإمبراطورية العثمانية وبالتالي من المسؤولين الأتراك المحليين الذين كانت تحت إمرتهم وحدة عسكرية يزيد

عديدها عن عشرة آلاف رجل في عام 1914. ولم يكن وارداً عنده، أن يكون في صف بريطانيا نظراً لأنه كان شديد الحذر من هذه القوة الاستعمارية التي كانت قد فرضت قانونها على عدن وحضرموت التي كان يعتبرها جزءاً مكملاً لليمن الكبير الذي كان يحلم به. وفي نهاية الحرب أُرغمت القوات التركية على إخلاء المنطقة التي كانوا يحتلونها وخاصة قرب الخط المرسوم حسب الاتفاق الأنكلو ـ عثماني لعام 1914 الذي فصل عدن عن اليمن، وبعد أن خسر الإمام يحيى حليفه التركي، لم يحتفظ بأقل من موقف حازم تجاه لندن بالطعن كلياً بخط عام 1914 لأنه يقطع ما يعتبره أراضيه الإقليمية التاريخية إلى قسمين. ولم يقبل التساهل مع بريطانيا التي كانت قد أرسلت قواتها لاحتلال الحديدة على البحر الأحمر، غداة الانسحاب التركي وتوقيع اتفاق مع عدوه الرئيسي في الشمال، محمد الإدريسي أمير عسير. وفشلت بالتالي محاولات لندن للتفاوض معه. وحتى في ما بعد، في عام 1926، عندما جاء السير جيلبير كلايتون إلى صنعاء لمناقشة الاتفاق، اصطدم بتشدد الإمام الذي كان يطالب بإقرار حقوقه الطبيعية والتاريخية على أراضي اليمن الجنوبي[4]. وأثناء كل هذه السنوات، ظلت القبائل المؤيدة للإمام تسيطر على قطاعات واسعة تقع إلى الجنوب من رسم خط 1914، فضلاً عن كون هذه المناطق واقعة بعيداً في داخل البلد، ولم تكن في الواقع خاضعة

لبريطانيا الموجودة في عدن ذاتها وفي محيطها المباشر.

كان لا بد أن يتغير هذا الوضع بسبب أحداث خطيرة طرأت في عسير. فبعد موت محمد الإدريسي، أدت أحداث عنف داخلية إلى إضعاف كبير للإمارة الصغيرة في وجه الإمام يحيى الذي استفاد منها من أجل محاولة تحقيق مطامعه الإقليمية في الشمال. وفي عامي 1925 و 1926 نجحت قواته المسلحة في الاستيلاء على بعض المدن الساحلية واضعاً الأمير حسن الإدريسي أمام مأزق: إما القبول بهذه السيطرة اليمنية، وإما البحث عن محاربته بالتحالف مع ابن سعود. وفي النهاية اختار توقيع اتفاق مع ابن سعود، في تشرين الأول/ أكتوبر 1926، في مكة وبموجبه تصبح عسير محمية سعودية ما لبثت أن تحولت (منذ 1932) إلى ضم وحيد الجانب وجدت فيه مملكة ابن سعود نفسها قريبة من اليمن. ومنذ حزيران/ يونيو 1932، عرض ابن سعود على الإمام يحيى تعيين حد نهائي للخلاص من أشكال التوتر بين البلدين. ولم يقبل الإمام أحمد إلحاق عسير ورفض وأرسل جنوده نحو نجران؛ وتمكنت القوات السعودية من إيقافهم، وعُقدت مفاوضات في أبه، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1933، لكنها لم تصل إلى أية نتيجة.

في شباط/ فبراير 1934، وجه ابن سعود إنذاراً إلى الإمام مهدداً باحتلال اليمن ورفض الإمام الإنذار، وكان يأمل أن يلقى

الدعم من إيطاليا التي عقد اتفاقاً معها، مما دفع العربية السعودية لإعلان الحرب عليه في 22 آذار/ مارس 1934، وفي بضعة أسابيع، تحولت المواجهات لصالح السعوديين الذين احتلوا المنطقة من نجران إلى الحديدة. وفي النهاية وقع اتفاق في الطائف في حزيران/ يونيو 1934، وبموجبه اعترفت الدولتان بشكل متبادل بينهما، لكن دون الوصول إلى تحديد وضع نهائي بشأن مناطق النزاع، فأُلحقت مناطق جيزان ونجران وعسير بالعربية السعودية، لكن دون أن تكون السيادة عليها قد حسمت لأن النص أورد هذه التنازلات عن هذه المناطق بالإيجار القابل للتجديد كل عشرين سنة. . . أما رسم الحدود فقد ظل غير محدد ويكون غير موجود في الواقع من الجهة الشرقية.

أثناء ذلك، كانت الاتصالات قد استؤنفت بين اليمن وبريطانيا التي أرسلت إلى الإمام يحيى، في نهاية 1931، وثيقة تحدد الشروط التي تعتبر مسبقة على أي اتفاق. وبعد الكثير من التغيرات السريعة في المواقف، قبل الإمام الذي لا يستطيع الإمساك بالجبهتين، التفاوض مع ممثل لندن المقدم برنارد ريلي، من أجل عقد اتفاق صنعاء، في كانون الثاني/ يناير 1933، الذي سيحكم العلاقات بين الدولتين لمدة أربعين سنة. ولم يثبت النص حدوداً نهائية لكنه قرر واقع الحال بالعبارات التالية: «يتفق الطرفان على إبقاء الوضع السائد على الحدود يوم تاريخ التوقيع

على الاتفاق الحالي». وتضفي هذه الصيغة الكثير من الشكوك حول رسم الحدود وخاصة في ما بعد وادي بنا باتجاه بيلهان القصب. وفي هذا القطاع عدة أجزاء من الأراضي كانت محتلة من قبل اليمنيين، بينما كانت توجد إلى جنوب الخط المقرر في الاتفاق الإنكليزي ـ العثماني، وينطبق ذلك أيضاً على المنطقة القريبة من وادي بيهان. وعلى عكس ذلك اضطر اليمنيون لإخلاء قطاع في منطقة عوضلي التي لم تكن من أراضي محمية عدن. وفي رأي البريطانيين أن هذا الاتفاق كان وسيلة لتكريس رسم خط 1914 الذي يتكامل بامتداده مع خط عام 1904. والحدود بالنسبة لهم، في ما بعد وادي بنا، هي عبر الخط الذي ينطلق بزاوية 45° نحو الشمال ـ الشرقي باتجاه الرُبع الخالي. وهذا يعين بالتالي الحدود بين محمية عدن والعربية السعودية المعتبرة الدولة الوريثة للإمبراطورية العثمانية. وكما رأينا أعلاه، فقد انفجرت المنازعات مع العربية السعودية، بعد ذلك بقليل في عام 1935، وكانت المطالب السعودية إجمالية لأن رسم خط حمزة يخص الحدود مع الإمارات وكذلك محمية عدن.

وحتى رحيل البريطانيين من عدن، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، لم يكن هناك أي اتفاق مع العربية السعودية التي لم تكن تريد اعتراف أو كفالة نظام استعماري بالتفاوض مع لندن. ولم يغير وصول اليمن الجنوبي إلى الاستقلال شيئاً في الوضع لأن

النظام الماركسي الذي أقيم في عدن بدعم سوفياتي اعتبر فور ذلك من قبل الرياض خطراً يهدد المملكة واستقرار المنطقة، ولم تقم أية علاقة دبلوماسية بين البلدين طيلة أكثر من عشر سنوات، وبعد ذلك جرت محاولات تقارب بين البلدين دون الوصول إلى شيء. ويعني هذا أنه لم توجد، خلال هذه المرحلة، حدود معترف بها ومقبولة بين اليمنيين والعربية السعودية. وكانت الأرض قد ضاعت في الرمال دون أن يعلم أحد أين تقف أرض الآخر. ولم يكن لهذه الشكوك أية أهمية لأن هذه المناطق كانت ظلت صحراوية وخالية من السكان في الواقع، لو لم توجد فيها حقول النفط.

في أيار/ مايو 1990، أُعلنت جمهورية اليمن الجديدة، كوريثة للجمهورية العربية اليمنية في الشمال والجمهورية الديمقراطية الشعبية في اليمن الجنوبي. وإذا كانت قد أزيلت حدود كانت بين الجمهوريتين السابقتين، فإن المنازعات الكامنة مع الجار القوي ظلت قائمة لأن الرياض، لم تكن تقبل من الشركات النفطية أن تقوم باستقصاء مساحة من الأرض بين خطي العرض 18° و 19°، كانت المملكة تطالب بها دائماً، الأمر الذي يتوافق بين خط حمزة وخط الرياض... وفضلاً عن ذلك، كانت هناك أيضاً مشكلات مرتبطة بالترحال البدوي للقبائل القاطنة مناطق شمالي اليمن، وكان التوتر المرتبط مباشرة بالنزاع

الحدودي يتأرجح بعوامل سياسية، كما حصل مثلاً، مع المواقف المتخذة من اليمن لصالح العراق، مما أدى إلى طرد عمال يمنيين من العربية السعودية.

في أواسط تسعينات القرن الماضي، ظهر تحسن ملموس في العلاقات بين البلدين مع التوقيع في عام 1995، على مذكرة تتطلع لتعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية، أما المفاوضات التي كانت قد بدأت لتسوية هذا النزاع الإقليمي القديم، فقد توصلت في النهاية إلى توقيع اتفاق جدة في حزيران/ يونيو 2000. وبعد تأكيد التزاماتهم واحترامهم لاتفاق الطائف (المادة الأولى) ـ الأمر الذي يعني الطعن بسيادة العربية السعودية على أقاليم جيزان ونجران وعسير ـ كرر الطرفان ما ستكون عليه الحدود مع تكليف هيئة دولية بإنجاز وضع الحدود. وإذا كانت العربية السعودية قد حصلت على اعتراف اليمن بما ضمته إليها في ثلاثينات القرن الماضي، فإن اليمن قد استفادت من مكاسب إقليمية هامة وخاصة في الشمال الشرقي حيث يؤمل الاستفادة من موارد نفطية جديدة، حتى وإن كان هذا الاستثمار لا بد أن يكون مشتركاً لأن بعض هذا الاحتياط النفطي موجود من جهتي الحدود بين البلدين. وبهذا الاتفاق يمكن أن يُرى نوع من التحول في سياسة التوسع الإقليمي التي كانت تتبعها العربية السعودية، وأصبح رسم خط حمزة على جدول الأعمال في تسعينات القرن الماضي...

هذا تاريخ هام بالنسبة لليمن أيضاً، فلأول مرة تتمتع بحدود معترف بها ومحددة بوضوح مع جارتها القوية؛ وفضلاً عن ذلك، فقد توضحت حدودها الأخرى قبل بعض الوقت. فمع عُمان، وبعد سنوات من أشكال التوتر الخطرة التي أدت في بعض الأوقات (خاصة في عام 1988) إلى مواجهات مسلحة، وقعت اليمن اتفاقاً حدودياً في تشرين الأول/ أكتوبر 1992، في تسوية المشكلة. ومع أريتريا كانت الصعوبات أقل أهمية بكثير لأنها كانت تتعلق بالسيادة على بعض الجزر غير المسكونة (جزر حنيش) وبتعيين الحدود البحرية، وقبل الطرفان اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للتحكيم المناسب الذي منح السيادة على الجزر لصنعاء (تحكيم تشرين الأول/ أكتوبر 1988) وعيَّن بشكل متوازن الحدود البحرية بين البلدين (كانون الأول/ ديسمبر 1999).

الحدود والاراضي المتنازع عليها بين اليمن والسعودية

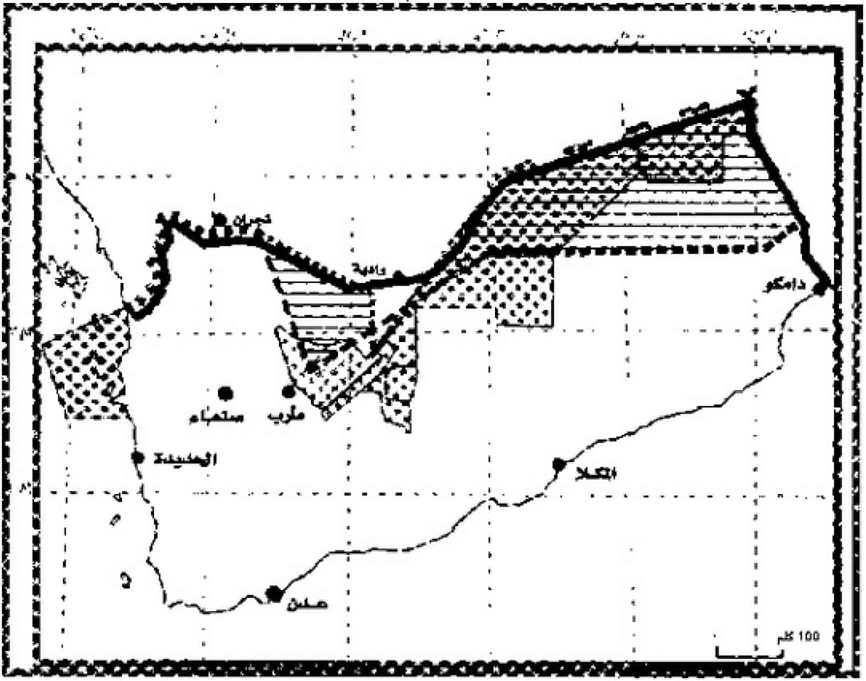

التزامات نفطية
ارض متنازع عليها
معاهدة خط الطائف 1934
الخط البنفسجي 1914
حدود ومعاهدة 12 حزيران / يونيو 2000
بين اليمن والعربية السعودية

الفصل الرابع

القضايا الإقليمية في النزاع العربي ـ الإسرائيلي والفلسطيني ـ الإسرائيلي

من أجل فهم الوضع المعاصر الذي يغلب عليه طابع هذه النزاعات يجب الانطلاق من تمييز بسيط: المسائل الإقليمية لا تطرح بالتعابير نفسها بين إسرائيل والدول العربية المتاخمة من جهة، وبين إسرائيل والفلسطينيين من جهة أخرى. ففي الحالة الأولى، يتعلق الأمر تقريباً بالمسائل الإقليمية التقليدية التي تقابلت فيها دولتان أو عدة دول في الحرب، في زمن معين من التاريخ: في هذه الحالة حروب أعوام 1948 و 1956 و 1967 و 1973، ولا بد أن يمر منطق الحل في هذه الحروب عبر إقامة علاقات سلمية يمكن على أساسها تسوية رسم الحدود.

والأمر يختلف كلياً في النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني: لأن الشعبين يتنازعان على أرض واحدة، وهويتهما ومستقبلهما

مهددان. وعلى امتداد المراحل المأساوية لهذه المواجهة التاريخية، وجدت الصهيونية نفسها في موقع السيطرة بنجاحها في إقامة دولة إسرائيل في عام 1948، ثم بالسيطرة في عام 1949، على مساحة أوسع مما كان منظوراً في خطة التقسيم في تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، وأخيراً في فرض سيطرتها على كل فلسطين باحتلال القدس الشرقية وغزة والضفة الغربية غداة حرب 1967.

قبل رؤية خصوصية وتعقيد القضية الإقليمية في فلسطين المميزة باستعمار كثيف، يكون من الضروري دراسة الوجه «الأبسط» للنزاعات الإقليمية بين الدول التي سُوِّي بعضها باتفاقات سلام.

أولاً - إسرائيل والدول العربية بعد حرب 1967

لنبدأ بلبنان الذي يعتبر وضعه فريداً جداً: ليس هو في حالة حرب مع أحد لأنه لم يشارك في أي نزاع مسلح (باستثناء مشاركته في بضع معارك عام 1948) ومع ذلك، وبسبب موقعه الجغرافي، وبنيته السكانية وتحالفاته السياسية فقد تحمل الحروب والمطامع الإقليمية من الآخرين.

لقد سبق أن رأينا ما كانت عليه المطامع الصهيونية، في مرحلة الانتداب، تجاه لبنان والظروف التي رسمت فيها الحدود

الدولية، في عام 1923، إثر مناقشات مطولة بين الفرنسيين والبريطانيين. ومنذ تلك المرحلة لم تكن هذه الحدود موضوعاً للبحث، ولا حتى في فترة هدنة آذار/ مارس عام 1949 التي على العكس، اتخذت قاعدة يُرجع إليها من أجل الفصل بين الجيوش. ومع ذلك، فقد تعرض هذا البلد للتدمير بالمواجهات الطاحنة: حرب أهلية استمرت 15 عاماً وعدة اجتياحات إسرائيلية كانت تتقاطع مع غارات جوية غالباً ما كانت مدمرة. هذه الاعتداءات التي لم تكن منفصلة عن الأحلام الصهيونية القديمة بسيطرة تامة على منابع المياه الموجودة في منطقة الليطاني، تعني خاصة انتقال لبنان إلى قلب النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني اعتباراً من سبعينات القرن الماضي، في مرحلة تمركزت فيها منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها المقاتلة في بلاد الأرز بعد الأحداث المأساوية التي كانت قد طردتهم من الأردن في عام 1971.

في هذا السياق، وخلال أكثر من عشرين عاماً (من عام 1978 ـ 2000) كانت إسرائيل، وهي تؤكد أن ليس لها أهداف توسعية، بل تقصد إبعاد خط المواجهة مع الفلسطينيين عن الجليل الأعلى، تتجاهل الحدود الدولية بمهاجمة واحتلال قطاعات واسعة من جنوب لبنان وتسببت قصداً بهجرات كثيفة للسكان، وباجتياحها الواسع، في آذار / مارس 1978 نفذت إسرائيل استراتيجية السيطرة على الشريط الحدودي، بين الحدود ونهر

الليطاني، وتمحورت حول هدفين رئيسيين[1]: تغيير التوزيع المكاني والمهني للسكان من أجل توطيد التأثير المسيحي في المنطقة العازلة وإقامة حزام أمني (بعمق يتراوح بين 8 و 15 كلم ومساحة 850 كلم^2، أي ما يعادل 9% من مجمل أراضي لبنان) محكم في وجه أي تسلل أجنبي، وعهد به لجيش لبنان الجنوبي بقيادة الرائد سعد حداد (وخلفه بعد موته في عام 1984، الجنرال لحد). وبهدف تدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية وقتل مسؤوليها الرئيسيين، كان اجتياح حزيران/ يونيو 1982، الأكثر تدميراً بين ما تعرض له لبنان[2]. ووصلت القوات الإسرائيلية بقيادة أريل شارون إلى بيروت التي كانت قد قصفت بشكل منتظم، وخنقت بحصار شامل لمدة شهرين. وخلال هذا الهجوم ارتكبت مجازر بالمئات من المدنيين الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا من قبل القوات الكتائبية التي كانت تعمل في منطقة خاضعة تماما لسيطرة الجيش الإسرائيلي، وبعد مفاوضات مطولة وضغوطات دولية قوية، أخلى الإسرائيليون المدينة، لكنهم استمروا لمدة ما يقرب من ثلاث سنوات، في احتلال كل جنوب لبنان حتى نهر الأولي، ولم ينسحب الجيش الإسرائيلي من هذه

(1) جاك سيغين، جنوب لبنان، ساحة حدودية ومثيرة للطمع، Harmattan، 1989.

(2) غسان العزي، الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان، Harmattan، 1990.

المناطق إلا في عام 1985، لكي يتراجع بشكل أساسي إلى الشريط الحدودي حيث اضطر لمواجهة مقاومة مسلحة قادها بشكل رئيسي حزب الله الذي ألحق به على مر عدة سنوات خسائر بشرية باهظة.

استمر هذا الاحتلال لمدة خمسة عشر عاماً حتى قررت حكومة باراك، جزئياً تحت ضغط الرأي العام، في أيار/ مايو 2000 الانسحاب من لبنان بموجب القرار 425 الصادر عن الأمم المتحدة والذي دعا إسرائيل لـ «وقف فوري لعملها العسكري ضد الوحدة الإقليمية لدولة لبنان وسحب قواتها من جميع الأراضي اللبنانية دون تأخير». وكان هذا القرار قد صدر في . . . عام 1978.

منذ هذا الانسحاب، عادت حدود 1923 لتصبح خطاً دولياً للفصل بين السيادات، مما لم يمنع الدولة العبرية من متابعة خرق المجال الجوي للبنان. وفضلاً عن ذلك، بقي نزاع إقليمي صغير يطال بضع قرى (منها قرية الغجر) وقطاع مزارع شبعا، على حاشية الجولان، حيث تستمر إسرائيل في مواقعها. ولا يمكن للوضع أن يكون مستقراً إلا يوم توقيع اتفاق سلام إسرائيلي لبناني، الأمر الذي يعود لسياسة دمشق لأن جميع القرارات الهامة تتخذ من قبل السوريين.

أما النزاعات الإقليمية بين سوريا وإسرائيل فإنها تعود إلى

عام 1949 لأن خط الهدنة لم يتبع في كل مكان الحدود الدولية لعام 1923؛ وكانت رغبة السوريين حينذاك الاحتفاظ ببعض المكاسب الإقليمية التي كانوا قد حصلوا عليها بالمعارك القتالية. وكان هذا الوضع قد طرح للبحث بصورة كلية بعد حرب عام 1967، التي احتل الإسرائيليون في نهايتها كل الجولان الذي كان معظم سكانه قد غادروا المنطقة. وبعد حرب 1973 التي أعطت لإسرائيل الفرصة لتوسيع المساحة المحتلة، عقد فك اشتباك في أيار/ مايو 1974، برعاية هنري كيسنجر، وبموجب هذا العقد استعادت سوريا جزءاً صغيراً من هذه المنطقة مع مدينة القنيطرة، بينما أعلنت إسرائيل ضم الجولان في كانون الأول/ ديسمبر 1981 (في عهد حكومة بيغن).

ومنذ مؤتمر مدريد في عام 1991، فشلت المفاوضات بين البلدين لأسباب كثيرة منها ما يتعلق بمسألة الحدود. وفي الواقع كانت الدولتان على خلاف تام حول الرسم المرجع لهذه الحدود. ففي رأي السوريين، يجب أن يكون المرجع خط حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، العائد بالتالي لخطوط هدنة 1949، التي كانت قد أعطتهم السيطرة على الشاطىء الشرقي لبحيرة طبريا، بينما يرى الإسرائيليون أن المرجع لا يمكن أن يكون إلا خط الحدود المقرر في عام 1923 والذي يمر إلى الشرق من خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، ورغم أن الخلاف لا يخص إلا

مساحة لا تزيد عن عشرين كلم²، فإن الرهان هام لأنه يطال على الأقل مسألتين أساسيتين:

1 ـ السيطرة على الشاطىء الشرقي لبحيرة طبريا مع إمكانية الوصول أم لا إلى مياه البحيرة، وبالتماثل إمكانية ممارسة إسرائيل أم لا لكامل سيادتها على مصدرها الرئيسي لخزان المياه.

2 ـ السيطرة على بعض القطاعات الأقرب إلى الشمال والحاسمة في السيطرة على بعض مصادر المياه (بما فيها بعض مصادر المياه الساخنة في قطاع الحمة).

وقد نقل شارل إندرلين عبارات مناقشة موجزة كاشفة جداً لهذا النقاش، خلال مفاوضات جنيف في آذار/ مارس 2000، بين الرئيس الأسد والرئيس كلينتون الذي كان قد تحادث مع إيهود باراك.

بدأ كلينتون قراءة نص متحدثاً عن حدود مقبولة.

ـ انتفض الأسد: «أية حدود مقبولة، تعني خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967؟».

ـ كلينتون: «تحتفظ إسرائيل بالسياحة على طول البحيرة مع شريط من الأرض...».

ـ الأسد: «الإسرائيليون لا يريدون السلام! ولا فائدة من المتابعة».

ـ كلينتون: «دون سيادة إسرائيلية على البحيرة. باراك لا يستطيع إقناع الرأي العام عنده بالاتفاق».

ـ الأسد: «ليست هذه مشكلتي. مشكلتي التوصل إلى سلام عادل».

ـ كلينتون: «فاروق الشرع أفهمنا أن رسم الحدود لعام 1923 وخط 4 حزيران/ يونيو 1967 ليسا مختلفين في هذا المكان من شاطىء البحيرة، وليس في هذا مسألة مبدأ بل مسألة مساحة. لا فارق إلا في عشرة أمتار!».

ـ الشرع: «ما قلته، أنه حتى حدود عام 1923، لا نستطيع قبوله».

ـ الأسد: «إنني أتذكر أن خط وقف إطلاق النار كان هنا حقاً. وكنت أذهب للسباحة في البحيرة في بعض الأحيان».

هذه المسألة من الحدود بين البلدين، لا بد من إعادتها إلى سياقها في النص. فإذا كانت مفاوضات جنيف مثل مفاوضات واي بلانتيشن، في كانون الثاني/ يناير 1996، فشلت، وليس السبب في الخلاف على رسم الحدود فقط، بل بشكل أوسع حول الشروط الأساسية الاستراتيجية التي يجب أن يتضمنها اتفاق محتمل كما لو أن الطرفين غير متفقين على طبيعة السلام الذي يتناقشان فيه، فيرى الإسرائيليون أن هذا السلام يجب أن يكون

الجولان: مستوطنات، حدود ومناطق منزوعة السلاح

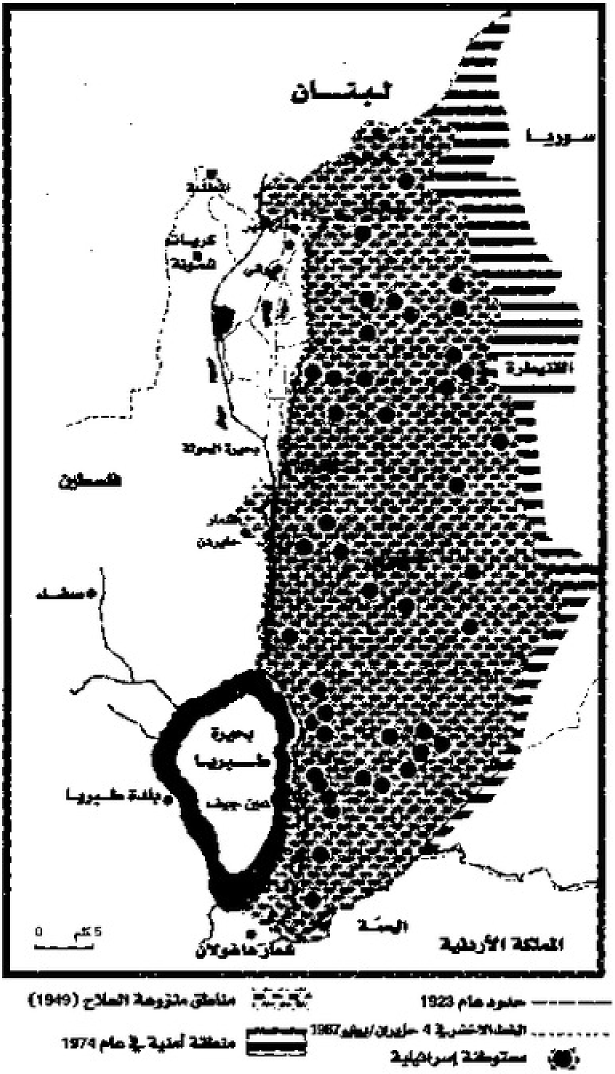

مضموناً في اتفاقات أمنية بينما يعتبر السوريون أن الأمن يكون مصاناً بالسلام. هذا الاختلاف الأساسي في المفهوم أدى إلى وقف المناقشات حول الترتيبات الأمنية نظراً لكون الحذر بين الطرفين قد جعل تبادل الرأي حول المسألة المركزية لقضايا الانتشار العسكري رغم فعل الوسيط الأميركي. فضلاً عن ذلك، لم تكن رهانات هذا السلام هي ذاتها لدى الطرفين أبداً: فإسرائيل كانت ترى فيه وسيلة للخروج من النزاع مع العالم العربي وخاصة لتكون في موقع قوة أفضل في المفاوضات مع الفلسطينيين، بينما لم تكن سوريا تستطيع أن تستخلص منه ميزة استراتيجية مع تركيا وخاصة مع إيران المعتبرة شريكاً متميزاً في المنطقة.

وتظهر هذه المواجهة الدبلوماسية الإسرائيلية ـ السورية أين هي المسائل الحقيقية في تفاوض من هذا النوع. فلم يتم التوصل إلى اتفاق حول رسم للحدود ليس فقط بسبب تعرجاتها بل لأن المواجهة السياسية لا يمكن تجاوزها بسبب العديد من العقبات المرتبطة بها على امتداد عقود من الحرب المكشوفة أو الخفية. كما كتب أوري سفير وهو يلخص الموقف الإسرائيلي في مفاوضات واي بلانتيشن: «رسم حدود السلام لا يمكن تحديدها إلا بعد أن نصبح مقتنعين بأن العلاقة التي تتكون بين البلدين ستحول الجولان إلى جبل عادي، بدل أن يكون هضبة استراتيجية حيوية». إنها صيغة لا شك في أن السوريين يستطيعون استعادتها

لحسابهم وانطلاقاً من وجهات نظرهم الخاصة. . .

أما رسم الحدود الدولية بين إسرائيل والأردن على أساس معاهدة السلام التي وقعها البلدان في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1994 لم تواجه أية صعوبة قاهرة، لأن العلاقات بين تل أبيب وعمان لم تستند إلى عدائية بنيوية مماثلة لما كان يواجه إسرائيل وسوريا. وخلال الخمسين سنة الأخيرة، جرت أشكال كثيرة من الاتصالات السياسية بين الدولتين، في الغالب على أعلى مستوى لأن عدد اللقاءات السرية بين الملك حسين ورؤساء الوزراء الإسرائيليين قُدرت بحوالي العشرين بين عامي 1953 و 1994. واعتُبرت «حالات تواطؤ» تعود إلى زمن بعيد في التاريخ لأن مناقشات كثيرة كانت قد جرت بين الملك عبد الله الأول والمسؤولين الصهاينة في مرحلة الانتداب وفي منظور تقسيم فلسطين الذي تحقق مع ضم الضفة الغربية إلى المملكة الهاشمية بعد نزاع 1948. ولولا حرب 1967 التي جُرَّت المملكة إليها بتحالفها مع عبد الناصر، وتحملت كثيراً مما لم ترد تحمله، وكان يمكن لفلسطين أن تكون قد قسمت بين هاتين الدولتين وكانتا وجدتا مصلحة مشتركة، في خمسينات وستينات القرن الماضي، في مقاومة كل ظهور وتظاهر للوطنية الفلسطينية.

وحيث أن الصورة السياسية للمنطقة قد شهدت نوعاً من التحول بعد اتفاقات أوسلو في عام 1993، مما أتاح للمملكة

الأردنية أن تقوم على الفور بخطوات تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، في أول الأمر، بأول لقاء رسمي بين الملك حسين وإسحاق رابين، في تموز/ يوليو 1994، ثم بتوقيع معاهدة سلام. وفي مقدمة نص هذه المعاهدة تذكير بأن كل سلام عادل ودائم لا بد أن يستند إلى القرارين 242 و 338 الصادرين عن الأمم المتحدة، كما يحدد النص أسس تطبيع نهائي بين البلدين، ويتطلع إلى أشكال كثيرة من التعاون في مجال الأمن كما في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية والعلمية والسياحية والثقافية وشؤون الطاقة، كما يطرح بعض المبادىء العامة لمعالجة مسائل صعبة مثل قضايا اللاجئين والأماكن المقدسة التي تعتبر المملكة أن لها دوراً خاصاً بشأنها عندما تبدأ المفاوضات حول نظامها القائم.

وجاءت مسألة رسم الحدود في المادة الثالثة من المعاهدة (المؤلفة من 30 مادة) واعتبرت الخط الفاصل الذي كان معمولاً به في فترة الانتداب أساساً مرجعياً لها، مع الإحالة إلى المفاوضات اللاحقة (التي لا بد أن تؤدي إلى نتائج في مهلة 9 أشهر) لمسألة الحدود البحرية في خليج العقبة. وفضلاً عن ذلك، فقد اعتبرت عمان أنها حصلت على الاعتراف بسيادتها الاسمية على 381 كلم^2 كانت تحتلها إسرائيل إلى الشرق من هذا الخط وقبلت ترك هذه الأراضي بالإيجار ليستثمرها المستوطنون الإسرائيليون. كما يحدد النص أخيراً، أن هذا الخط الفاصل

يصبح في النهاية الحدود المعترف بها دولياً بين الدولتين دون أن يكون ذلك حكماً مسبقاً لنظام المستقبل على هذه الأراضي التي «انتقلت في عام 1967 إلى سيطرة حكومة عسكرية إسرائيلية» (البند الثاني من المادة 3).

وعند توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، في 26 آذار/ مارس 1979، لم يطرح تعيين الحدود بين الدولتين صعوبات أكثر مما في مقدمة هذه الوثيقة من الرجوع إلى القرارين 242 و 338 الصادرين عن مجلس الأمن للأمم المتحدة. وهما يستندان إلى مبدأ عدم ضم الأرض بالقوة. وهنا أيضاً يجب تمييز السياق الإجمالي لمواجهتهما والنوعية الخاصة للرسم؛ وفي هذه الحالة، وفي أي وقت منذ عام 1967، لم تعترض إسرائيل على واقع كون الأرض المحتلة من قبل جيشها إثر حرب الأيام الستة، عائدة للسيادة المصرية على أساس حدود دقيقة كانت موجودة منذ عهد الانتداب لأنها تعود إلى عام 1906. ولم يكن مطروحاً بالتالي تعيين حدود بل ملاحظة ما كان موجوداً سابقاً، وهذا ما تنص عليه المادة 4 بالعبارات التالية: «الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وإقليم الانتداب في فلسطين دون حكم مسبق على النظام المستقبلي لشريط غزة». وبقيت عقبة صغيرة جداً تخص المدينة الصغيرة طابا الواقعة على البحر الأحمر. وقد احتفظت إسرائيل بالسيطرة عليها

حتى عام 1989، إلى تاريخ صدور التحكيم الدولي المقبول من الطرفين، والذي قرر أن طابا جزء مكمل للأراضي المصرية.

الجدير بالملاحظة في هذه المعاهدة لا يعود بالتالي إلى تثبيت الحدود، بل بالطبع إلى واقع أن صورة جديدة دبلوماسية واستراتيجية دفعت الدولتين، اللتين تحاربتا أربع مرات في ثلاثين سنة (1948، 1956، 1967، 1973)، لإيجاد عبارات سلم نهائي. وكان السادات، منذ توليه السلطة، غداة وفاة عبد الناصر (في عام 1970) قد قرر استعادة السيادة المفقودة على سيناء، من أجل الحصول على كسب لصالحه، وهدد باللجوء إلى الحرب إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل. وعلى عكس ما كان يعتقد حينذاك، كان هذا الخطاب السياسي يخفي تصميماً عميقاً تجسد في تشرين الأول/ أكتوبر 1973، عندما قامت الجيوش المصرية بالهجوم على خط بارليف، السور الهائل على طول قناة السويس، الذي قارب علوه العشرين متراً، ودمر تحت قصف المدافع المصرية الثقيلة. . . ومعروف ما تلا ذلك: كانت تلك الرحلة الجريئة للزعيم المصري إلى إسرائيل ثم عقد اتفاقات كمب ديفيد في أيلول/ سبتمبر 1978 برعاية الرئيس جيمي كارتر.

وعند توقيع هذه الاتفاقات كان لدى كل من الزعيمين أهدافه، ففي رأي السادات، كان ينبغي تحقيق الاسترجاع الكامل لسيناء، وكذلك تخليص بلده من نزاع ثقيل ومكلف للغاية، بينما

لم يكن أي رهان حيوي مثاراً للجدال، كان هذا الوضع يميز قبل كل شيء المصلحة الوطنية المصرية، لكنه لقي الكثير من اللوم في العالم العربي: لدى الفلسطينيين الذين شعروا بالتخلي عنهم بل بخيانتهم من قبل أكبر دولة عربية، وفي مصر بلغ الأمر حد قيام مجموعة من المتطرفين باغتيال السادات في عام 1981. أما مناحيم بيغن الذي كان قد أتاح لليمين الإسرائيلي بالوصول إلى السلطة لأول مرة منذ قيام دولة إسرائيل، وكان الأساسي عنده الاحتفاظ بالسيطرة على كل فلسطين وفقاً لقناعات كانت له بشكل دائم. وفي هذا الشأن كان يتصرف كوريث للأب الإيديولوجي لليمين القومي الإسرائيلي فلاديمير يابوتنسكي (1880 ـ 1940). وكانت إقامة السلام مع مصر تمثل المكسب الذي لا يقدر بثمن للظهور كرجل سلام يحيد بشكل نهائي الجبهة الجنوبية ويطلق يده في الضفة الغربية ولبنان حيث كانت توجد حينذاك جميع الفصائل الفلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ومن جهة أخرى، إنه لذو مغزى رؤية رحيل آخر جندي إسرائيلي من سيناء يسبق ببضعة أيام فقط الاجتياح الإسرائيلي للبنان بقيادة آريل شارون الذي كان يستهدف تدمير منظمة التحرير الفلسطينية وقتل رئيسها ياسر عرفات للخلاص من المقاومة الفلسطينية. وفي مثل هذا السياق الاستراتيجي، يتبين أن مسألة رسم الحدود أصبحت شبه إضافية، خاصة عندما وجد خطر مرجعي معترف به دولياً.

ثانياً ـ السيطرة والاستيطان الإسرائيليان في فلسطين

لأجل فهم الأهمية الرئيسية للاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، يجب وضعها في أفقها التاريخي: فمنذ قرن تقريباً، تصارع الفاعلان، الصهاينة والعرب بالأمس، والفلسطينيون والإسرائيليون اليوم، في محاولة تأكيد هيمنتهم السياسية في فلسطين والبحر المتوسط والأردن. ومنذ بداية هذه المواجهة، أظهرت الحركة الصهيونية نفسها مشروعاً قومياً للإعمار، وكان مطمعها الجمع في فلسطين لشعب مشتت في العالم ولم يكن يمثل، في عشرينات القرن الماضي، أكثر من 10% من سكان هذا البلد، وكانت العلاقة بالعدد والأرض منذ البداية في صميم سياسته. وفي هذه الظروف كانت استراتيجيته الإقليمية ـ يعني الأهداف والوسائل المعتمدة من أجل السيطرة على الأرض وإقامة استيطان يهودي ـ تأسيسي بالمعنى الحقيقي للعبارة.

وأثناء فترة الانتداب كلها، كانت الحركة الصهيونية تأخذ مبادرات مرتبطة باستراتيجية إقليمية مستندة إلى بعض المبادىء الأساسية مثل إدخال السكان اليهود في أمكنة سكانها العرب قليلو العدد، ومحاولة فرض حضور يهودي قوي حتى حيث تكون كثافة سكانية فلسطينية، وتقسيم السكان العرب بتوطين بشري يهودي كخطوة أولى في الأوساط العربية، وأخيراً، بالإحاطة بمنطقة

عربية هامة من أجل قطعها عن محيطها. . . بفضل هذه الاستراتيجية الإقليمية تمكنت الحركة الصهيونية من التحضير لشروط إقامة دولة ببذل الجهود لتنظيمها على أرض الواقع، بشكل ملموس، وباستيلاء قوي على الملكيات العقارية التي تصبح عندما يحين الوقت أوراقاً سياسية حاسمة.

بعد إعلان قيام دولة إسرائيل في عام 1948، استمرت استراتيجية امتلاك الأرض في الانتشار في مواجهة الأراضي الفلسطينية، وخاصة في الجليل حيث كان السكان اليهود قليلون جداً، في ظروف أكثر سهولة بالطبع لأن هذه المسألة تتعلق بوسائل القوة العامة. كما استمرت سياسة التوطين والاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد عام 1967. وإن كان نظام الإكراه مختلفاً جداً، فقد استمر هدف هذه الاستراتيجية دون تغيير: كان ينبغي الامتلاك بشكل نهائي لمساحات عقارية لتتكامل مع أراضي الدولة اليهودية. وبالطبع فقد ترافقت استراتيجية امتلاك الأراضي التي طبقت في الأراضي المحتلة لعام 1967 مع استراتيجيات أخرى تعززها وتكملها على الصعيدين العسكري والاقتصادي ودون نسيان السيطرة على المياه، الشأن الأساسي كالأرض التي هي لا شيء دون مياه.

إذا كانت جميع القوى السياسية الإسرائيلية، من اليسار كما من اليمين، تتقاسم بعض العقائد في مسألة الاستيطان اليهودي

لفلسطين، فلا ينفي ذلك بالقدر نفسه أن لديهم فروقاً بالغة في مفاهيم الاتساع وخيار المواقع ومناهج استملاك الأراضي. وفضلاً عن ذلك يجب ألا يعتقد أحد أن الأمور منذ أكثر من ثلاثين عاماً، كانت تجري تبعاً لمفاهيم عقلانية بقيادة فعاليات سياسية متحررة من كل أشكال الضغوط السياسية. وفي الواقع إذا كان العماليون والليكود قد صاغوا خططاً دقيقة، فإنهم اضطروا كذلك، في هذه الفترة أو تلك، للانحناء وتغيير بل إعادة النظر في مبادراتهم تبعاً لهذه الرؤية السياسية أو تلك، كما ظهر مثلاً تحت تأثير ضغوط المجتمع المدني أو المجتمع الدولي. باختصار فما هو أبعد من المشروعات التي تبدو عقلانية، الكثير من الأشكال الارتجالية الانفعالية والمرتبطة بالتصورات الآنية.

وفي محاولة لرؤية أوضح في تعقيد الاستراتيجيات الإقليمية، يمكن تمييز عدة سياسات سيطرة (لكنها غير حصرية) وتلاءمت تقريباً مع أربع مراحل من تاريخ إسرائيل والأراضي المحتلة (الضفة الغربية وغزة) منذ عام 1967، علماً أن كلها توافقت على اعتبار القدس غير قابلة للتفاوض.

الأولى المطبقة من قبل العماليين من عام 1967 إلى 1977، كان هدفها الاحتفاظ، لأسباب أمنية، بجزء هام من الأراضي إلى جانب قبول فكرة تسوية إقليمية. والثانية رعاها حزب الليكود بعد تولي مناحيم بيغن للسلطة في عام 1977،

وكانت تستند إلى مبدأ إقامة كانتونات من الأراضي بالفصل بين الأرض التي يجب أن تبقى تحت سيطرة إسرائيل والسكان الذين يمكنهم الاستفادة من نوع من الحكم الذاتي. والثالثة المرتبطة بالسياق الجديد الناشيء عن اتفاقات أوسلو في عام 1993، والمحتفظة بهدف إقامة المقاطعات مع الأخذ بمبدأ كيان لحكم ذاتي فلسطيني بل دولة فلسطينية مستقلة تبقى وحدة أراضيها غير ثابتة. والرابعة منذ بداية 2001 مع مجيء أريل شارون المستندة إلى العقائد الكلاسيكية لحزب الليكود إضافة إلى الاستخدام المكثف للقوة المسلحة من أجل فرض مشروع إسرائيل كبرى.

الفصل والتسويات الإقليمية

غداة حرب عام 1967، لم يكن لدى الحكومة التي كان يرأسها ليفي إشكول رؤية واضحة لما يمكن القيام به في هذه الأراضي المحتلة، باستثناء القدس التي لم تلبث أن ألحقت بالدولة الإسرائيلية. لكن هذا التردد لم يطل كثيراً، كما أشار إلى ذلك إيلي بارنافي: «سرعان ما أدرك أن النية بإعادة الأراضي المحتلة تصبح أقل فأقل... وتسيطر الحجة الأمنية... وشيئاً فشيئاً بدأ يظهر، غداة انتصار حزيران/ يونيو، المنطق المتجه إلى الحد الأقصى، لنوع من توراتية رومانسية جديدة». فتميزت هذه السنوات حينذاك برغبة الحكومات المتوالية في التفكير بأمن البلد اعتباراً من رؤية استراتيجية للأراضي تجسدت في خطة عرضت

من قبل نائب رئيس الوزراء يغال آلون، ومن جهة أخرى، بنشاط مجموعات اقتنع أعضاؤها بحقهم في الإقامة في أي مكان على الأرض التي كانوا يعتبرونها أرض إسرائيل، وضاعفوا أعمالهم بدعم من بعض مسؤولي حزب العمل الذين قدّروا أن خطة آلون لن تذهب بعيداً.

خطة آلون

الفكرة الأساسية في خطة يغال آلون المستندة إلى اعتبار حدود 1948 غير صالحة للإقامة فيها، وخاصة الحدود الشرقية التي تمر قرب الساحل حيث توجد التجمعات الإسرائيلية الأساسية، تحظى بشبه إجماع في إسرائيل، ومن هنا الضرورة المطلقة للتطلع إلى تقسيم إقليمي جديد يعطي البلد عمقاً استراتيجياً كافياً. وبتقديم هذا الطرح، يستبعد آلون الحجة المقدمة اعتيادياً لنقدها، فيقول: «ليس بسبب وجود أسلحة مصطنعة يجب على دولة معينة أن تتخلى عنها... وفي النهاية، مهما كان مدى أشكال التدمير... لا انتصار في الحرب إلا إذا احتُلت الأرض فعلياً». وفي الروحية نفسها، يقبل فكرة الضمانات الدولية، لكن بقدر أكبر من التعريف الدقيق للحدود الآمنة المرسومة وفقاً للعمق الاستراتيجي الضروري، وفي أي حال لموقعها. وعلى هذا الأساس، اعتبر ممكناً إعادة قسم كبير من الأراضي المحتلة في عام 1967، وألا يطال الضم إلا مناطق

فيها القليل من السكان العرب لترك الباب مفتوحاً للمفاوضات، وخاصة لإبقاء الطابع اليهودي لدولة إسرائيل.

أما الاقتراحات الأساسية الملموسة (التي تغيرت قليلاً) من خطة آلون فهي التالية: 1) «سيطرة مطلقة» على المنطقة الاستراتيجية الواقعة شرقي المناطق العربية الكثيرة السكان، يعني المناطق التي تمتد «من نهر الأردن إلى الشرق، إلى سلسلة جبال السامرة ومن يهودا إلى الغرب، بما فيها صحراء يهودا حتى النقب». . . وفي ما يخص يهودا، لم يكن آلون يستبعد في البداية ابتلاع مدينة أريحا بسبب روابط روحية قوية تربطها بالتاريخ اليهودي، ولكن في النهاية، ظهر له أن الأكثر واقعية جعلها من المناطق المعتبرة تحت السيطرة. 2) لا بد أن يمر عبر هذه المنطقة ممر يسمح بربط ضفتي الأردن عبر أريحا ورام الله اللتين ستبقيان تحت السيادة العربية. 3) سيتحمل الخط الأخضر بعض التعديلات مثلاً في اللطرون حيث كانت القرى الفلسطينية قد تعرضت للتدمير، وفي قطاع كفار إتزيون. 4) تبقى القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، ولضمان هذه السيطرة، كان التطلع إلى السيطرة على المساحة المحيطة بها من الشمال والجنوب والشرق. 5) في غزة، لقد تطور الموقف: في البداية كان آلون يعتقد بالاحتفاظ بهذه المنطقة. لكن، بعد ذلك، وبسبب مشكلات سكانية جدية، اعتبر من الضروري أن تكون مدينة غزة وجوارها جزءاً من الدولة الأردنية ـ الفلسطينية المحتملة لـ «تكون

المرفأ المتوسطي» الذي يربط بها عبر طريق يمكن وضعها تحت نظام خاص. بالمقابل، تكون إسرائيل مضطرة لإبقاء سيطرتها على المناطق الواقعة إلى الجنوب قرب الحدود المصرية لأسباب أمنية. 6) أخيراً يبدو من الضروري الاحتفاظ بأكبر قسم من مرتفعات الجولان في آن معاً لأجل حماية الوادي ضد قذائف المدفعية (بالتالي لإبقاء سيطرة استراتيجية على المنطقة) وكذلك لأن يسمح بالإمساك بالمصادر الرئيسية لمياه بحيرة طبريا ومنطقة الجليل.

في جميع الأراضي الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، يجب إقامة «قدر الإمكان» مستوطنات (سكنية وزراعية) وقواعد عسكرية دائمة. ومن الناحية السكانية، لم تتعرض المستوطنات في وادي الأردن لأية مشكلات لأن قسماً هاماً من السكان الذين يعيشون فيها كانوا قد فروا من المنطقة خلال حرب 1948 ولجأوا إلى الأردن، فإن 90% من 85 ألف شخص كانوا يعيشون فيها قبل حزيران/ يونيو 1967، كما في الجولان حيث 90% من أصل 100 ألف شخص اضطروا للفرار نحو دمشق. وفي بقية الضفة الغربية، وبالأحرى في غزة، ظل الوجود السكاني كثيفاً وفي القدس الشرقية، إضافة إلى أي إعادة بناء وتعمير الحي اليهودي في المدينة القديمة، لا بد من بناء مجموعات سكنية هامة لتأمين وجود أكثرية يهودية.

الوقائع المنجزة على الأرض

في هذا السياق، ظهرت مجموعات منظمة في الحقل السياسي الإسرائيلي من أجل تثبيت إرادتها في التمسك بملكية الأرض، هكذا تأسست منذ شهر آب/ أغسطس 1967، «حركة أرض إسرائيل المتكاملة» التي كان أعضاؤها المؤسسون ينتمون لقيادات سياسية بدءاً من غاهال (تحالف تأسس سنة 1965 بين حيروت والحزب الليبرالي) حتى بعض حواشي حزب العمال. وكان يقوم برنامجه بشكل أساسي على المطالبة بإمكانية التأسيس غير المحدود للمستوطنات وراء الخط الأخضر.

أول عمل تم إنجازه في كفر إتزيون، بين القدس وأريحا وقرب الخط الأخضر، حيث كان يوجد حضور يهودي قبل حرب عام 1948. في البداية كانت المستوطنة متواضعة جداً، ولم تكن تجمع إلا بضع عشرات من الأشخاص؛ لكن كانت لها قيمة رمزية كبيرة تجسد في نظر الكثيرين شرعية العودة إلى أرض كان يسكنها يهود في القديم. ولم تكن الحكومة قادرة على معارضة مثل هذا الطلب الذي كان يبدو شرعياً حسب النظرة الايديولوجية للصهيونية. وكان هذا الحدث في كفر إتزيون يؤلف أكثر من خطوة أولى نحو محاولة استيطانية أوسع لأنها تعبر عما كان سيترسخ ويتحقق بعد ذلك.

بعد بضعة أشهر، قررت مجموعة أخرى المجيء للإقامة في

أريحا. وكان يوجد في هذه المدينة قديماً جماعة يهودية هامة اضطرت للهرب من المنطقة بسبب الأحداث المأساوية لعام 1929، ودون أن تتمكن من العودة بعد ذلك. وكانت هذه المبادرة تشبه مبادرة كفر إتزيون مع دلالة دينية ضمنية أكثر تميزاً؛ فأريحا في الواقع موقع توجد فيه مراجع توراتية هامة يشعر المؤمنون حيالها بحساسية كبيرة. ففي عيد الفصح لعام 1968 نجح الحاخام لو فينجر وحوله بعض العقائديين في الإقامة سراً في مبنى في المدينة. ولم تفعل الإدارة العسكرية شيئاً، رغم أنها منعت هذا الاحتلال لطرد أنصار الحاخام لأن الحكومة ذاتها كانت منقسمة حيال هذا الشأن. وكانوا يحظون بالدعم ليس فقط من الحزب الوطني الديني وحزب حيروت بل كذلك من بعض المسؤولين المؤثرين من حزب العمال. وبعد الكثير من التردد، تم التوصل إلى تسوية تنقلهم إلى مخيم عسكري. وكانت هذه المبادرة هي الأساس لإقامة مستوطنة كيريات عربة، المستعمرة اليهودية التي أُقيمت بعد سنتين في الجوار المباشر لأريحا. وكانت تحمل في داخلها بذور النزاعات والعنف لأن كيريات عربة كانت في الواقع المستوطنة الأولى الواقعة في وسط منطقة ذات كثافة سكانية فلسطينية. ومنذ البداية، ظهرت كتحد عنيف موجه ضد إحدى أكبر مدن الضفة الغربية. وبالتالي ليس من الصدفة أن يستمر هذا القطاع في كونه ساحة تشهد الكثير من المواجهات

الخطرة للغاية والمدمرة في معظمها.

كانت مشكلات الاستيطان في الجولان تُطرح بعبارات مختلفة كثيراً. فكانت المبادرة قد جاءت خاصة من مزارعي الجليل الأعلى، الذين كانوا منذ عام 1948، يوجدون في وضع حرج بسبب أعمال القصف المتفرق لأرضهم من قبل السوريين انطلاقاً من مرتفعات الجولان. ومنذ 15 تموز/ يوليو 1967، قرر عدد من الشباب الإقامة في هذه المنطقة السورية مع التصميم على البقاء فيها. ولم تكن تواجههم أية صعوبات مع السكان لأن 90% منهم كانوا قد فروا أثناء المعارك الحربية. وكانت الحكومة تنظر بعين ملائمة إلى محاولات الاستيطان، وكما أوضح يغال آلون نفسه، فقد أخذ عدة قرارات لدعمهم بشكل ملموس: «لقد اتخذت التدابير لتدفع لهم أجورهم عبر صناديق كانت تحت تصرفي بصفتي وزيراً للعمل... وبموافقة رئيس الوزراء طلبت من المنظمة الصهيونية العالمية مساعدتهم حتى صدور قرار نهائي عن مجلس الوزراء... كانت مرتفعات الجولان هامة جداً وضرورية جداً لدرجة أنه كان يجب إقامة مستوطنات على الفور». كان استيطان هذه المنطقة يصبح بسرعة إحدى أولويات الحكومة وبشكل أساسي على قاعدة الخطة المقترحة من يغال آلون.

إذا وضعنا جانباً الذين كانوا في حزب العمال وخاصة في المابام مناهضين لكل إلحاق (باستثناء القدس وربما جزء من

الجولان)، فإن خطة آلون تصبح بالتالي نوعاً من تسوية بين مؤيدي مواقف الحد الأدنى ومواقف الحد الأعلى، وفي الوقت نفسه من الواضح أن جماعة الحد الأعلى كانوا يصبحون أكثر وزناً في الجدال.

الجنرال دايان والتسوية العملية

كان الجنرال دايان المثال الأبرز داخل الحكومة والناطق باسم الاتجاه المتشدد. وكان نصيراً لإقامة مستوطنات على صعيد واسع، وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العربية، وكان يظهر كأب للصيغة الأولى للتسوية العملية: فيضمن الجيش الإسرائيلي الأمن في الأراضي التي يسيطر عليها، وتتابع المستوطنات تطورها، ويقوم الفلسطينيون بإدارة حياتهم اليومية بينما تبقى السيادة غير محددة، الأمر الذي يمثل أفضلية حاسمة لتجنب الضم، وبالتالي جميع المشكلات الديمقراطية والسياسية التي تنشأ عنه، وعند اقتراب الانتخابات المرتقبة في نهاية سنة 1973، بدأ حملة حقيقية لتغليب طروحاته وخاصة للحصول على مراجعة التشريع الذي يحظر على الأشخاص شراء أراضي في الضفة الغربية. وبعد هزيمته بشأن هذا الموضوع في مجلس الوزراء، في نيسان/ أبريل 1973، تابع ضغوطه بالتهديد بعدم حضوره إلى الكنيست في ظل ذرائع حزب العمال وكان يقول: «المسألة أن تعرف إن كنا سنتصرف أم لا، في الأراضي خلال

السنوات الأربع القادمة... من واجبنا في المطلق... إقامة مستوطنات صناعية ومدنية... وتعزيز المستوطنات حول القدس، والسماح بشراء الأرض في هذه المناطق... كل هذا يجب أن يكون أولويتنا المطلقة. ويجب اتخاذ القرار الآن، ولست متأكداً من أن أكثرية حزب العمال تشارك في هذه الآراء...».

في آخر الأمر، كان الجنرال دايان الأقوى في هذه المواجهة، لأن نصاً يخص السياسة المطلوبة في الأراضي المحتلة خلال الولاية المقبلة تم إقراره من قبل حزب العمال في أيلول/ سبتمبر. ومنذ ذاك الوقت فاز المتشددون: وخطة آلون لم تعد كافية. وأخلت البراغماتية الحذرة المكان للتصميم السياسي الموجه بوضوح نحو السيطرة الدائمة على مجمل الأراضي باستثناء جزء من سيناء، ولأول مرة يجري التطلع إلى استيطان شامل ومنتظم ولم تكن المسألة في الاقتصار على مستوطنات ملتفة حول الزراعة. وعلى الصعيد الاقتصادي كان الهدف المعلن، كما كان يرغب دايان، تأمين تكامل حقيقي للأراضي مع إسرائيل، في الشروط الفضلى.

حتى وإن كان المعتدلون على خلاف مع هذه السياسة، فإنهم فضلوا عدم مواجهتها أثناء التصويت. وتقول فكرة سابير، بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، الكثير عن المناخ الذي كان يسود في تلك المرحلة وعن قدرة التيارات المنادية بالضم «لو

لم أكن أدعم وثيقة غاليلي، لكنت أُعدمت في الشوارع». وكادت حرب عام 1973، في وقت معين، أن تعيد إقحام هذه الأهداف لأنها فاجأت كلياً الإسرائيليين الذين وجدوا أنفسهم غارقين في حالة صدمة حقيقية ومنعت ظهور موقف واضح حول الأراضي المحتلة. وكان لا بد من انتظار استقالة حكومة غولدا مائير التي شُكلت بعد الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ ديسمبر 1973، وخاصة تولي إسحاق رابين للسلطة في حزيران/ يونيو 1974. وكانت حكومته منقسمة حول المدى المطلوب للإنجازات الرسمية كما حول الإجابات بشأن المطالب الضاغطة أكثر فأكثر والصادرة عن بعض قطاعات المجتمع الإسرائيلي، وفي مقدمتها مطالب غوش إيمونيم. واستفادة من بعض السياق الدولي ومن تطور الوضع الداخلي، كان أنصار تسريع مسار الاستيطان قد سارعوا بفرض أنفسهم.

هذا التصلب في المواقف ظهر بشكل خاص في التحالفات السياسية التي أقامها حزب العمال لأن إسحاق رابين قرر إدخال الحزب الوطني الديني في حكومته في تشرين الأول/ أكتوبر 1974 من أجل توسيع قاعدته البرلمانية. ولم تكن هذه التشكيلة ...أناً جديداً لكن الفارق هذه المرة يتمثل في الواقع بأن الوضع السياسي للحزب الوطني الديني لم يعد هو ذاته، كما كان سابقاً، ...يث كان يركز على المسائل الدينية دون التدخل أبداً

بالموضوعات الأخرى، وبعد ذلك تطورت مواقفه بوضوح نحو اليمين حول موضوعات الأصولية الدينية والقومية، وصار قادة هذا الحزب المتحدرون من أجيال جديدة يعبرون عن اتجاهات أكثر جذرية من الماضي، وظهر ذلك خاصة في شأن الأراضي المحتلة والاستيطان، رافضين التخلي عن أصغر قطعة أرض من يهودا والسامرة. وعندما أصبح يشارك في حكومة عمالية، أصبح قريباً جداً من طروحات ليكود الذي التحق به في عام 1977. ومن صفوفه خرج، في بداية عام 1974، مؤسسو غوش إيمونيم.

دور غوش إيمونيم

من مؤسسي هذا الحزب، الرجال الذين قرروا غداة حرب 1967، أن يعيشوا في كفار إتزيون وأريحا؛ وبعد أن تلقوا تربية في المؤسسات الدينية للحزب الوطني الديني، اعتبروا من الطبيعي أن يعملوا لإقامة الحدود التوراتية لإسرائيل الكبرى، وبالتالي استيطان اليهود في ما وراء الخط الأخضر. ولتحقيق أهدافهم، كان يجب الإسراع بتأسيس مستوطنات على مجمل أراضي الضفة الغربية وغزة بغض النظر عن معرفة مدى كثافة السكان الذين سيلتحقون بهذه المستوطنات. ومنذ شباط/ فبراير 1976 عرضت غوش إيمونيم مشروعاً هدفه استجلاب مليون يهودي، خلال عشر سنوات، وتوزيعهم على حوالي مئة موقع؛ واعتبروا الأولوية للمواقع في جبل يهودا والسامرة، في المناطق التي كان حزب

العمال يرفض، من حيث المبدأ، أن يكون فيها حضور يهودي! وكانت أساليب عملهم ملموسة للغاية؛ فنظموا مظاهرات ومسيرات في الأراضي المحتلة لهدف محدد بدقة دائماً: إيجاد وضع على الأرض يسمح بإقامة مستوطنة في منطقة معينة وممارسة الضغط على الحكومة لقبول الأمر الواقع، حتى وإن كانت ترفض تشريعها على الفور. باختصار كان ينبغي استملاك أحد المواقع، وزرع الجذور فيه ثم انتظار الخصم بشكل واقعي لينتهي بالقبول تعباً أو اقتناعاً.

من بين محاولاتهم الكثيرة، واحدة تسجل مرحلة هامة في تطور المستوطنات. ففي عام 1975، قامت غوش إيمونيم بمحاولة جديدة لإقامة مستوطنة سيبستيا، بالقرب من نابلس، المدينة الفلسطينية الكبيرة في شمال الضفة الغربية. وقام ألوف المؤيدين ومنهم أعضاء في الكنيست بتحدي أية محاولة لإخلائهم من قبل الجيش. وكان السياق السياسي حينذاك خاضعاً لردود الفعل العنيفة الناتجة عن التصويت لقرار الأمم المتحدة حول الصهيونية، وهدد الحزب الوطني الديني بإطلاق أزمة حكومية إذا أخليت المستوطنة المؤقتة؛ وفي هذه الظروف، جرت مباحثات مع المستوطنين تحت كنف أريل شارون، الذي مُنح حينذاك صفة مستشار خاص لرابين بشأن المستوطنات. . . وانتهى الأمر بقبول أعضاء غوش إيمونيم بالسكن في مكان أبعد قليلاً في مخيم

عسكري يدعى قدوم. هكذا تأسست في الواقع أول مستوطنة مدنية في شمال الضفة الغربية وجعلها حزب الليكود شرعية بعد وصوله إلى السلطة.

ومن أجل رسم الصورة السياسية لإقامة المستوطنات المتبعة من قبل حزب العمال بين سنتي 1967 و 1997، يجب تمييز القدس عن بقية الأراضي المحتلة.

لم يكن هناك أدنى شك، في أي زمن، في وضع القدس، ومنذ 27 حزيران/ يونيو 1967، كان الكنيست قد أقرَّ قانوناً يسمح بضم المدينة القديمة، يعني القسم العربي من القدس وضواحيها. وأُجريت على الفور أعمال هامة في المدينة القديمة، وخاصة أمام حائط المبكى، من أجل هدم حي بكامله وإخلاء المساحة الضرورية لميدان مهيب ولإفساح المجال لتوسيع الحي اليهودي وتجديده بصورة كلية... وأقيمت مجمعات واسعة من الأبنية حول المدينة القديمة العربية وداخل الحدود البلدية الجديدة، ووضعت تصاميم لأبنية أخرى. هذا الاتجاه الذي بدأ منذ عام 1967، لم يتباطأ أبداً إلى درجة أن المظهر العام والاجتماعي للقدس قد انقلب بعمق خلال عدة سنوات.

رغم الإسراع الذي شهده مسار الاستيطان في الضفة الغربية وغزة في عهد حكومة رابين، فإن عدد وأهمية المستوطنات ظل متواضعاً، بالمقارنة مع ما بني في بداية ثمانينات القرن الماضي،

وفي عام 1977، يمكن تقدير عدد المستوطنات بحوالي الأربعين في الأراضي الفلسطينية المحتلة (دون احتساب القدس). وإذا كان أكثر من نصف هذا المجموع يوجد في وادي الأردن ومنطقة البحر الميت، فيكون من الواضح أن العماليين لم يحترموا إلا جزئياً جوهر خطة آلون التي لم تكن تتوقع أية مستوطنة في المناطق الفلسطينية الكثيفة السكان. وإذا صح أن شمال الضفة الغربية لم يتعرض أبداً للاستيطان «الرسمي» لعدم تحقيق أي مشروع حكومي فيه، فإنه لم يحل دون نجاح غوش إيمونيم في إقامة مستوطنة قدوم (قرب نابلس) وفي أوفرا (قرب رام الله) خاصة. وفي الجنوب، ظهر الوضع مختلفاً جداً: كان عدد المشروعات (المنجزة أو في طريق الإنجاز في عام 1977) جنوبي خط رام الله - أريحا كبيراً جداً. وكان في هذا القطاع إعمار كثيف ومع ذلك أقام فيه العماليون الكثير من المستوطنات، فكانت مستوطنة معليه أدوميم موعودة بتطور كبير، وكانت كيريات عربة قد أصبحت مركزاً مدنياً كبيراً جداً على أبواب حبرون. وفي المثلث المكون من هذين الموقعين مع القدس، يوجد مجمع إتزيون، وهار جيلو، وبعدهما مستوطنة إيفرات التي كانت لا تزال في طور الإنشاء، ودون نسيان الرغبة في الإبقاء على ضواحي القدس.

في تموز/ يوليو 1977، كان عدد السكان اليهود في الضفة

الغربية وغزة أقل من ستة آلاف شخص: ألف وخمسمائة في وادي الأردن، وأقل من أربعة آلاف في بقية الضفة الغربية، منهم ما يقرب من النصف في كريات عربة وبضع مئات في مجمع إتزيون وحوالي خمسمائة في غزة. هذه الأرقام تشير بوضوح إلى كون هذه المستوطنات قليلة السكان مع بعض الاستثناءات القليلة. كما كانت الأراضي المحتلة الأخرى هدفاً لمسار مماثل، لكنه حقق خطوات أكبر: ففي الجولان كان عدد المستوطنات قد بلغ خمس وعشرين مستوطنة مع عدد سكاني بلغ حوالي أربعة آلاف وخمس عشرة مستوطنة في سيناء بلغ عدد قاطنيها ثلاثة آلاف شخص.

تبين الأحداث المسجلة في الواقع أن سياسة العمال قد أدت خلال عشر سنوات إلى امتلاك واسع للأرض الفلسطينية وطبعت المستقبل باتجاه واضح جداً دون توقف. وعندما تولى مناحيم بيغن السلطة في عام 1977، كانت قد رسمت خطوط القوة: واتجه لتعميقها وهو يصنع الحديد منها.

إقامة الكانتونات والتسوية الوظيفية

مع وصول الليكود إلى السلطة في عام 1977، كان التفوق التقليدي للعمال قد أصبح موضوع الجدال لأول مرة. فعلى عكس ما اعتقده الكثيرون حينذاك، لم يكن ذلك انتصاراً ظرفياً،

بل تعبيراً عن إعادة اعتبار بالعمق لعلاقات القوى السياسية، لأن الكتلتين قامتا في ذاك الزمن، بدور متعادل تقريباً حتى فترة انهيار الحزب العمالي في بداية سنوات الألفين.

بعد نجاح مناحيم بيغن، كانت الخطوة الأولى لرئيس الوزراء الجديد حضور الاحتفالات التي نظمت في مستوطنة إيلون موريه حيث أكد أنه في «شهر أيار/ مايو من هذه السنة، تغيرت تسمية الأراضي: فالأراضي المحتلة أصبحت الأراضي المحررة. هذه الأرض هي أرض إسرائيل المحررة. وإننا ندعو شباب البلد وبالتالي شباب الشتات للمجيء والإقامة فيها». فكان هذا النداء يعلن بوضوح أهداف الليكود بشأن مستقبل الأراضي، وبالتالي الخيارات التي يمكن اتخاذها حيال المستوطنات المعتبرة «حقاً طبيعياً». ولقيت هذه السياسة الدفع من قبل وزير الزراعة حينذاك أريل شارون الذي أصبح المسؤول عن اللجنة الوزارية المكلفة بمستوطنات الإعمار. وكانت تدخلاته الأولى واضحة بصورة تامة حيث قال «إنني أحث على تأسيس فوري لمستوطنة على صعيد واسع في يهودا والسامرة... ونحن قادرون على تحويل هذه المنطقة وجعلها الأكثر سكاناً في إسرائيل».

بعد عدة أشهر، في تموز/ يوليو 1978، نشرت غوش إيمونيم وثيقة تحت عنوان «خطة توجيهية من أجل استيطان يهودا والسامرة»، وقدم لهذه الوثيقة بعرض لأسباب الدعوة لإقامة

مستوطنات لليهود على كل أرض إسرائيل لأسباب دينية وسياسية في آن معاً: «إن مستوطنات يهودا والسامرة ستحقق وعود التوراة... وستخلق وضع الأمر الواقع على الصعيد السياسي كما الأخلاقي مما يتيح إقامة سيادتنا على هذه الأراضي». ولما كان كل تجمع عربي، حسب تعابير الخطة، «حجة لإنشاء دولة فلسطينية» يجدر بالتالي «تجاوز العقبات السكانية دون طرد أو اضطهاد للأقلية العربية». ولا بد من إقامة 750 ألف يهودي من الآن وحتى نهاية القرن، ومئة ألف منذ عام 1981. وفي رأي غوش إيمونيم أن هذه الأهداف كانت واقعية لأنها تستند إلى الأخذ في الاعتبار للمعدلات الفعلية للولادة والهجرة للجماعات المعنية، وحسب هذه التقديرات سيصل العدد، في عام 2000 إلى 5,5 مليون من اليهود و 2,5 مليون من العرب في إريتز إسرائيل. وكانت مواقع المستوطنات قد تم اختيارها بحيث يتم تقسيم المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية بشكل منتظم مع الإبقاء على روابط وثيقة وسريعة بين هذه المواقع كما مع المناطق ذات الكثافة السكانية اليهودية (يعني المناطق الساحلية بشكل أساسي).

كامب ديفيد ومسألة المستوطنات

مع كل ذلك لم تلتزم حكومة بيغن التي كانت تشارك في هذه المعتقدات بهذه الطريق، لأنها وجدت نفسها في مواجهة قيود قوية جداً، ومرتبطة خاصة بمفاوضات بدأت مع مصر في

كامب ديفيد منذ أيلول/سبتمبر 1978، وتوصلت إلى معاهدة سلام في آذار/مارس 1979. وأحدثت هذه الاتفاقات تأثيرات كبيرة على التطور السياسي للمنطقة، وكذلك على مسألة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وحسب هذه النظرة يمكن التمييز بوضوح بين فترتين: انخفاض في عدد المواقع الجديدة أثناء المناقشات، ثم بعد ذلك، تسارع قوي كان يؤدي إلى وتيرة إنشاء لم تبلغها قبل ذلك.

وبالعودة إلى ما هو أساسي، يجب التذكير بأنه كان قد وجد حينذاك في سيناء حوالي ثلاثة آلاف مستوطن إسرائيلي موزعين في خمس عشرة مستوطنة منها مركز مدني هام في الشمال، مستوطنة يميت. وكان الرئيس المصري يرى حتمية الإخلاء الكلي لهذه المستوطنات، وكان لهذا المطلب قيمة سياسية ورمزية، بحيث لم يكن ممكناً التساهل فيها. ولهذا لم يتردد في إظهارها كـ «شرط مسبق لبدء مفاوضات هدفها عقد معاهدة سلام». ورغم ما قد تكون كلفة ذلك في نظر مناحيم بيغن، فإنه كان يعتبر أن السلام مع مصر يعادل مثل هذا الانسحاب. فقبل المبدأ بالتالي شرط موافقة الكنيست، الأمر الذي حصل عليه في قرار الموافقة على اتفاقات كامب ديفيد بالعبارات التالية: (الحكومة) «مخولة في إطار معاهدة سلام وفي مهلة محددة من قبل الطرفين القيام بإخلاء القرى الإسرائيلية في سيناء وإعادة إسكان مواطنيها». ورغم

معارضات داخلية حادة منها معارضة غوش إيمونيم، فقد تمت تسوية القضية وتحقق الإخلاء كما وضعت رؤيته في عام 1982.

في مقابل ذلك ظل مناحيم بيغن متصلباً في شأن الأراضي الفلسطينية، وحينذاك لم يكن هناك شيء ملزم حقاً، عدا مناقشة لا تنتهي في علم المعاني حول مفهوم الحكم الذاتي: فكان الرئيس السادات يرى أنه لا بد من التوجه إلى تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بينما كان بيغن يعتبر هذا الحكم الذاتي شأناً إدارياً صرفاً، ويخص السكان العرب، لكن ليس كل الأراضي بأي شكل لأنها يجب أن تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية بصورة كلية. وكانت إعادة سيناء والسلام مع الأقوى من الجيران العرب قد وضعا مناحيم بيغن في وضع سياسي ملائم: فكان يظهر كرجل سلام، وحطم الجبهة العربية التي كانت تمسك إسرائيل بوضع الكماشة، وصار يمكنه أن يأمل بالاحتفاظ بما هو أساسي بالنسبة له: «أرض يهودا والسامرة التي يرتبط بها إيديولوجياً». وأصبحت إقامة المستوطنات هي الأولوية في كل مكان من الأراضي المحتلة. وصار يتم ذلك على أساس خطة أعدها ماتيتياهو دروبلس، رئيس دائرة المستوطنات في المنظمة الصهيونية العالمية، بعد أن وضعت تحت السلطة السياسية لأريل شارون، ونشرت في تشرين الأول/أكتوبر 1978، يعني غداة توقيع اتفاقات كامب ديفيد وعدلت بعد ذلك عدة مرات.

خطة دروبلس

هذه «الخطة الإطار لتطوير استيطان يهودا والسامرة» المستوحاة جزئياً من طروحات غوش إيمونيم، هي وثيقة حاسمة لأن المفاهيم التي استندت إليها رغم أنها لم تطبق في تفاصيلها، كانت قد نفذت في إطار زمني كاف لتتجسد على أرض الواقع خلال حوالى عشرين عاماً.

ترتكز مسلماتها الأساسية على مفهوم توسعي للأمن، في تعريف محدد للأهداف السياسية وفكرة معينة عن التاريخ.

وترتكز إشكالية الأمن الوطني على فكرة أن المستوطنات تستطيع، إذا توفرت لها الوسائل، تأخير هجوم عربي محتمل حتى تتم تعبئة القوى الاحتياطية وتتهيأ للقتال. في هذا المفهوم تعتبر مستوطنات وادي الأردن المحطات الدفاعية المتقدمة، ولكي تتمكن من تأمين هذا الدور، يكون من الضروري تعزيزها بسلسلة أخرى من المستوطنات الواقعة في داخل يهودا والسامرة. هكذا يمكن للمستوطنات الأولى أن «تسند ظهرها» إلى المستوطنات الثانية مما يسمح بإقامة جهاز دفاعي فعال.

على الصعيد السياسي، تكون الأهداف في وضوح تام: «يجب ألا يوجد أي ضباب من الشك حول هدفنا بالاحتفاظ بأراضي يهودا والسامرة». وعندما يعود دروبلس إلى الإطار الذي رسمته اتفاقات كامب ديفيد يشير على الفور إلى ضرورة مضاعفة

المستوطنات على الأرض بأسرع ما يمكن من أجل التمسك بها بقوة عندما تفتح المفاوضات. وحسب تعابيره يجب القيام بـ «سباق مع الزمن». مثل هذا المفهوم يسجل في تفسير معين لمفهوم الحكم الذاتي المتوافق مع مفهوم حكومة بيغن: «هو لا يخص ولن يخص الأراضي بل السكان العرب فقط».

كما يجد المشروع تفسيره في فكرة معينة عن التاريخ اليهودي تعتبر إقامة اليهود في هذه الأراضي حقاً أساسياً لا تستطيع أية حجة أن تشكك بها: «استيطان كل أرض إسرائيل يتم لتحقيق حقوقنا على إريتز إسرائيل».

انطلاقاً من هذه المسلمات، تعرض الخطة عدداً معيناً من المبادئ التي تؤدي لتقسيم الأرض بحيث يكون النسيج الاجتماعي الفلسطيني، بموجب هذا المسار مقسماً بشكل كامل. وفي عام 1978 كان السكان العرب في الضفة الغربية وغزة أكثر من 99% من مجمل سكان هذه الأراضي ومع ذلك كان الخطاب يعتبرهم أقليات. وكان الاستخدام الثابت لهذا المفهوم في خطة دروبلس ذا مغزى عميق، لأنه يوحي بأطر النظام الذي يقصد منحه لهم. وفي كل حال، كان يوحي لهم بأن عليهم أن يعيشوا في إطار القبول العام للقرارات السياسية المتخذة من قبل الأكثرية اليهودية، وهكذا بالخضوع لتعبيرهم السياسي، كان على الأقليات أن يتعلموا الاعتراف بالحدود الضيقة للأرض التي خصصت لهم،

وبأنهم يستطيعون السيطرة عليها في حدود معينة. وفي مثل هذا النظام على الأقلية أن تعرف كيف تكتفي بذلك، وأن ليس لها، في أي حال، دور في منازعة المساحة الخاضعة للأكثرية. وبكلمة واحدة، إن تسمية الفلسطينيين بالأقلية شكل لإظهار مستقبلهم، وبالتالي لتجميد مصيرهم.

وانطلاقاً من أهداف محددة بوضوح، إن أسلوب بناء المساحة بالمستوطنات اليهودية يجب أن يخضع لبعض الشروط الضرورية. ففي البداية كان يجدر تجنب إقامة مستوطنات منعزلة في حدود الممكن، لأن هذا النمط من البناء يكون ضعيفاً جداً، ولا ضرورة لمثل هذا الحل إلا في المناطق التي تحول طبيعة الأرض دون إقامة مشروع آخر. وعلى العكس، يجب اعتماد مبدأ الاستئثار بالأرض بتصورات واسعة لمستوطنات شديدة الارتباط في ما بينها من أجل النجاح في مستوطنات متقاربة جداً وقادرة على تحويل جديد في الأرض والتجذر بشكل نهائي. من هنا يقترح دروبلس «إقامة مجمع مستوطنات ترتبط في ما بينها بعلاقات متبادلة وتقع في مناطق متجانسة». مثل هذه الطريقة وحدها يمكن في الواقع أن تؤدي إلى شد «الأقليات» إلى بعضهم البعض، وبعد كسب مفهوم «الكتلة» يجب تحقيق التواصل في ما بينهم بشكل فعال. ويقول دروبلس في هذا الشأن: «على المستوطنات أن تنتظم ليس فقط حول مراكز مأهولة من قبل

الأقليات، بل كذلك في الأمكنة التي تفصل بينها تبعاً لسياسة الاستيطان التي سبق اتخاذها في الجليل وأمكنة أخرى في البلد... وتؤلف كتل المستوطنات المرتقبة عصبة متصلة ومحيطة بسلسلة يهودا والسامرة، وممتدة إلى منحدراتها الغربية من الشمال إلى الجنوب وعلى منحدراتها الشرقية من الجنوب إلى الشمال، ومحيطة بالمناطق المأهولة بالأقليات ومتجاورة لها...».

كانت الخريطة الرسمية لخطة دروبلس شديدة الوضوح: فتضع نظام المقاطعات للفلسطينيين على قاعدة تسوية وظيفية من النمط الذي كان يريد مناحيم بيغن فرضه في كامب ديفيد: لأجل كل الأسباب الواردة في خطة دروبلس، وتبقى الأرض تحت السيطرة الحصرية لإسرائيل بينما يستطيع السكان الاستفادة من حكم ذاتي مراقب.

أما الأهداف السكانية فهي بعيدة المطمح لأن الخطة كانت تتطلع لإقامة 16 ألف عائلة من الآن حتى نهاية عام 1983، في يهودا والسامرة، فوق ذلك «في إطار توسيع المستوطنات القائمة والتي هي قيد البناء حالياً»، يجب أن تكون أحد عشر ألف عائلة إضافية قادرة على الإقامة خلال خمس سنوات، فيكون المجموع 27 ألف عائلة، يعني أكثر من 100 ألف شخص (بمعدل 4 أفراد للعائلة وسطياً). ومن أجل استقبال هذا العدد من السكان، فقد أُعد برنامج لإقامة ما يقرب من خمسين مستوطنة، ولا بد أن

يتجاوز المجموع الثمانين مستوطنة في عام 1983، في منطقة يهودا والسامرة (موزعة على سبع عشرة كتلة).

وأدى النجاح غير المتوقع لمناحيم بيغن في انتخابات 1981، إلى نزع جميع العقبات السياسية التي كانت تمنعه من تحقيق سياسة إقامة المستوطنات التي كان يريدها. ومنذ شهر آب/أغسطس 1981، حصل على تأييد الكنيست بعد أن قدم برنامجه الذي عرض فيه مسألة الأراضي المحتلة بالتعابير التالية: «حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل هو حق أبدي لا يمكن المناقشة فيه... والحكم الذاتي الذي هو موضوع بحث (في اتفاقات كامب ديفيد) ليس هو السيادة، ولا تقرير المصير، فإن الاتفاقات حول الحكم الذاتي تضمن ألا تقوم دولة فلسطينية على أرض فلسطين الغربية. وفي نهاية المرحلة الانتقالية المرئية في كامب ديفيد، ستقدم إسرائيل مطالبها وتعمل من أجل الاستجابة لحقها في السيادة على يهودا والسامرة وشريط غزة... وستقوم الحكومة بتعزيز الاستيطان وتوسيعه وتطويره».

هذه الخطوط العملية التي كانت توضع موضع التنفيذ بقدر من السرعة دفعت بالكثيرين ليأسفوا على الوقت الضائع منذ سنتين. وكان الاستيطان يتجه ليشكل فقرة كبيرة في مساره، واعتباراً من عام 1981، تأسست مستوطنات عديدة ليقفز سكان المستوطنات من ستة آلاف في عام 1977 إلى 44 ألف في عام

1984؛ وحتى في السنوات التي كانت تنقص فيها وتيرة إنشاء المستوطنات بشكل ملموس كان السكان يستمرون في الازدياد في المراكز القائمة. أما الأرقام التي تخص الجولان فلم تكن مماثلة أبداً (حوالي خمسة آلاف شخص) بسبب ضآلة الأرض والطابع المحدود للموارد الاقتصادية المتاحة.

اعتباراً من أيلول/سبتمبر 1984 حتى عام 1990، شهدت إسرائيل مرحلة سياسية خاصة جداً تميزت بحكومات اتحاد وطني مع تناوب في رئاسة الوزراء بين الليكود وحزب العمال لأن الكتلتين لم تستطيعا التمايز بالأصوات. وخلال هذه السنوات، توالى الاستيطان بوتيرة تستند إلى زيادة كثافة مناطق الاستيطان القائمة بينما تعززت المناطق الصناعية المعتبرة مصدر عمل للمستوطنين. وبالإجمال ارتفع عدد المستوطنين خلال ست سنوات (من 1984 ـ 1990) من 44 ألف إلى 92 ألف شخص.

خطة السبع نجوم

اعتباراً من عام 1990 تولى الليكود السلطة وحده من جديد، وتسارعت الوتيرة بقدر ما كانت حكومة شامير تستفيد حينذاك من الصورة غير المسبوقة والملائمة لمشروعاته مع الوصول الكثيف لعدة مئات الآلاف من المهاجرين اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي. وقامت حكومته بالعديد من

المشروعات لتعزيز المستوطنات القائمة وأطلقت (في عام 1991) مرة أخرى بمبادرة من أريل شارون خطة السبع نجوم أكملتها في عام 1992، بخطة أخرى عرضت فيها إقامة مقاطعات فلسطينية متمركزة حول مدن كبيرة ومخصصة للاستفادة من نوع من الحكم الذاتي، وتكون كل واحدة منعزلة عن الأخرى بقطع من الأرض التي تخضع كلياً لإسرائيل.

وفي رؤية السبع نجوم، كانت سلسلة جديدة من المستوطنات اليهودية تبنى على جانبي الخط الأخضر على امتداد (شمال ـ جنوب) حوالي 80كلم بحيث تكون «مغطاة» في أجل محدد. وتستهدف هذه السياسة الإعمارية كذلك مناطق في إسرائيل نفسها، في مناطق لا زال اليهود فيها أقلية، وخاصة منطقة «المثلث» يعني ذلك الجزء من الجليل التي تشكل أم الفحم مركزاً له. وتبين هذه السياسة وحدة النظرة التي توجه هذه المستوطنات؛ وفي نظر محركيها أنه يجب تهويد المناطق ذات الكثافة السكانية العربية في إسرائيل كما في الضفة الغربية باستخدام الموجة الجديدة من الهجرة. وبالطبع لكي يكون المشروع قابلاً للحياة، لا بد من رؤية الحاجة لبنية تحتية من الطرقات لربط المناطق الإسرائيلية ببعضها عن طريق تقطيع مناطق السكان العرب.

الاستيطان ومسار السلام

منذ بداية المفاوضات في مدريد في عام 1991، ثم في أوسلو عام 1993، ليس فقط لم يتباطأ الاستيطان بل إنه شهد تسارعاً قوياً جداً في ظل مختلف الحكومات العمالية (حكومة رابين ثم بيريس وأخيراً باراك) وكذلك في ظل حكومة بنيامين نتنياهو. كان كل شيء يجري كما لو أن السباق مع الزمن (الذي طرحه دروبلس في خطته لعام 1978) لم يتوقف أبداً عن إقامة الوقائع المنجزة والضرورية للوجود أكثر في مواقع قوة عندما تحين الساعة الحاسمة لبدء المفاوضات حول النظام النهائي الذي كان مقدراً في 4 أيار/مايو 1996، لكن المؤجل دائماً.

في شهر حزيران/يونيو 1992، عاد حزب العمال إلى السلطة مع إسحق رابين الذي أعلن، منذ شهر تموز/يوليو، تجميد إقامة المستوطنات. وإذا كان هذا القرار قد أدى في الواقع إلى إلغاء المشاريع التي لم تكن قد بدأت بعد، فإنه لم يمنع متابعة جميع المشاريع التي كان قد بدأ العمل فيها، ولم يكن يخص الجولان في شيء، ولا القدس، ولا جميع المشاريع المتعلقة بكامل القدس ولا ينطبق ذلك أخيراً على شبكة الطرقات ذات الأهمية الحاسمة في هذا المسار الواسع لتكييف الأرض. ما يعني أن إسحق رابين لم يعمل أبداً لوقف الاستيطان، بل كان عليه فقط أن يأخذ في الاعتبار بعض القيود الجديدة، وخاصة ما

يرتبط بالموقف الأميركي الذي كان قد أعلم بشكل واسع الحكومة السابقة (حكومة شامير) بأن منح الضمانات المصرفية للقروض الخاصة والبالغة 10 مليارات دولار مشروط بوقف الاستيطان.

بعد أربع سنوات، كانت النتيجة التي أوصلت إليها حكومة العمال بليغة في وضوحها، وتحول عدد المستوطنين في الضفة الغربية وغزة من 100 ألف شخص في عام 1992 إلى 150 ألف في عام 1996. أما وزير الإسكان المكلف بهذا الملف في حكومة رابين، بنيامين بن إليعازر فقد أظهر اعتزازه بما قام به: «منذ اللحظة التي حظيتُ فيها برعاية رئيس مجلس الوزراء، بدأتُ أبني بهدوء ودون ضجيج... فكان يهمني أن أبني بحماس كبير في جيفات زئيف ومعال إيدوميم وبيتار... مستوطنات تكون جزءاً من القدس. ما كان يهمني البناء، والبناء والبناء أيضاً...».

من الناحية المظهرية، كانت هذه الكثافة الجديدة في الاستيطان في تناقض تام مع مسار السلام المعتبر أنه يعيد القسم الأكبر من الضفة الغربية وغزة للفلسطينيين، وفي الواقع، وحسب نظرة المسؤولين العماليين، يجب فهم ذلك على العكس تماماً، فهما مساران متكاملان: كان ينبغي مضاعفة الوقائع المنجزة في المناطق التي يراد الاحتفاظ بها مع التفاوض من أجل اتفاق لإعادة بناء ما يتفق على إخلائه من أجل أخذ أكبر قدر ممكن من

الوقت في السيطرة على مجمل هذه العملية المزدوجة.

يكفي مقارنة الخريطة الناتجة عن المفاوضات التي انتهت في أيلول/سبتمبر 1995 (ما يسمى غالباً أوسلو 2) مع خرائط خطة آلون ودروبلس من أجل إدراك أنها كلها ترتكز على بعض المفاهيم المشتركة. فخريطة أوسلو 2 هي في الواقع تقوم على تقسيم للضفة الغربية إلى ثلاث مناطق حسب معايير سكانية وجيوسياسية، كانت كلها دائماً في صلب تفكير الإسرائيليين في مشروعاتهم لتثبيت المستوطنات. وهكذا فإن المنطقة أ[1] تخص المدن الفلسطينية التي أصبحت محاطة بالمستوطنات، منذ عدة سنوات. أما المنطقة ب، حيث يوجد القسم الأساسي من الفلسطينيين، فإنها تضم القرى التي هي في الغالب منفصلة عن بعضها البعض في آن معاً بمستوطنات وبالطرق المحيطة. أما المنطقة ج، فتمثل كل ما تبقى من الأرض: بالدقة حيث توجد جميع المستوطنات، من أصغرها إلى أكبرها، مثل معليه أدوميم والقواعد العسكرية الإسرائيلية. وبتعابير أخرى، يمكن القيام عملياً بالتطابق بين خريطة أوسلو 2 وخريطتي خطتي آلون ودروبلس، وإذا كانت هاتان الخريطتان تندرجان في تصورات مختلفة ـ الفصل الإقليمي لدى آلون والتسوية الوظيفية لدى

---

(1) سلمى مردم بك، سوريا وفرنسا، وضع ملتبس Harmattan 1994.

اتفاقات أوسلو المؤقتة في الضفة الغربية

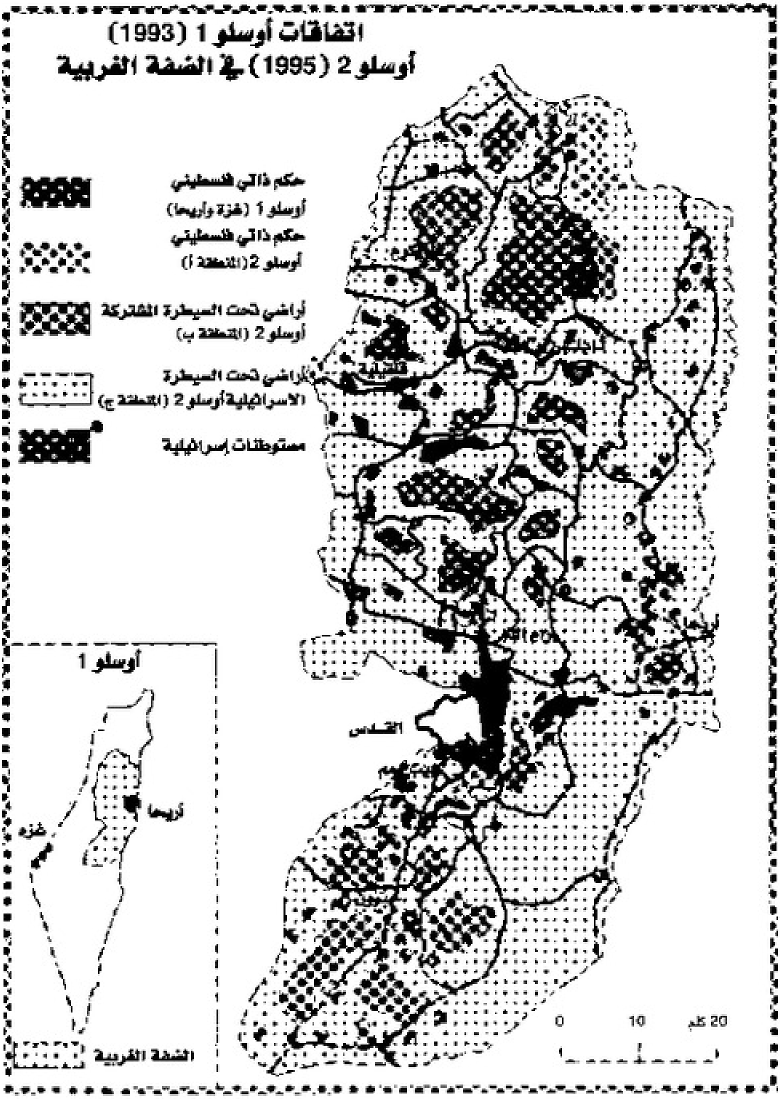

دروبلس ـ فيمكن التساؤل ما إذا كانت حكومة رابين، مع الاحتفاظ بالهدف من خطة آلون، قد عملت على إعادة استخدام واقع التقسيم إلى مقاطعات الذي فرض نفسه تدريجياً على أرض الواقع منذ المبادرات المتصلبة التي اتبعت أثناء سنوات حكم الليكود. وفي كل حال، يوجد هذا التقسيم إلى مقاطعات في أوسلو 2، لأن المناطق الثلاث المجزأة هي أيضاً منفصلة بالمستوطنات والطرقات المحيطة والبنى التحتية العسكرية الخاضعة كلياً لسيطرة إسرائيل.

ولكون هذا الإطار الإجمالي مفترضاً أنه يتطور بزيادة تدريجية للمنطقة ب وتحولها بتدرج مماثل إلى المنطقة أ، لا يغير بشكل جوهري معطيات المسألة لأنه إذا كانت اتفاقات أوسلو 2 قد تصورت رزنامة شكلت بالتالي موضوعاً للكثير من النقل والترحيل، فإنها كانت غامضة وخاصة في القضايا الأساسية لمدى إعادة الانتشار الإسرائيلي. ويعني ذلك بالنسبة للفلسطينيين 90% من الضفة الغربية، لكنه بالنسبة للإسرائيليين فإنه لا يعني إلا مساحة أصغر بكثير. ومن جهة أخرى، فالنسب المئوية للانسحابات المتفاوض بشأنها كانت دائماً مساحات محدودة جداً لأن إسرائيل أرادت دائماً أن تقرر من جانب واحد، يعني لأكثر من 50% من الضفة الغربية. وحول هذه النقطة الأساسية كان الدعم الأميركي يتوفر لهم، كما يثبت ذلك تصريح أمانة سر

الدولة في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1998 (الذي جرى تأكيده عدة مرات): المرحلة الثالثة في إعادة الانتشار يعود لمسؤولية إسرائيل وليس للتفاوض». هذه الشكوك كانت بالطبع في صلب المسألة، ففي بداية عام 2000 كانت المنطقة أ تمثل 17,2% من الضفة الغربية، والمنطقة ب 23,8% والمنطقة ج 59%. بالتالي لم تعد المسألة تعني أقل إخلاء.

وللتثبت من الأساس الحقيقي لهذا التحليل، تكفي إعادة قراءة ما قاله إسحق رابين أمام الكنيست، في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1995، خلال المناقشة التي جرت بشأن التصديق على اتفاقات أوسلو 2: «لن نعود إلى حدود 4 حزيران/ يونيو 1967. وفي ما يلي التغيرات الرئيسية، وليس مجملها كلها، التي ننادي بها ونريد رؤيتها في الحل الدائم:

1) قبل كل شيء، أعيد توحيد القدس، وتضم في آن معاً معليه أدوميم وجيفات زئيف، وبصفتها عاصمة إسرائيل ستكون تحت السيادة الإسرائيلية، ومع الحفاظ على حقوق المنتمين للعبادات الأخرى من مسيحية وإسلام، في الوصول الحر إلى الأماكن المقدسة...

2) الحدود الأمنية لدولة إسرائيل ستكون في وادي الأردن، بالمعنى الأوسع للكلمة.

3) التغيرات ستشمل كذلك غوش إتزيون وإفرات وبيتار

وكذلك مستوطنات أخرى تقع معظمها إلى الشرق مما كان يدعى الخط الأخضر قبل حرب الأيام الستة.

4) ستقام مجمعات من المستوطنات في يهودا والسامرة. . . ونحن ملتزمون بعدم استئصال أية مستوطنة في إطار من الاتفاق المؤقت وبعدم منع البناء المرتبط بالنمو الطبيعي».

في هذه الظروف لا يثير الدهشة أن يعود حزب الليكود إلى السلطة، بعد انتخابات عام 1996، وأن يقيم دان ميريدور (أحد المسؤولين في هذا الحزب) ما قام به حزب العمال بالعبارات التالية: «علينا أن نوجه الشكر للمرحوم اسحق رابين ولشيمون بيريس. وخلال السنوات الأربع الأخيرة (1992 ـ 1996)، جعلوا عدد السكان اليهود في يهودا ـ السامرة. . . يزيد بنسبة 40%. . . ولم تكن سياسة الاستيطان الكثيف لحزب الليكود مختلفة عن سياسة حزب العمال. . . وأصبحت المستوطنات جزءاً من هذه الأمور التي تبين خريطة البلد. لهذا إذا أوقفنا الاستيطان في هذه المنطقة أو تلك، يعني ذلك أننا غادرنا هذه المنطقة».

عودة الليكود

عندما عاد حزب الليكود إلى الأعمال في أيار/مايو 1996، وجد زعماؤه أنفسهم في وضع جديد جذرياً، ناشئ عن

اتفاقات أوسلو. وفي المطلق، إذا صدقنا الشهادات الخاصة للبعض منهم، كانت أمنيتهم إعادة الاتفاقات إلى بساط البحث لاستعادة سيطرتهم على المدن الفلسطينية ذات الحكم الذاتي، لكن الفكرة استبعدت بسبب المداخلات السياسية الهامة التي أثارتها، وكان لا بد بالتالي من التصميم على قبول اللعبة الجديدة. وبتعابير أخرى، سرعان ما أدرك زعماء الليكود أنهم لا يستطيعون استعادة فكرة تسوية وظيفية كما كان يريدها مناحيم بيغن خلال كامب ديفيد لأنه منذ توقيع اتفاقات أوسلو بدعم من المجتمع الدولي كانت العلاقات مع الفلسطينيين قد تغيرت، وقررت حكومة الليكود القيام بكل شيء من أجل تغيير الأمور للسير إلى أبعد ما يمكن في الاتجاه الذي يتمناه. وفي هذا المنظور كانت هناك أربع خطط مرفقة مع خرائط كلها كانت تحاول التفكير في مساحة الضفة الغربية، بحيث يمكن الاحتفاظ بأكبر قسم منها. وكان الخيار «الوسط» المدعوم من قبل نتنياهو هو خيار خطة «آلون» (1977) التي يوجد فيها المبادئ التي يدافع الليكود عنها دائماً.

أما النقاط الأساسية فهي التالية:

1) إقامة السيادة الإسرائيلية على حزام من الأرض عرضه 15كلم ويضم وادي الأردن وقمة جباله في الغرب.

2) توسيع الحدود الإقليمية للقدس بضم أراض تقع إلى

الشمال من مستوطنات جيڤات زئيف وإلى الشرق من معليه أدوميم وإلى الجنوب من كتلة إتزيون.

3) قطع الاتصال الأرضي بين الفلسطينيين في الضفة الغربية بإنشاء مستوطنات يهودية في وادي الأردن حسب محور شرقي - غربي.

4) قطع الاتصال الأرضي للسكان الفلسطينيين الذين كانوا شديدي التمسك بـ «الخط الأخضر» بالتركيز على منطق خطة السبع نجوم. كما كانت تتطلع إلى إلحاق معظم المستوطنات الإسرائيلية البالغ عددها 140 مستوطنة (عدا القدس الشرقية) مع سكانها البالغ عددهم 160 ألف شخص، بإسرائيل، وإلى إقامة مستوطنات جديدة على الأرض الفلسطينية: فيتناسب هذا مع ضم ما يقرب من 60% من الضفة الغربية مع سيطرة شبه كاملة على مصادر المياه. وفي آخر الأمر، بذلك يتحقق منطق المقاطعات دون تسوية فعلية بل بقرار ترك جزء من الأرض للفلسطينيين. وفي هذا المنظور تابع الاستيطان تطوره بشكل كبير خلال السنوات الثلاث لحكومة نتنياهو بينما بقيت المفاوضات في نقطة الصفر حتى تشرين الأول/ أكتوبر 1998 عند توقيع اتفاق واي ريڤر (كان اتفاق حبرون في كانون الثاني عام 1997، تحولاً مهماً، لكنه ظل محدوداً).

عندما انتهت أيام حكومة نتنياهو غداة الانتخابات المبكرة

في أيار/مايو 1999، كانت نتيجة عملها الاستيطاني كبيراً. فقد بنيت آلاف المساكن واستوطن الآلاف من المستوطنين الجدد. وخاصة في قطاع القدس الكبرى التي كانت موضوعاً لكل أشكال الرعاية من الحكومة مع مبادرات مثيرة مثل المباشرة ببناء مساكن في هارحوما في وسط حي عربي.

خيارات إيهود باراك

عندما قدم إيهود باراك برنامجه، في نهاية شهر حزيران/ يونيو 1999، تعهد بضمان أمن المستوطنات وتوفير «الخدمات الضرورية ليومهم وتطورهم»؛ ولم يكن وقف البناء مطروحاً على جدول الأعمال بينما كانت آلاف المساكن في ورشة البناء أو التخطيط. ونص الاتفاق الوحيد الذي وقع ـ اتفاق أيلول/ سبتمبر 1999 في شرم الشيخ ـ على تقديمات مفيدة مثل مرفأ غزة أو افتتاح أحد الممرات بين غزة والضفة الغربية، لكنه ظل محدوداً في ما يخص الشأن الأساسي، يعني انسحاب الجيش الإسرائيلي. كان يتوقع فقط تخفيض منطقة الضفة الغربية المفترض أن تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية، (الأمر الذي وعد به نتنياهو في واي ريفر) من 72 إلى 59% في عدة مراحل لا بد من المرور بها، بعد كانون الثاني/ يناير عام 2000، ومرة أخرى لم تحترم الرزنامة.

وفتحت مرحلة حاسمة بمفاوضات كامب دايفيد، في تموز/

يوليو 2000 وفي طابا[1]، في كانون الثاني/يناير 2001، وتداول فيها الطرفان لأول مرة في شأن المسائل الكبرى المرتبطة بالقدس واللاجئين والمستوطنات والحدود.

فعلى صعيد الأرض، ورغم بعض الخطوات إلى الأمام، فقد اصطدمت بالإرادة الإسرائيلية في ضم قسم من الضفة الغربية حول مستوطنات رئيسية والقدس، أي ما يعادل 9 إلى 10% من الضفة الغربية، مقابل ذلك لم يحصل الفلسطينيون إلا على ما يعادل 1% من الأراضي الإسرائيلية. وفضلاً عن ذلك، كان إيهود باراك يريد الاحتفاظ بالسيطرة على قسم من وادي الأردن ليجعل منها منطقة أمنية (حوالي 9 إلى 12% من الضفة الغربية)، وكانت هذه الاقتراحات تحول دون الاتصال الأرضي للدولة الفلسطينية ورفضها ياسر عرفات، وكان هناك الحصر لمدينة القدس، فقد عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي السيادة الفلسطينية ليس على القدس الشرقية، بل على بعض القرى في الضواحي المباشرة خاصة على أبوديس التي كانت يمكن أن تصبح العاصمة للدولة الفلسطينية. . . وفي هذا الاقتراح الذي لم يقبله الفلسطينيون،

---

(1) مصدر المعطيات الواردة هنا هو البيان عن مفاوضات طابا المعلن من قبل ممثل الاتحاد الأوروبي ميغل موراتينوس. ويمكن العودة إليها في الملحقات المنشورة بإشراف إيزابيل أفران وآخرين: إسرائيل ـ فلسطين: السلام ممكن، Harmattan، 2004.

استبعاد أي تنازل يخص المدينة القديمة. وهذا ما يفسر فشل المؤتمر الذي لم يبحث في مسألة اللاجئين.

وفي طابا ذهب الفريقان إلى أبعد من ذلك في المناقشات وبالتالي في إمكانية إيجاد تسويات حقيقية، فبلا جهد توافق الطرفان مع القرار 242 لمجلس الأمن الدولي، على أن خطوط 4 حزيران/ يونيو 1967 توفر الأسس لتعيين الحدود الفاصلة بين إسرائيل والدولة الفلسطينية. ولما كان الإسرائيليون يرغبون في الاحتفاظ بالمستوطنات الأساسية، فقد عرضوا ضم بعض القطاعات إلى إسرائيل لكن مع تنازلات جديدة بالنسبة لكامب ديفيد لأنهم قبلوا مبدأ الاتصال الأرضي للدولة الفلسطينية وعدلوا عن فكرة المنطقة الآمنة في وادي الأردن بتوضيحهم أنها ليست ضرورية لهم لإبقاء مستوطنات فيها، وعلى أساس اقتراحات كلينتون التي كانت تتضمن أن يكون التبادل الأرضي عادلاً مساحة وقيمة، فيعوضّ عن الأراضي الملحقة بإسرائيل بأراض تعطى للفلسطينيين على الأرجح إلى الجنوب من الضفة الغربية وعلى امتداد قطاع غزة الذي يصبح بكامله تحت السيادة الفلسطينية بعد إخلائه من جميع المستوطنات، كما ثُبت مبدأ الممر الآمن الذي يصل بين قسمي الأراضي الفلسطينية إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق حول نظامه العيني. وحول القدس، قبل الطرفان باقتراح الرئيس كلينتون بتحقيق سيادة فلسطينية على الأحياء العربية وسيادة إسرائيلية على الأحياء اليهودية. كما قبلت فكرة أن تصبح المدينة

كامب ديفيد تموز/يوليو 2000

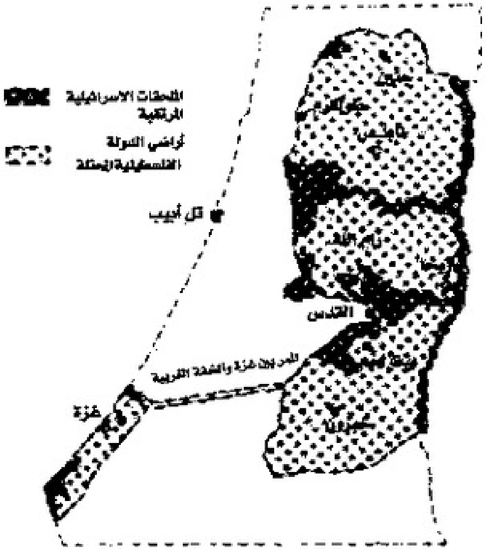

طابا كانون الثاني/يناير2001

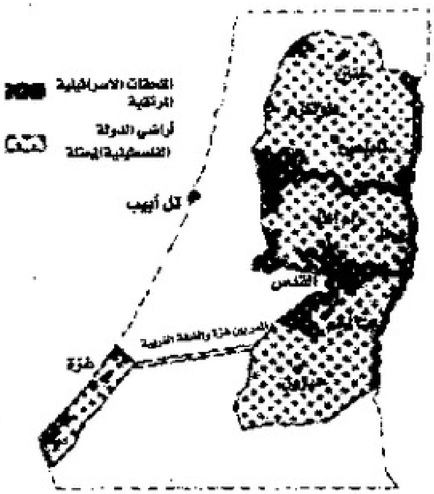

عاصمة الدولتين. بالمقابل، لم يتمكن المتفاوضون من الاتفاق على مسألة السيادة على الأماكن المقدسة، رغم أنهم ناقشوا، لأول مرة، سلسلة اقتراحات ملموسة مقدمة من قبل رئيس الولايات المتحدة. وكان يمكن للمتفاوضين أن يتعرضوا إلى اتفاق إجمالي لو توفر لهم وقت أطول، لكن المناقشات توقفت فجأة في نهاية كانون الثاني/ يناير 2001 عشية انتخابات أعطت فوزاً واضحاً لآريل شارون.

وبعد فشل هذه المفاوضات، انقلب كل شيء من وضع متميز بمسار صعب ومشوش نحو السلام، تحول على مر بضعة شهور إلى منطق مواجهات مدمرة أكثر فأكثر. المسؤوليات عن هذا الانقلاب الذي أدى إلى الارتداد الحالي المرعب تعتبر قضية معقدة لأنها تنطوي في آن معاً على عناصر صعب إثباتها حتى وإن كانت شهادات كثيرة تقدم الكثير من الإيضاح، والكثير من التصورات التي تغذيها أشكال الحذر والخوف المتجمعة في الكثير من سنين العنف والحقد بين الشعبين. ودون الدخول في هذا الجدل، يمكن القول إن ياسر عرفات وإيهود باراك يتحمل كل منهما نصيبه من المسؤولية في هذا الحطام الضخم. فالأول أساء تقييم تطور علاقات القوة التي وجد فيها في الفصل الأخير من عام 2000 ولم يستطع أو يحسن تثبيت اتجاهات استراتيجية واضحة وخاصة بالقول بارتباطه بمبادئ أوسلو ورفضه لشكل العنف الأعمى ضد المدنيين الإسرائيليين والثاني تخبط في الكثير

من التناقضات التي لم يخرج منها وبلغ حد خلط مصالحه السياسية الشخصية مع مستقبل مسار السلام وخاصة بعدم إعطائه فرصة جدية للتفاوض الحاسم في طابا (كانون الثاني/ يناير 2001) الذي كان قد أطلقه لأنه في الوقت نفسه كان قد استقال من منصبه كرئيس للوزراء.

أمام هذا الفشل، أساء المجتمعان الفلسطيني والإسرائيلي رد فعلهما بالانطواء على نفسيهما وبجذريتهما المتطرفة. فلدى الفلسطينيين، كان يمكن إدراك أن الهيجان قد بلغ حده الأقصى قبل كامب ديفيد. ومنذ وصول بنيامين نتنياهو (أيار/ مايو 1996) كان مسار السلام في حالة ركود تام وانسحابات الجيش الإسرائيلي المرتقبة بفعل الاتفاقات الموقعة، لم تحصل، بينما كان الاستيطان يستمر في التوسع بشكل منتظم. وفي أيلول/ سبتمبر 2000 كانت زيارة شارون للمسجد الأقصى (محاطاً بحوالي ألف شرطي) والصدامات الخطيرة التي تلتها الشرارة التي أحدثت بروز العنف الفلسطيني مرتبطاً بفكرة أنه بالعنف وحده يمكن تحريك الأمور حيث فشلت سنوات كثيرة من التفاوض. واستطاع من هم الأكثر تطرفاً أن يندفعوا بسهولة في هذه الفجوة الناشئة عن اليأس.

ولدى الإسرائيليين تسببت الجذرية في رد فعل بنوعين من الأحداث فبعد كامب ديفيد كانت أكثريتهم مقتنعة بأن ما سمي خطأً «العروض السخية» لباراك كانت قد رفضت من قبل عرفات؛

واعتقدوا أنهم أمام دليل على أن الزعيم الفلسطيني لم يكن يريد السلام. وتعزز هذا الاعتقاد بإصرار الفلسطينيين على مناقشة حتى عودة اللاجئين؛ الأمر الذي فسر على أنه رغبة في إلغاء الدولة اليهودية بإغراقها بأكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني. هذه المخاوف كان يمكن تجاوزها لو كانت الظروف سمحت بإجراء نقاش أكثر عقلانية. بيد أنه، بسبب العنف القاتل لحركة حماس، كان العكس هو الذي حصل. وإلى القلق المنتشر من خطر بعيد ضد إسرائيل، أضيف بشكل لا يطاق الرعب اليومي الناشئ تحت تأثير التفجيرات الانتحارية التي قتلت وجرحت المئات من المدنيين. وأدت أعمال القتل العمياء إلى تأجيج الخوف الوجودي الراسي في ذاكرة ونفسية الإسرائيليين.

سياسة أريل شارون

كانت النتيجة الأولى لهذا المأزق المأساوي الانتصار الاحتفالي لأريل شارون في انتخابات شباط/ فبراير 2001 حيث انتخب (بالاقتراح العام المباشر) بأكثر من 60% من أصوات المقترعين. وكان يعتبر حينذاك في إسرائيل الزعيم الوحيد القادر على وضع حد لهذا الوضع من الرعب المثير لاستياء الإسرائيليين الذين كانوا قد فقدوا كل أمل بمسار السلام الأولي في أوسلو.

منذ هذه الفترة الهامة، تجمد كل شيء: من الجهة الفلسطينية، تابع الإسلاميون الذين لم يعترفوا بدولة إسرائيل القيام

بأعمال التفجير ضد مدنيين إسرائيليين بينما ظهرت السلطة الفلسطينية عاجزة عن امتلاك خط سياسي واضح. ومن جهة الإسرائيليين، فقد تمكن حزب الليكود العائد إلى السلطة من نشر عقائده التقليدية المستندة إلى الاقتناع بأن يهودا والسامرة (لا يقول أبداً الضفة الغربية) يشكلان جزءاً مكملاً لأرض إسرائيل وبالتالي لا بد من تسوية كل شيء بالقوة ومن هنا استراتيجية الكل ـ الأمني الذي لا يترك أدنى مكان للتفاوض.

في آذار/مارس 2001، شكل شارون حكومة تضم عماليين، لكنه بدأ يعتمد بشكل أساسي على قوى من اليمين ومن أقصى اليمين. واعتباراً من هنا، مارس بانتظام السياسة التي هي سياسته بشكل دائم، ولخصها ببعض جمل في تصريح لصحيفة إسرائيلية «هآرتس» (في نيسان/أبريل 2001): «حربنا للاستقلال (عام 1948) لم تنته بعد، ومن نظرة استراتيجية من الممكن ألا يكون لدى العالم العربي، في عشر أو خمس عشرة سنة، القدرة نفسها لمهاجمة إسرائيل كما اليوم. لأن إسرائيل ستكون بلداً ذا اقتصاد مزدهر بينما يكون العالم العربي نحو الانحطاط... والاستنتاج أن الزمن لا يعمل ضدنا ويجب الاستفادة منه». في هذا المنظور، ليس مطروحاً القيام بأدنى انفتاح تجاه الفلسطينيين: حتى المسألة الجوهرية للاجئين لم تُطرح لأن فكرة عودة الفلسطينيين نفسها، لا يستطيع هو تحملها، وإخلاء المستوطنات

في الضفة الغربية ليست «للنظر فيها مطلقاً»، بقدر ما هو المسؤول الرئيسي عن تطورها منذ أكثر من عشرين سنة: أما القدس «ليس لدينا مجرد الحق للقيام بأدنى تنازل»، أما بالنسبة لدولة فلسطينية، فإذا كان يجب أن نؤيدها، فإنها ستكون في «الحد الأدنى الضروري» يعني تقرب من نسبة 42% مما كان قد افترض أن تكون تحت سيطرة الفلسطينيين بموجب الجمل الأولى لتطبيق اتفاقات أوسلو. لكن الأفضل بالطبع ألا توجد هذه الدولة.

مثل هذه الاستراتيجية تنطوي على إلغاء أوسلو وكل ما كان قد جرى منذ ذاك الوقت، ولم يستطع نتنياهو تحقيق ذلك، وهو الذي يحمل نفس التوجهات السياسية (توجهات الليكود وبعض الأحزاب الدينية واليمين المتطرف) ولم يستطع تحقيقها لأن السياق السياسي (الداخلي والدولي) حال دون ذلك. أما مع شارون فكان الوضع عكس ذلك: السياق السياسي سمح له بكل شيء. فعلى الصعيد الداخلي، أعطاه الإرهاب المنفَّذ من قبل حماس حرية المناورة دون حدود، وفي هذا المعنى يتحمل الإسلاميون مسؤولية فادحة في الانحدار إلى الجحيم الذي جرى في زمن قصير. فكانت حماس الرافضة لأية شرعية لدولة إسرائيل، لا ترى أي فارق بين الضفة الغربية وغزة وأراضي دولة إسرائيل. لأن جميع الإسرائيليين، حسب رأي أعضائها، معتدون يجب قتلهم بكل الوسائل الممكنة وحيث وجدوا، لكي لا يشعر

أي إسرائيلي بالأمان، ومن هنا هذه الموجة التي لا سابق لها من عمليات التفجير الانتحارية في كل مكان في إسرائيل حتى في المدن الصغيرة التي لم تصلها عمليات الصراع. ولم تشارك السلطة الفلسطينية المدعومة من جميع التشكيلات السياسية في هذه الرؤية الاستراتيجية. إنها تريد إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية إلى جانب إسرائيل. هذا الالتباس في مقاومة الاحتلال وبالتالي في النضال الذي يخوضه الفلسطينيون من أجل التحرير، يعود في الواقع إلى كون الفلسطينيين يفتقرون إلى استراتيجية مشتركة واضحة.

في مثل هذه الظروف، يعتبر الإسرائيليون ألا مبرر للتفريق بين استراتيجيات البعض والبعض الآخر. ولا يتحققون إلا من أمر واحد: فالموت يجول في كل مكان بسبب الفلسطينيين. فهم المذنبون إذن، مذنبون يجب معاقبتهم بكل الوسائل، وشارون في الموقع الملائم للقيام بذلك، كما يعتقدون. وإلى ذلك يرجع هذا الخوف الوجودي الذي هو الأساس الحالي لشعبية شارون. وإلى هذا العنصر الأول الحاسم الذي ربما كان كافياً لشارون للسير حتى آخر استراتيجيته لاستئصال اتفاقات أوسلو يضاف عنصر آخر ذو أهمية مطلقة: مأساة 11 أيلول/ سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة. فأدرك على الفور أهمية هذا الحدث وكل المنافع التي يستطيع استخلاصها من أجل تحقيق أهدافه. وطرح بالتالي معادلة

بسيطة جداً: كل فلسطيني يقاوم الاحتلال الإسرائيلي هو إرهابي وتكون تصفيته أمراً ملحاً وشرعياً. هذا ما وُضع نصه بجميع الأشكال الممكنة من قبل مسؤولين إسرائيليين، وخاصة من قبل وزير الأمن الداخلي. وقد أعلن عوزي لاندو عما ستقوم به الحكومة بشكل معين (لوموند في 14 كانون الأول/ ديسمبر 2001): «اتفاقات أوسلو ليست هي الحل للمشكلة. هي ذاتها المشكلة. وقد أطلق الفلسطينيون هذه الانتفاضة لأنهم شعروا بأنهم أقوياء بعد أوسلو. ويجب بالتالي، كما في أفغانستان، تدمير البنية التحتية للإرهاب. ولا أتكلم عن حماس والجهاد فقط بل عن طالبان المحليين الذين يحمونهم: التنظيم والحرس القريب من عرفات، والسلطة كلها بما فيها من وزارات ونشاطات. فيجب اعتبار جميع هذه المنظمات خارج القانون وجعلها عاجزة عن القيام بأي أذى (...). واجبنا اتخاذ التدابير المتشددة لمصارعة السلطة، وقتل جنودها، وتدمير أبنيتها وخنقها مالياً (...) الإرهاب مثل دمل يتفاقم إن لم ندمره، ومثل السيدا أو السرطان (...) أما المسؤولون السياسيون، فليعودوا إلى تونس».

بعد بضعة أسابيع، كان قد تحقق قسم كبير من هذا «البرنامج»، في البداية بحملة أولى في كانون الأول/ ديسمبر، ثم في حملة ثانية، طاولت مناطق أوسع، وبدأت في نهاية آذار/

مارس وأدت إلى إعادة احتلال واقعي لكامل الضفة الغربية. وفي خريف 2002، اعتبر آريل شارون أنه حقق الأساسي في أهدافه بإعلانه للصحافة الإسرائيلية: «أوسلو لم يعد قائماً، وكامب ديفيد وطابا لم يعد لهما وجود. ولن نتراجع عن هذه الأماكن».

وليس وضع الحصار الذي يعيش فيه الفلسطينيون أمراً ظرفياً. فكل شيء يشير بالعكس إلى أنه سيدوم لأنه يتوافق مع ما يريده شارون والليكود واليمين المتطرف الذي يتمتع اليوم بهامش مناورة أهميته بقدر الانتصار الذي حصلوا عليه قبل الدعوة للانتخابات التشريعية في كانون الثاني/يناير 2003. وتقوم سياستهم على ثلاثة آراء تحيل مشروع إسرائيل الكبرى إلى وسائل تحقيق في الواقع: التقسيم وإقامة المقاطعات والاستيطان.

أما التقسيم فقد كان رأياً واسع الانتشار في إسرائيل، في أوساط اليسار كما في أوساط اليمين، وكان يجب أن يُفهم أنه يغطي عدة اتجاهات: فيعني لدى البعض إقامة حاجز على امتداد الخط الأخضر من أجل رسم حدود مُحكمة قدر الإمكان بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ويعني لدى البعض الآخر وسيلة لخنق أية إرادة للمقاومة الفلسطينية؛ وهذا المفهوم الأخير هو ما بدأت تنفذه حكومة شارون منذ شهر نيسان/أبريل 2002. وخلافاً لما يمكن أن يُعتقد، فالجدار الذي يجري بناؤه حالياً (بارتفاع 8 أمتار مع العديد من العوائق التي تبلغ درجة يصبح معها العائق ممتداً

على عرض يبلغ بضع عشرات من الأمتار) لا يتمتع بوظيفة أمنية فقط: إنه يعني جهازاً قمعياً ضخماً يدخل إلى عمق الضفة الغربية من أجل محاصرة المدن والقرى باحتجاز تام للسكان الفلسطينيين لأن مشروعاً آخر مرتقباً في الغرب بأطنان من الأسلاك الشائكة لمنع كل تجوال حر في وادي الأردن الملحق بإسرائيل كأمر واقع. والأهداف واضحة: تحويل الإقليم إلى أجزاء عديدة محصورة للفلسطينيين تحت السيطرة الدقيقة للجيش، وحماية المستوطنات بإقامتها وراء الجدار، وضم مساحات هامة من الأرض الفلسطينية، ومنع أي اتصال أرضي لمناطق دولة فلسطينية محتملة.

وفي نهاية 2003، كان عدد من هذه العناصر قد وجد في الواقع: هكذا تم عزل مدن عديدة بشكل كامل عن بقية البلد مثل، قلقيلية (40 ألف مواطن) وطولكرم (74 ألف مواطن) حيث يعتبر السكان سجناء في بيوتهم لأن كل توجه إلى الخارج لا يمكن أن يتم إلا عبر أبواب تخضع لرقابة شديدة من قبل حواجز عسكرية. وفي ما وراء هذا الواقع المرعب، يقوم مثل هذا المشروع بتدمير قطاع هام من الزراعة الفلسطينية التي تلقت ضربات مباشرة وغير ارتدادية لنتائج هذا البناء التخريبي في كسر الأراضي الزراعية، وفصل الفلاحين عن أراضيهم، واقتلاع الآلاف من أشجار الزيتون، وجعل الأرض قاحلة بعدم سقيها.

ومع هذه الأداة القوية لتفكيك الضفة الغربية يتطابق النظام

العسكري للسيطرة على الإقليم المقسم إلى ثلاث مقاطعات (نابلس وجوارها ورام الله، وحبرون) منفصلة عن بعضها البعض بمستوطنات وطرق التفاف محظورة على الفلسطينيين، وفضلاً عن ذلك، لا يستطيع هؤلاء التجول داخل هذه المقاطعات لأنها مقسمة إلى قطاعات مقفلة بإحكام حيث يخضع كل انتقال إلى إذن من العسكريين. وتضاف إلى ذلك حالات منع التجول التي تمنع السكان من الخروج من بيوتهم لفترات طويلة. إن ذلك تأسيس لشكل من تمييز عنصري لا مثيل له في العالم. وهكذا يمنع بلد بملايينه الثلاثة من السكان، من العيش لأنه لا شيء ممكن بالنسبة للفلسطينيين: لا العمل ولا الانتقال ولا الدراسة ولا العلاج ولا رؤية العائلة أو الأصدقاء، ولا حتى التزود بالمؤن إلى درجة أن الوضع الغذائي قد أصبح مقلقاً جداً. وأصبحت الحياة اليومية جامدة كلياً وسدت طرقها وتحجرت بتعسف جيش الاحتلال.

خلال ذلك، يستمر الاستيطان الذي لم يتوقف عن التطور منذ عام 1993، بوتيرة تلقى دعماً خاصاً: ففي عام 2002 بوشر العمل ببناء أكثر من ألف مسكن جديد في الضفة الغربية... وتقدر الأرض المصادرة لأجل الاستيطان بـ 42% من الأرض من الضفة الغربية وفي غزة والقدس الشرقية، يقرب عدد المستوطنين من 400 ألف مستوطن. ويعتبر ذلك مسار أساسي لأنه يعني إقامة وقائع تامة تكفل كل إعادة للأرض المصادرة وتساهم بتسجيلها

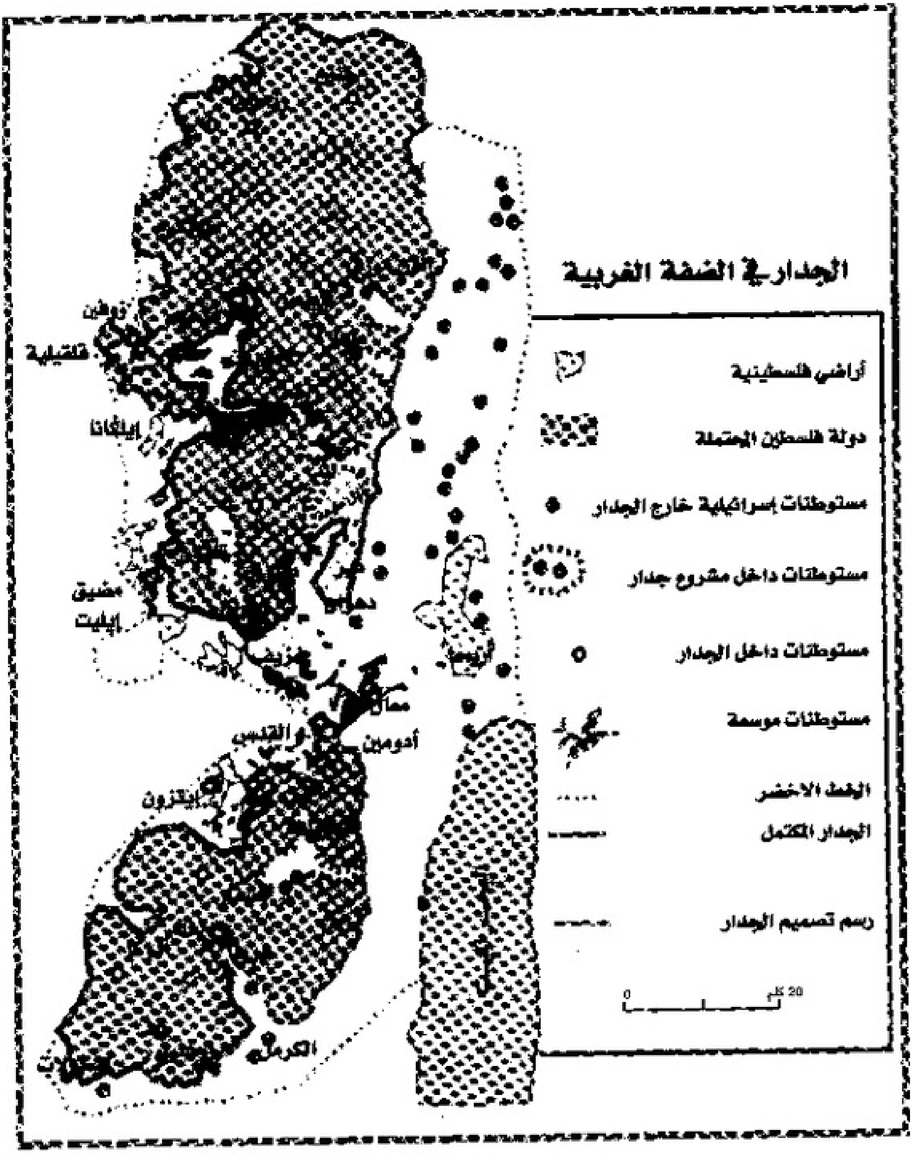
الجدار في الضفة الغربية
أراضي فلسطينية
دولة فلسطين المحتملة
مستوطنات إسرائيلية خارج الجدار
مستوطنات داخل مشروع جدار
مستوطنات داخل الجدار
مستوطنات موسعة
الخط الاخضر
الجدار المكتمل
رسم تصميم الجدار
20 كلم
0
قلقيلية
إيلقانا
أدومين
القدس
الكرمل

داخل محيط إسرائيل الكبرى التي يحلم بها اليمين الإسرائيلي.

في مثل هذه الظروف، يصبح منظور قيام دولة فلسطينية كاملة للحياة بعيداً جداً لأن واقع الضم يرتسم على الأرض ويقلل المساحة الإقليمية للفلسطينيين إلى جزء صغير من الضفة الغربية وغزة، فلا يستطيعون أن يقيموا عليها إلا نوعاً من الحكم الذاتي الخاضع لرقابة شديدة. ويعني ذلك أن أشكال العنف لن تتوقف بقدر ما يكون هذا الوضع لا يطاق ولا يقبل نظراً لأنه يخالف جميع القواعد الأساسية للقانون الدولي. وتكون خطوط الفصل المفروضة بالقوة على الأراضي الفلسطينية تفتقر إلى أية فرضية للبقاء على حالها لزمن طويل وستبقى دائماً مصدراً للاحتجاج بكل الأساليب الممكنة إلى اليوم الذي تسمح فيه موازين قوى جديدة بإعادة النزاع من أجل رسم تقسيم حقيقي لفلسطين التاريخية إلى دولتين، كحل وحيد عادل وصحيح لهذه المأساة التي قارب عمرها قرناً من الزمن.

مبادرة جنيف (كانون الأول/ديسمبر 2003)

يمكن تكوين فكرة فيها قدر كبير من الوضوح عما يمكن أن تؤدي إليه هذه المبادرة بفضل جرأة وإصرار بعض الرجال الذين باشروا مفاوضات بينهم في طابا في عام 2001. ففي الواقع نجح وفدان إسرائيلي بقيادة يوسي بيلين وفلسطيني بقيادة ياسر عبد ربه

مشروع جنيف

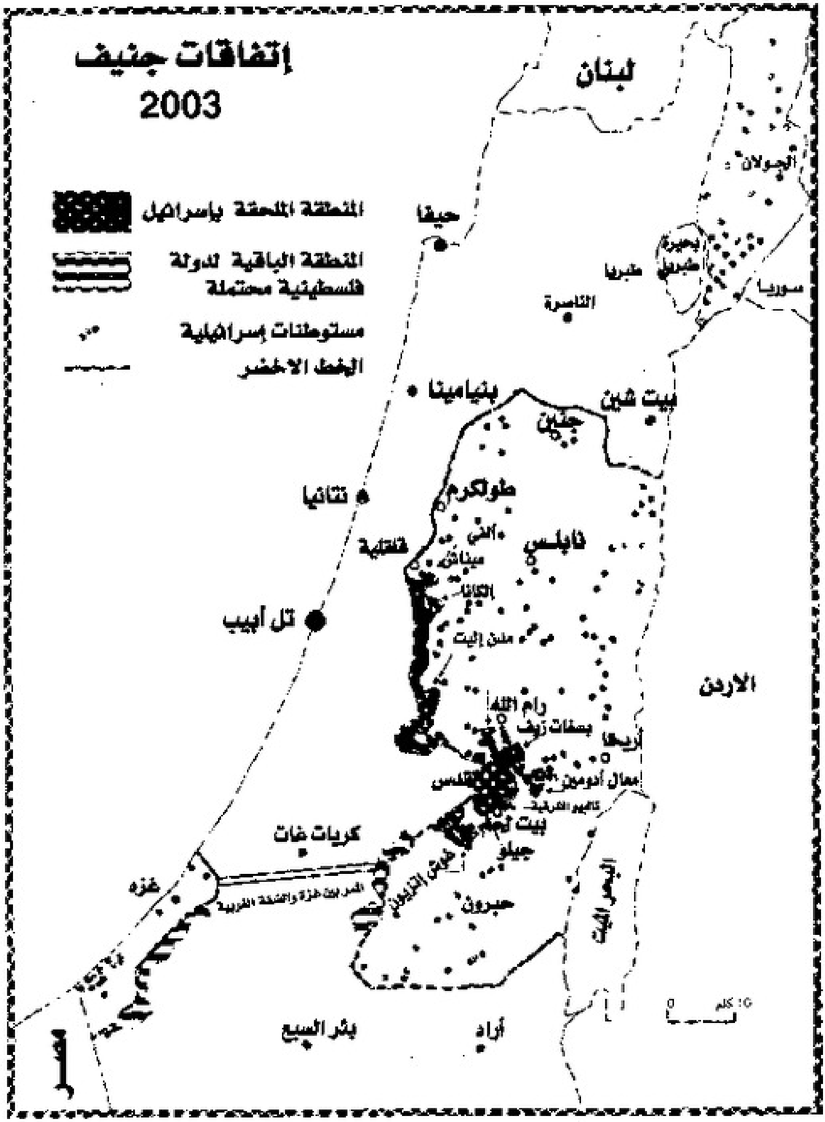
إتفاقات جنيف
2003
لبنان
الجولان
المنطقة الملحقة بإسرائيل
المنطقة الباقية لدولة فلسطينية محتملة
مستوطنات إسرائيلية
الخط الاخضر
حيفا
طبريا
سوريا
الناصرة
بنيامينا
بيت شين
جنين
طولكرم
نتانيا
نابلس
قلقيلية
تل أبيب
رام الله
اريحا
القدس
معال أدوميم
بيت لحم
كريات غات
جيلو
غزه
حبرون
الاردن
البحر الميت
بئر السبع
أراد

لأول مرة في تاريخ النزاع بإيجاد تسوية لجميع المسائل الكبيرة التي تمزق الشعبين منذ زمن طويل. وقد اتفق الوفدان حول مسائل اللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود من أجل إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.

كما تبين الخريطة، ستُعيَّن حدود هذه الدولة بخط هدنة 1949 (الخط الأخضر) المنظم بدقة في عدة أمكنة لتُضم إلى إسرائيل الأراضي التي توجد فيها بعض المستوطنات الأكثر كثافة سكانية: إضافة إلى قطاعات ضواحي القدس مثل جيڤات زئيف وجيلو، تشمل تلك الأراضي معليه أدوميم، وجزءاً من «مجموعة» غوش إتزيون وبعض المناطق الملاصقة للخط الأخضر. مقابل ذلك، يحصل الفلسطينيون على أراضٍ متعادلة مساحة تضم إلى جنوب الضفة الغربية وعلى امتداد قطاع غزة. كما نجح المتفاوضون في إيجاد اتفاق لتقاسم القدس على أساس مبدأ كان الرئيس كلينتون قد عرضه في عام 2000: سيادة فلسطينية على المناطق ذات الأكثرية السكانية من الفلسطينيين وسيادة إسرائيلية على المناطق ذات الأكثرية السكانية من الإسرائيليين. وكذلك يطال هذا المبدأ المدينة القديمة: فتتمتع إسرائيل بالسيادة على الحي اليهودي وحائط المبكى بينما ينتقل الباقي إلى السيادة الفلسطينية. فتعود بالتالي ساحة المساجد ـ جبل الهيكل لليهود ـ إلى القسم الفلسطيني، لكن نظراً لشدة تعقيد المشكلات التي

توافق كل ذلك، يُرى أن تكون هذه السيادة بإشراف «مجموعة دولية» مع انتشار «وجود دولي». وأخيراً توافق الطرفان على أن «يُعترف بشكل متبادل بأن تكون عاصمة كل منهما في مناطق القدس التي هي تحت سيادة كل طرف».

إذا كان هذا التقرير يبين الاتجاه الذي يمكن أن تأخذه ذات يوم أسس تسوية إقليمية نهائية، فليس لها أية فرضية للقبول بها ولا حتى مناقشتها رسمياً في الأزمان المقبلة لأن نسبة القوى أكثر اختلالاً. ولا شيء يبدو اليوم قادراً على وقف الارتداد المخيف الذي تغرق فيه العلاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية.

بيبليوغرافيا

Al-Baharna, Hussain M., *The Arabian Gulf states, their legal and political status and their international problems*, Beyrouth, Librairie du Liban, 1975.

Anderson Benedict, *L'imaginaire national*, La Découverte, 1996.

Al-Sabah Salim al-Gabir, *Les Emirats du Golfe : histoire d'un peuple*, Fayard, 1980.

Antonius George, *The Arab awakening, the story of the Arab national movement*, London, H. Hamilton, 1938.

Benoist-Méchin, *Le loup et le léopard: Ibn-Saoud, ou la naissance d'un royaume*, Albin Michel, 1975.

Besson Yves, *Ibn Saoud: Roi Bédouin, Naissance du royaume d'Arabie Saoudite*, Editions des 3 continents, 1980.

Besson Yves, *Identités et conflits au Proche-Orient*, L'Harmattan, 1991.

Bonnenfant Paul (ed.), *La Péninsule arabique d'aujourd'hui*, 2 volumes, Centre d'études et de recherches sur l'Orient arabe contemporain, éditions du C.N.R.S., 1982.

Blake Gerald H. and Schofield, Richard (eds.), *Boundaries and State Territory in the Middle East and North Africa*, Cambridgeshire, Middle East and North African Studies Press Ltd., 1987.

Boustani Rafic, Fargues Philippe, Rodinson Maxime, *Atlas du monde arabe, géopolitique et sociéte*, Bordas, 1991.

Brémond Edouard, *Yémen et Saoudia, L'Arabie actuelle*, Paris, Limoges, Nancy, impr.-édit. Charles-Lavauzelle,1937.

Corm Georges, *Histoire du pluralisme religieux dans le bassin méditerranéen*, Librairie Paul Geuthner, 1998.

Corm Georges, *L'Europe et l'Orient*, La Découverte, 1989.

Da Lage Oliver, Grzybek Gérard, *Golfe, le jeu des six familles*, éd. Autrement, 1985.

Dann Uriel, *The great powers in the Middle East, 1919-1939*, New York, London, Holmes and Meier, 1988.

Dann Uriel, *Studies in the history of Transjordan: 1920-1949, the making of a State*, Boulder, London, Westview press, 1984.

Dickson Harold, Richard Patrick, *Kuwait and her neighbours*, London, Allen & Unwin, 1956.

Georgeon François, «De Mossoul à Kirkouk : la Turquie et le Kurdistan» , *Maghreb-Machrek*, n°132, avril-juin 1991.

Gil Yitzhak, «Delimitation Boundaries : Trans-Jordan and Saudi Arabia», *Middle Eastern Studies*, vol. 28, n° 2, april 1992.

Chelhold Joseph, *L'Arabie du Sud : histoire et civilisation*, 3 tomes, Maisonneuve et Larose, 1984-1997.

Dieckhoff Alain, *Les espaces d'Israël*, FEDN, 1987.

Goichon Amélie-Marie, *Jordanie réelle*, 2 tomes, Maisonneuve et Larose, 1967.

Gresh Alain, Vidal Dominique. *Palestine 47, un partage avorté*, Bruxelles, Complexe, 1987.

Gellner Ernest, *Nations et nationalisme*, Payot, 1994.

Gubser Peter, *Historical dictionnary of the Hashemit Kingdom of Jordan*, London, the Scarecrow press, Metuchen (N.J.), 1991.

Heard-Bey Frauke, *From trucial states to United Arab Emirates*, London and New-York, Longman, 1982.

Helms Christine Moss, *The Cohesion of Saudi Arabia*, London, Croom Helm, 1981.

Hertslet Edward (Sir), Brant, R. W., *The map of Africa by treaty*, London, Cass, 1967.

Hof Frederic C., Galilee divided, *The Israel-Lebanon frontier: 1916-1984*, Boulder, London, Westview Press, 1985.

Howarth David, *The Desert king, a life of Ibn Saud*, London, Collins, 1980.

Hurewitz Jacob Coleman, *Diplomacy in the Near and Middle East, a documentary record*, 2 volumes, D. Van Nostrand, Princeton, 1956.

Ishow Habib, *Le Koweït, évolution politique, économique et sociale*, L'Harmattan, 1989.

Laurens Henry, *La question de Palestine*, tome 1 (1799-1922) 1999, tome 2 (1922-1947) 2002, Fayard.

Leatherdale Clive, *Britain and Saudi Arabia, 1925-1939 : An Imperial Oasis*, London, Frank Cass, 1983.

Luizard Pierre-Jean, *La formation de l'Irak contemporain*, éditions du C.N.R.S., 1991.

Nevakivi Jukka, Britain, *France and the Arab Middle East : 1914-1920*, London, Athlone Press, 1969.

Nouschi André, *Luttes pétrolières au Proche-Orient*, Flammarion, 1970.

Picard Elisabeth, «Retour au Sandjak», *Maghreb Machrek*, n° 99, janv-mars 1983.

Pichon Jean, *Le Partage du Proche-Orient*, J. Peyronnet, 1938.

Philby Harry St., *Arabian days* (autobiography), London, R. Hale, (Bristol, printed by Western printing services), 1948.

Rabbath Edmond, *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel, essai de synthèse*, Beyrouth, Librairie orientale, 1986.

Sachar Howard Morley, *The emergence of the Middle East, 1914-1924*, London, Allen Lane The Penguin Press, 1970.

Ter Minassian, Anahide, *La république d'Arménie, 1918-1920*, Complexe, 1989.

Toye Patricia, *Palestine Boundaries*, Redwood Burn Ltd, Oxford, 1989.

Troeller Gary, *The birth of Saudi Arabia : Britain and the rise of the House of Sa'ud*, Frank Cass, London, 197

Vernier Bernard, *L'Irak d'aujourd'hui*, Aramand Colin, 1963.

Wilso Mary, *King Abdallah, Britain and the making of Jordan*, Cambridge University Press, 1987.

Yapp Malcom E., *The making of the modern Near East : 1792-1923*, Longman, London, 1987.

Yerasimos Stéphane, «Frontières d'Arabie», *Hérodote*, n°58/59, 1990.

Yerasimos Stéphane, «Comment furent tracées les frontières actuelles au Proche-Orient», *Hérodote*, n°58/59, 1990.

Zahlan Rosemarie Said, *The creation of Qatar*, London, Croom Helm, New York, Barnes and Noble, 1979.

Zamir Meir, «Faisal and the lebanese question», *Middle Eastern Studies*, vol. 37, july 1995.

الفهرس

المدخل 5

الفصل الأول: منطق الاستعمار والطموحات الوطنية 15

أولاً ـ المنافسة الفرنسية ـ البريطانية 16

المطامح البريطانية 20

لجنة بونسن 21

المراسلة بين حسين وماك ماهون 28

المطامح الفرنسية 32

التسوية: اتفاقات سايكس ـ بيكو 36

ثانياً: الطموحات الوطنية لشعوب المنطقة 43

الوطنية التركية 43

الطموحات الأرمنية والكردية 50

الأرمن 50

الأكراد 61

طموحات العرب 68
مذكرة فيصل 70
المطالب اللبنانية 72
الحركة الصهيونية 77
لجنة كينغ ـ كرين 80
الفصل الثاني: عوامل الضعف والتناقض في النظام الإقليمي الجديد 87
أولاً ـ خيارات فرنسا 88
سياسة كليمنصو 93
المواجهة 100
إقامة الدول 103
سنجق الإسكندرون 107
ثانياً ـ خيارات بريطانيا العظمى ـ فلسطين 110
الحدود الخارجية 111
الرهان الحاسم 118
خطط التقسيم 121
حرب 1948 130
شرقي الأردن 137
العراق 147

الحدود مع تركيا 159
إيران ومسألة شط العرب 161
اتفاقات الجزائر 165
الحدود مع الكويت 167
الفصل الثالث: شبه الجزيرة العربية تصبح سعودية 177
أولاً ـ مراحل بناء الدولة 178
تقاسم النفوذ 179
شبه الجزيرة العربية في الحرب 183
الحدود الشمالية 189
احتلال الحجاز 203
ثانياً ـ الحدود مع الإمارات واليمن 212
الإمارات 212
اليمن 224
الفصل الرابع: القضايا الإقليمية في النزاع العربي ـ الإسرائيلي والفلسطيني ـ الإسرائيلي 233
أولاً ـ إسرائيل والدول العربية بعد حرب 1967 234
ثانياً ـ السيطرة والاستيطان الإسرائيليان في فلسطين 248
الفصل والتسويات الإقليمية 251
خطة آلون 252

الوقائع المنجزة على الأرض 255
الجنرال دايان والتسوية العملية 258
دور غوش إيمونيم 261
إقامة الكانتونات والتسوية الوظيفية 265
كامب ديفيد ومسألة المستوطنات 267
خطة دروبلس 270
خطة السبع نجوم 275
الاستيطان ومسار السلام 277
عودة الليكود 283
خيارات إيهود باراك 286
سياسة أريل شارون 292
مبادرة جنيف (كانون الأول/ ديسمبر 2003) 301
بيبليوغرافيا 305

عويدات للنشر والطباعة 2006/1081

Jean-Paul CHAGNOLLAUD
Sid - Ahmed SOUIAH

LES FRONTIÈRES AU MOYEN - ORIENT

Traduction arabe

Hussein HAIDAR

EDITIONS OUEIDAT

Beyrouth - Liban

مسألة الحدود في الشرق الأوسط

لم يصل الشرق الأوسط إلى الخلاص من أوجه التأزم فيه. تعتبر أسباب هذه الأوضاع البنيوية عديدة. يعود أحدها إلى تاريخ تشكل هذه الدول التي نشأت كلها من تفكك سلطة الإمبراطورية العثمانية في عشرينات القرن الماضي، عندما تجمعت شعوب المنطقة لتعيش داخل أراضي تقررت حدودها خارجها من قبل بريطانيا وفرنسا.

كانت لهذه التقسيمات الإقليمية أهمية أساسية لأنها حددت لكل دولة، بشكل تعسفي استبدادي، مساحتها وتشكلها الجغرافي وبنية سكانها وطاقاتها الاقتصادية، وقدراتها على الوصول إلى منفذ على البحر، وهوية جيرانها.

ودون الرجوع الى هذه الفترات التأسيسية، لا يمكن فهم الوجود السوري في لبنان الذي أصيب بالشلل بحواجزه الطائفية، ولا مطامع الحاكم العراقي بالكويت، ولا الانقسامات المستمرة في المجتمع العراقي، ولا سرعة العطب الذاتي للمملكة الأردنية، ولا حالات التوتر المتكررة بين العربية السعودية والدول الصغيرة المجاورة لها، ولا تقاسم الموارد النفطية، ولا التشرد المستمر للشعب الكردي، ولا تهميش الأرمن، ولا بالطبع المأساة الفلسطينية ـ الإسرائيلية.

جان بول شانيولو أستاذ في العلوم السياسية، عميد كلية الحقوق في جامعة سيرجي ـ بونتواز ومدير المجلة العالمية، ملتقى البحر المتوسط.

سيدي أحمد سياح استاذ محاضر متخصص في الجغرافيا في جامعة سيرجي ـ بونتواز وباحث في مختبر الجامعة، وفي المجلس الوطني للبحوث الاجتماعية في باريس.

ISBN 995328072-X

9789953280721